معتقد أهل السنة والجماعة
كما نقله الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني
(١٩٠-٢٨٠هـ)

تحقيق وتعليق

د.سليمان بن محمد الدبيخي
الأستاذ المشارك في كلية التربية
في جامعة حائل

بحث علمي محكم

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص باللغة العربية	٣
المقدمة	٤
ترجمة موجزة للمصنف	٧
التعريف بالمخطوطة	٩
وصف المخطوط المتعلق بهذه العقيدة	١٠
نسبة المخطوط للمصنف	١١
طبعات هذه العقيدة	١٢
مزايا هذه العقيدة	١٤
المآخذ عليها	١٥
عملي في الكتاب	١٧
النص المحقق	٢٠
الخاتمة	١١٠
الملخص باللغة الإنجليزية	١١١
فهرس المراجع	١١٢

الملخص باللغة العربية

أشار الإمام حرب رحمه الله في ابتداء هذه العقيدة إلى أنها عقيدة أهل السنة والجماعة وأصحاب العلم المقتدى بهم، كما أشار إلى أنها عقيدة الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهما من أهل العلم.

ثم بين قول أهل السنة في الإيمان، وبيَّن أقوال مخالفيهم من المرجئة ونحوهم.

ثم أتبع ذلك ببيان قول أهل السنة في القدر، وردَّ على مخالفيهم في ذلك.

ثم بين مذهب أهل السنة في عدد من مسائل العقيدة كالخلافة والجهاد، وفتنة القبر وعذابه ونعيمه، ومشاهد يوم القيامة كالحوض والصراط والميزان والصور والنفخ فيه والشفاعة والجنة والنار، والعرش وصفات الله عز وجل، ومسألة القول في القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق، والرؤيا وشيئاً من أحكامها، والقول في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبيان فضل العرب وذم الرأي والقياس في الدين ... وغير ذالك .

ثم ختم هذه العقيدة بالتعريف بعدد من الفرق كالمرجئة، والقدرية، والجهمية، والمعتزلة، والرافضة، والخوارج، والزيدية، والمنصورية، والسبئية، والبكرية، وغيرها، مبيناً شيئاً من مقالاتها .

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على عبده ورسوله وصفيه وخليله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ... وبعد:

فإن من نعم الله على هذه الأمة أن «جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويَبصِّرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم.

ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين»[1] .

وإن ممن نحسبهم –والله حسيبهم– من هؤلاء الأئمة العلماء الذين نذروا أنفسهم وأوقاتهم وأموالهم في تعليم هذا الدين، والذب عنه، وبيان التوحيد الخالص والعقيدة الصحيحة الصافية، الخالية من البدع والشوائب: الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني، رحمه الله كما سترى في هذه الرسالة القيمة حيث بين فيها معتقد أهل السنة والجماعة في كثير من مسائل العقيدة، كما حذَّر من الطوائف المخالفة لهم في هذا المعتقد، وقد كان رحمه الله ممن أدرك نشأة بعض هذه الطوائف، وأدرك زمن قوة بعضها، كما أدرك أيضاً عدداً من أئمة أهل

(١) من مقدمة الإمام أحمد رحمه الله لكتابه: الرد على الزنادقة والجهمية (٥٢) مطبوع ضمن كتاب: عقائد السلف للنشار.

السنة الكبار وتتلمذ عليهم، وقد صرح في بداية هذه الرسالة أن هذا المعتقد هو مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المقتدى بهم، ثم سمَّى عدداً منهم ممن أدركهم وتتلمذ عليهم كالإمام أحمد وإسحاق بن راهوية، وعبد الله ابن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، عليهم رحمة الله، ومن هنا تأتي أهمية هذه الرسالة فهي عقيدة أهل السنة والجماعة كما نقلها هذا الإمام الكبير عليه رحمة الله ولهذا فقد احتفى بها علماء أهل السنة بعده، فنقلوا منها وعوَّلو عليها، ورجعوا إليها، ومن هؤلاء:

- ابن أبي يعلي في الطبقات فقد نقلها كاملة (١/٥٥-٧٤)[١].
- الإمام ابن القيم فقد نقل أغلبها في كتابه حادي الأرواح (٤٩٣-٤٩٩)، ونقل منها في كتابه: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢٣٤).
- شيخ الإسلام ابن تيمية فقد نقل منها في مواضع كثيرة من كتبه، مع الثناء عليها، ومن هذه المواضع ما يلي:
- شرح العقيدة الأصفهانية (٦٤-٦٥).
- بيان تلبيس الجهمية (١/٤٢٩-٤٣٠).
- درء التعارض (٢/٧ ، ٢٢-٢٣).
- شرح العمدة (المناسك ٢/٥٣١).
- الاستقامة (١/٧٠).
- اقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٧٥-٣٧٦).
- منهاج السنة (٧/٢٤٤).

---

(١) وقد نسبها للإمام أحمد وهماً، وسيأتي التعليق على هذه النسبة عند الحديث على وصف المخطوط ونسبته للمصنف.

- مجموع الفتاوى (٥/٥٧٧ ، ٣٩٣).

وإن من توفيق الله لي أن حصلت على نسخة مخطوطة فريدة لهذه العقيدة[١]، فرأيت أنه من الأهمية بمكان العناية بها، والتعليق عليها -حسب الوسع والطاقه- وإخراجها ليعم النفع بها، لا سيما وهي تعتبر من المصادر المتقدمة، حيث إن مؤلفها عاش وتوفي في القرن الثالث.

وقد قدمت بين يدي هذه العقيدة ترجمة موجزة للمصنف، ثم تعريفاً بمخطوطتها التي اعتمدت عليها، وذلك بوصفها، وتحقيق نسبتها للمصنف، والإشارة إلى طبعاتها، وبيان أهم مزايا هذه العقيدة، وأهم المآخذ عليها، ثم بينت عملي ومنهجي في التحقيق.

وأنهيتها بخاتمة بينت فيها أهم النتائج، يعقبها فهرس للمراجع، وآخر للموضوعات.

واللهَ تعالى أسأل أن يجعل عملي فيها خالصاً صواباً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد .

---

(١) حصلت على هذه النسخة من طريق فضيلة الشيخ الدكتور فايز بن أحمد حابس، محقق مسائل حرب، بواسطة أخي العزيز فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله الفوزان، جزاهما الله عني خير الجزاء وأوفاه.

ترجمة موجزة للإمام حرب الكرماني[1]

هو الإمام، العلامة، أبو محمد –وقيل: أبو عبد الله– حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، الفقيه، تلميذ أحمد بن حنبل.

والكرماني: نسبة إلى محل إقامته وهي: (مربعة الكرمانية) بولاية نيسابور، التي عاش فيها[2].

رحل وطلب العلم، ومن أهم الأقطار التي رحل إليها: العراق والشام والحجاز، وقد روى عن أكثرمن ستين ومائة شيخ، وذاك يدل على تقدمه وسعة علمه.

ومن أهم الذين أخذ عنهم: أبو الوليد الطيالسي، وأبو بكر الحميدي، وأبو عبيد، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

وأخذ عنه أبو حاتم الرازي مع تقدمه، وعبد الله بن إسحاق النهاوندي، والقاسم بن محمد الكرماني، وأبو بكر الخلال وغيرهم.

قال أبو زرعة الدمشقي: قدم علينا من نبلاء الرجال يعقوب بن سفيان يعجز أهل العراق أن يروا مثله، والثاني حرب بن إسماعيل، وهو ممن كتب عني.

وقال الخلال: كان رجلاً جليلاً، حثني المروذي على الخروج إليه.

وقال عنه أيضاً: من كبار أصحاب أبي عبد الله.

وقال ابن أبي يعلى: وكان رجلاً فقيه البلد، وكان السلطان قد جعله على أمر الحكم وغيره في البلد.

---

(١) ينظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣٨٨/١) وسير أعلام النبلاء (٢٤٥/١٣) وتذكرة الحفاظ (٥٨٣/٢ ، ٦١٣) وشذرات الذهب (١٧٦/٢) ومقدمة الدكتور فايز لكتاب: مسائل حرب.

(٢) الأنساب للسمعاني (٤٠٣/١٠).

وله كتاب كبير نفيس نقل فيه مسائل عن الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، وغيرهما، عليهم رحمة الله، وتقع هذه العقيدة ضمن هذا الكتاب.

قال الذهبي: « مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة، وهو كبير في مجلدين »[1]

توفي سنة ثمانين ومائتين.

قال الذهبي: قلت: عُمِّر، وقارب التسعين، وما علمتُ به بأسا، رحمه الله تعالى.

وعلى هذا فتكون ولادته في حدود سنة (١٩٠هـ).

(١) السير (١٣/٢٤٥).

التعريف بالمخطوطة[1]:

تقع هذه العقيده التي عنون لها حرب بقوله (باب: القول بالمذهب) ضمن كتاب مسائل حرب التي نقلها عن الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وغيرهما من الفقهاء والمحدثين، وهي مسائل في غايه الأهمية، قال ابن تيمية في إشارة إلى هذه المسائل والتعريف بها: «... وقال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في مسائله المعروفة التي نقلها عن أحمد و إسحاق وغيرهما، وذكر معها من الآثار عن النبي صلى الله عيه وسلم والصحابة وغيرهم ما ذكر ، وهو كتاب كبير صنفه على طريقة الموطأ ونحوه من المصنفات ، قال في آخره في الجامع : " باب القول في المذهب : هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها، المقتدى بهم فيها..."»[2]

وقال ابن القيم: « حرب الكرماني صاحب أحمد وإسحاق، رحمهم الله تعالى، وله مسائل جليلة عنهما »[3]

وقال الذهبي: « مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة، وهو كبير في مجلدين »[4]

وقد حقق قطعة من مخطوطة هذه المسائل –والمتضمنة لهذه العقيدة– الدكتور فايز بن أحمد بن حامد حابس، والتي تبتدئ بكتاب النكاح وتنتهي بنهاية كتاب مسائل حرب[5].

---

(١) أفدت كثيراً في دراسة هذا المخطوط من دراسة الدكتور فايز بن أحمد حابس –حفظه الله– لكتاب مسائل حرب.

(٢) درء التعارض (٢٢/٢) وينظر: (٧/٢) ومنهاج السنة (٤٢٣/١) و (٣٠/٦) و (٢٤٤/٧).

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية (٢٣٤).

(٤) السير (٢٤٥/١٣).

(٥) ذكر المحقق الدكتور فايز في مقدمة تحقيقه لمسائل حرب (١٤٥/١) أنه لم يعثر بعد البحث الجاد إلا على نسختين من مخطوطات كتاب مسائل حرب الكرماني، تمثل كل واحدة منهما قطعة مستقلة من الكتاب: إحداهما: هي هذه التي حققها، وهي محفوظة في مكتبة يوسف آغا بتركيا

والذي يعنينا هنا من هذه القطعة هو الجزء المتعلق بعقيدة حرب، وسوف أعرف به من خلال النقاط التالية :

١- وصف المخطوط المتعلق بهذه العقيدة .

٢- نسبة المخطوط للمصنف.

٣- طبعاتها.

٤- مزايا هذه العقيدة.

٥- المآخذ عليها.

فأولاً: وصف المخطوط المتعلق بهذه العقيده:

يقع هذا الجزء في (٧) لوحات، في (١١) صفحة، في كل صفحة (٢٥) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (١٣) كلمة.

وقد امتازت هذه المخطوطه بأنها مصححه ومقابلة على الأصل الذي نقلت عنه، كما أنها في غاية الوضوح والسلامة من الآفات، غير أنها نسخة فريدة، قليلة الإعجام، فهي تفتقد إلى نسخة أخرى تعضدها، لكن مما سهل الأمر ويسره أن هذه العقيده قد نقلت بكاملها في الطبقات لابن أبي يعلى[1]، ونقل أكثرها ابن القيم في حادي الأرواح، فكأن هذين

برقم (٤٠٢/٥٠٥٤-٧) ولها صورة ضوئية في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٣٢) وقد فُهرست ضمن الكتب الحنبلية مجهولة المؤلف.

والثانية : في مكتبة الأستاذ زهير الشاويش، غير أن هذه النسخه ناقصه مبتورة الأول والآخر، وتمثل هذه النسخه قطعة أخرى من الكتاب واشتملت على بعض مسائل كتابي الطهارة والصلاة.

(١) من رواية أبي العباس الاصطخري عن الإمام أحمد (٥٥/١) وعنه ابن بدران في المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (٨٦)، لكن نسبتها للإمام أحمد وهمٌ، ولهذا قال ابن تيمية: « وليست هذه

النقلين بمثابة نسختين أخريين، بالإضافه إلى ما نقله بعض الأئمة منها كما ستأتي الإشارة إليه في موضعه إن شاء الله.

ثانياً: نسبة المخطوط للمصنف

في الواقع أن مما فُقد من أصل هذه المخطوطة – أعني هذه القطعه المشتمله على هذه العقيدة– الورقة الأولى منها، والتي تشتمل على عنوان الكتاب وسنده، غير أنه مما يؤكد نسبتها إلى حرب العزو إليه في مواطن كثيرة منها، فتارة يذكر فيها اسمه، وتاره كنيته، وتارة يذكرهما معاً، بل قد جاء التصريح في بعض المواطن واضحاً جلياً لا لبس فيه ولا خفاء مما لايدع مجالاً للشك كما هنا في رواية هذه العقيدة، حيث صرح بكنيته واسمه واسم أبيه فقد جاء في ابتدائها "قال أبو القاسم: حدثنا أبو محمد حرب بن إسماعيل قال إن ..)

– ومما يؤكد أيضاً نسبتها لحرب تلك النقول الكثيره لها أو منها مع نسبتها إلى حرب، فابن القيم نقل منها ما يقارب الثلثين ناسباً إياها لحرب، وشيخ الاسلام ابن تيميه نقل منها مواضع متعددة مع نسبتها لحرب[1] .

ثالثاً: طبعاتها:

العقيدة ثابتة عن الإمام أحمد بألفاظها، فإني تأملت لها ثلاثة أسانيد مظلمة برجال مجاهيل، والألفاظ هي ألفاظ حرب بن إسماعيل، لا ألفاظ الإمام أحمد، ولم يذكرها المعنيُّون بجمع كلام الإمام أحمد... » [الاستقامة (١/٧٠-٧٣) وينظر: درء التعارض (٢/٧)] فهي لتلميذه حرب الكرماني كما تقدم –وكما سيأتي في تحقيق نسبة المخطوط له–

ونفى الذهبي أيضاً نسبتها للإمام أحمد رحمه الله [ينظر: السير (١١/٢٨٦)].

(١) ينظر: ص (٣) من هذا البحث.

– وردت هذه العقيدة بكاملها ضمن كتاب طبقات الحنابله لابن أبي يعلى مع نسبتها للإمام أحمد رحمه الله، وهي نسبة خاطئه –كما تقدم– وليس في هذه الطبعة إلا إخراج النص، مع وجود اختلافات كثيرة عنها، وزيادة ونقص، ولذا لم أُعوِّل عليها كثيرا.

– كما جاءت ضمن مسائل حرب في القسم الذي حققه الدكتور فايز بن أحمد حابس وفقه الله في رسالته الدكتوراه، فكان له فضل إخراجها – بالاعتماد على أصل مخطوط . والدلالة عليها، لكنها لم تكن مقصودَهُ، حيث إن رسالته كانت في كليه الشريعه في جامعه أم القرى، فرع الفقه والأصول، ومع ذلك فقد أجاد وأفاد في تحقيقه، وقد أفدت منه.

وأحب هنا أن أنبه إلى ملاحظات يسيرة وقعت في تحقيقيه وفقه الله، لأجل استدراكها، وهي كما يلي:

رقم الفقرة	الخطأ	الصواب
١٦	سقطت كلمة (هذا)	إثباتها كما في الأصل
٤١	سماء	سمائين، كما في الأصل
٤٤	سقطت كلمة (تمتمتهم)	إثباتها كما في الأصل
٨٠	سقطت كلمة (حراما)	إثباتها كما في الأصل
٩١	بالدرهم	بالدرهمين، كما في الأصل
٩٦	سقط قوله: (فيهم غير الحق ونسبوهم إلى غير العدل كذباً وظلماً وجرأة على الله)	إثباته كما في الأصل

– وقد أخرج هذا القسم أيضاً الدكتور ناصر بن سعود السلامة، وفقه الله، وطبعه بعنوان: (مسائل الإمام أحمد ابن محمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، رواية حرب بن إسماعيل الكرماني) وقد اعتمد فيه على النسخة المتقدمة التي اعتمد عليها الدكتور فايز لكن هذه الطبعة كثيرة الأخطاء والتصحيفات، ومن أمثلة ذلك:

رقم الفقرة	الخطأ	الصواب
٢٢	مخارق	مخالف، كما في الأصل
٢٤	والله المفتن	والله المعين، كما في الأصل
٥٠	بين أصابع الرحمن	بين أصبعين من أصابع ....، كما في الأصل
٥٠	ويدعيها ما أراد	ويوعيها ما أراد، كما في الأصل
٨٤	يخنقون الناس	يخيفون الناس، كما في الأصل
٨٦	مخالفون للأئمة	مخالفون للأمة، كما في الأصل
90	وشردوا على الإسلام	وتمردوا على الإسلام، كما في الأصل
90	وأحبائه	وأختانه، كما في الأصل

رابعاً: مزايا هذه العقيدة:

تتمثل مزايا هذه العقيدة بما يلي :

١ – أنها لمؤلفٍ متقدم فقد توفي الإمام حرب رحمه الله سنة (٢٨٠هـ). وهو إمام جليل القدر عظيم المكانة، تتلمذ على عدد من كبار الأئمة، ولهذا نجد أهل العلم يستشهدون بما ذكره في هذه العقيدة.

٢ – أن الإمام حرب رحمه الله نص في بداية هذه العقيدة أن ما يذكره فيها هو مذهب أحمد وإسحاق والحميدي وسعيد بن منصور، وحسبك بها مكانة وشرفاً أن نسبت لهؤلاء الأئمة الأعلام، وهم ممن أدركهم حرب وروى عنهم وتتلمذ عليهم، فهذه العقيدة إذاً هي عقيدة أهل السنة والجماعة، وليست عقيدة حرب فحسب.

٣ – أنها تضمنت التعريف بعدد من الفرق كالمرجئة، والقدرية، والجهمية، والمعتزلة، والرافضة، والخوارج، والزيدية، والمنصورية، والسبئية، والبكرية، وغيرها، كما تضمنت نسبة عدد من المقالات لهذه الفرق، ولذا فهي تعد مصدراً من مصادر التعريف بالفرق والمقالات .

٤ – أنها تضمنت جملة كبيرة من مسائل العقيدة: كمسائل الإيمان، والقدر، والخلافة، والجهاد، وفتنة القبر وعذابه ونعيمه، ومشاهد يوم القيامة كالحوض والصراط والميزان والصور والنفخ فيه والشفاعة والجنة والنار، والعرش وصفات الله عز وجل، ومسألة القول في القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق، والرؤيا وشيئاً من أحكامها، والقول في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبيان فضل العرب وذم الرأي والفياس في الدين ... وغير ذالك .

خامساً: المآخذ عليها:

١ – مما عكر هذه الرسالة ما تضمنته من الطعن في الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، حتى جعله من أئمة الضلال ورؤس البدع، بل قرنه برأس البدعة حقاً: بشر المريسي[١]، ولا ريب أنه بريء من هذه الأوصاف الشنيعة والطعون الجارحة، فهو فقيه الأمة، وأحد أئمة الإسلام، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة، وما وقع فيه رحمه الله وغفر له من زلل أو خطأ فإنه لايوجب ما قيل فيه من ذم وقدح، غاية ما هنالك أنه لايتابع عليه، بل ينبه على هذا الخطأ ويحذر منه، وقد علقت على هذه المسألة في موضعها من هذه الرسالة.

---

(١) كما في فقرة (٧٤)، ولعله لهذا السبب لم يورد ابن أبي يعلى هذا الطعن في الطبقات (٦٥/١) مع أنه أورد ما في فقرة (٩٣) كما في (٧١/١) لأنه أقل طعناً في أبي حنيفة مما في الفقرة السابقة.

أما ابن بدران –وقد نقل هذه العقيدة من الطبقات في كتابه: المدخل – فإنه لما أتى هذا الموضع –أعني فقرة (٩٣)– كما في ص (٩٩) لم يصَّرح باسم أبي حنيفة، وإنما عبَّر عنه بقوله (صاحب الرأي).

وأما ابن القيم –وقد نقل هذه العقيدة في كتابه حادي الأرواح– فإنه لما وصل إلى الموضع الذي فيه الطعن في أبي حنيفة ص(٤٩٩) كما في فقرة (٧٤) حذف الفقرة كلها مشيراً إلى هذا الحذف، حيث قال بعد قوله في فقرة (٧٣) « ولا يُرمون بخلاف» قال: «إلى أن قال –يعني حرب– فهذه الأقاويل ...» وهي فقرة (٧٥) كما في هذه الرسالة.

وهذا كله يُشعر أن هؤلاء الأئمة لم يرتضوا هذا القدح في أبي حنيفة رحمه الله، وقد قال ابن بدران رحمه الله معتذراً عن الإمام أحمد باعتبار نسبتها إليه وهماً كما تقدم –وهو اعتذار يصدق على الإمام حرب باعتبار صحة نسبتها إليه كما تقدم أيضاً–: « وفي هذه الرسالة حط على بعض الأئمة، ولم يقصِد بذلك تنقيصهم، ولكن سبيله في ذلك ما قاله الحافظ ابن الجوزي: وقد كان الإمام أحمد لشدة تمسكه بالسنة، ونهيه عن البدعة يتكلم في جماعة من الأخيار إذا صدر منهم ما يُخالف السنة، وكلامه في ذلك محمول على النصيحة في الدين » [المدخل (١٠١)].

٢- اشتمالها على بعض العبارات الغريبة عن منهج السلف، -وإن كان قد قال بها بعضهم- لكن الأولى الاقتصار على الألفاظ الشرعية الواردة في كتاب الله تعالى، أو في الصحيح من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ومن هذه العبارات:

- قوله كما في فقرة: (٦٤): (وناوله التوراة من يده إلى يده)
- قوله في وصف الله تعالى كما في فقرة (٤٨): (ويتحرك)
- قوله في وصف الله تعالى كما في فقرة (٤٨): (يقظان لا يسهو)

وقد علقت على هذه العبارات في مواضعها من هذه الرسالة.

- كما أُخذ على هذه الرسالة ما ورد في النسخة المنسوبة للإمام أحمد -كما في الطبقات لابن أبي يعلى (٦٢/١)- قوله: (وكلَّم الله موسى تكليماً من فيه)، فقوله: (من فيه) لفظة منكرة، لا تستقيم ومنهج السلف المتمثل في الوقوف حيث وقف النص.

لكن هذه اللفظة لم ترد في أصل هذه الرسالة الثابت نسبتها إلى الإمام حرب -ينظر فقرة (٦٣)-كما لم ترد فيما نقله الإمام ابن القيم في حادي الأرواح، وإنما جاء فيه بدل هذه الكلمة: (منه إليه) فلعلها تصحيف، والله تعالى أعلم.

عملي في الكتاب:

– تحقيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه.

– اخترت لهذه العقيدة عنواناً مطابقاً لمضمونها، وهو: (معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني) وهو مستمد من كلام حرب رحمه الله، حيث صدَّر هذه العقيدة بقوله: (باب: القول بالمذهب) ثم قال: « هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السنة، المعروفين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها » وقال أيضاً في آخرها: « فهذه الأقاويل التي وصفت مذاهب أهل السنة والجماعة والأثر وأصحاب الروايات وحملة العلم الذين أدركناهم وأخذنا عنهم الحديث وتعلمنا منهم السنن، وكانوا أئمة معروفين ثقاة ... وهو قول أئمتهم وعلمائهم الذين كانوا قبلهم.. ».

– تحقيق النص: وذلك بنسخه من المخطوط، ومقارنته بما نقله منه ابن القيم في حادي الأرواح، وابن أبي يعلى في الطبقات، وغيرهما ممن نقل عن حرب في كتابه هذا، ليخرج هذا الكتاب– قدر الإمكان– إلى أقرب صورة تركها عليه المصنف، وقد كان لهذه المقارنة فوائد كثيرة، كتصويب لفظة، أو استدراك نقص، أو توضيح عبارة...

– أشرت إلى أهمية هذه الرسالة، ومزاياها، والمآخذ عليها.

– أشرت في الهامش إلى الفروق المؤثرة فقط، بين ما في المخطوط والمصادر التي نقلت عن حرب، وأما ما ليس لذكره فائدة، فقد أهملته، حتى لا أثقل الحواشي وأرهل الكتاب.

– عزوت الآيات إلى سورها.

- خرجت الأحاديث من مصادرها، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإن لم يكن خرجته من كتب السنة الأخرى، مع ذكر حكمه -من حيث الصحة والضعف- من كلام أهل العلم ما أمكن.
- ترجمت للمصنف بشكل مختصر.
- ترجمت للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في هذا الكتاب.
- عرفت بالفرق التي ورد ذكرها في الكتاب أيضاً، وكذا الكلمات الغريبة.
- حرصت على توثيق نسبة المقالات إلى أصحابها، مما ذكره المصنف، وذلك بالرجوع إلى كتب الفرق والمقالات وغيرها.
- حرصت على الاستدلال لكل مسألة ذكرها المصنف، ما أمكن.
- علقت على ما يحتاج إلى تعليق، كالمسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل السنة، أو التي فيها نوع استدراك على المصنف رحمه الله تعالى.
- رقمت مسائل الكتاب ترقيماً تسلسلياً، ليسهل الرجوع إليها والإحالة عليها.

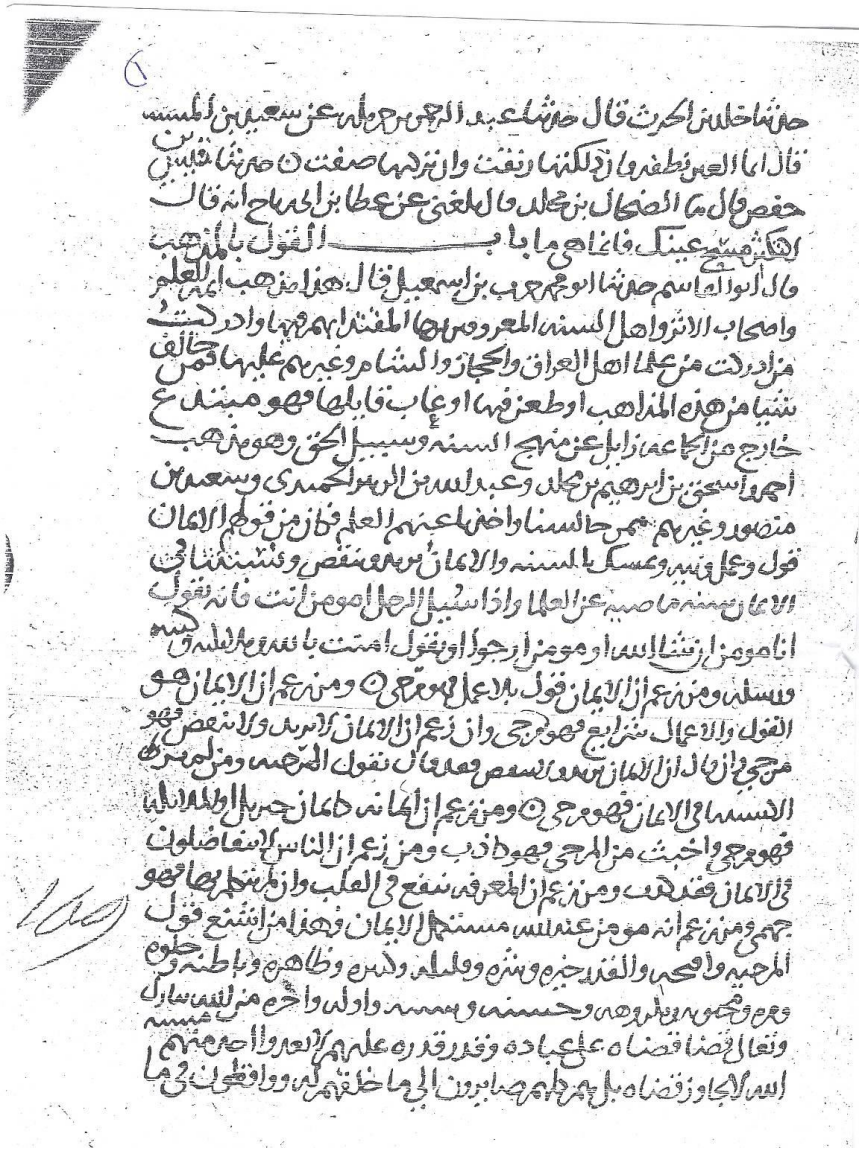

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة.

[باب القول بالمذهب][1]

١- قالَ أبُو القَاسِم[2]: حدَّثَنَا أبُو محمَّدٍ حَرْبُ بنُ إسماعيل قال: هذا مذهبُ أئمةِ العلمِ، وأصحابِ الأثرِ، وأهلِ السنةِ، المعروفينَ بها، المُقْتَدَى بهم فيها (من لدنِ أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا)[3] وأدركتُ مَنْ أدركتُ مِنْ علماءِ أهلِ العراقِ والحجازِ والشامِ وغيرهم عليها، فمَن خالفَ شيئاً منْ هذه المذاهبِ، أو طعنَ فيها، أو عابِ قائلها، فهو مبتدِعٌ خارجٌ عن الجماعةِ، زائلٌ عن منهجِ السنةِ وسبيلِ الحقِ.

---

(١) هذا هو العنوان الذي ترجم به الإمام حرب لهذه العقيدة، وذلك لأنها ضمن مجموع يضم مسائل متعددة في علوم مختلفة.

(٢) لم يتبيَّن لي من هو أبو القاسم، فقد روى عن حرب ثلاثة من تلامذته كلهم يكنى بأبي القاسم، وهم: ١- عبد الله بن يعقوب بن إسحاق أبو القاسم الكرماني، ولد سنة (٢٥٠هـ). [ينظر: السير (٢٤٥/١٣) و (٣٦٤/١٥) وتذكرة الحفاظ (٦١٣/٢)]. ٢- عمر بن الحسين بن عبد الله أبو القاسم الخرقي، صاحب المختصر المشهور في مذهب الإمام أحمد، وهو ممن أخذ العلم عن حرب، توفي سنة (٣٣٤هـ). [ينظر: طبقات الحنابلة (١٤٧/٣) والسير (٣٦٣/١٥)]. ٣- وأبو القاسم عيسى بن محمد بن سعيد، فقد نقل المزي -كما في تهذيب الكمال (٤٨٠/٢٦)- من طريقه خبراً عن حرب، ولم أجد له ترجمة.

ولم يترجح لي أيهم المراد هنا، غير أن محقق مسائل حرب الدكتور: فايز بن أحمد حابس مال إلى أن المراد به الأول، والله أعلم.

(٣) سقطت من الأصل، وأثبتها من حادي الأرواح.

وهو مذهبُ أحمدَ[1]، وإسحاقَ بنَ إبراهيمَ بنِ مخلد[2]، وعبدَ الله بنَ الزُّبَيْر الحُمَيدِي[3]،

وسعيدَ بنَ مَنْصورٍ[1]، وغيرهم، ممن جَالسنا وأَخذْنَا عنهم العِلمَ[2] فكانَ مِنْ قولهم :

---

(١) هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي ثم البغدادي ، إمام المحدثين وناصر الدين ، والمناضل عن السنة ، والصابر في المحنة ، قدمت أمه بغداد وهي حامل به فولدته ونشأ بها ، وطلب العلم وسمع من شيوخها ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة فكتب عن علمائها، كان إماماً في الحديث وضروبه، إماماً في الفقه ودقائقه، إماماً في السنة وطرائقها، إماماً في الورع وغوامضه، إماماً في الزهد وحقائقه، قاله الذهبي، توفي رحمه الله سنة (٢٤١ هـ) له مؤلفات منها : السنة ، والرد على الجهمية . [ينظر : تاريخ بغداد (١٧٨/٥) وطبقات الحنابلة (٨/١) ووفيات الأعيان (٨٧/١) وتذكرة الحفاظ (٤٣١/٢) والعبر (٣٤٢/١) وتقريب التهذيب (٤٤/١)].

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مَخلَد بن إبراهيم أبو يعقوب الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه كان أحد أئمة المسلمين وعلَماً من أعلام الدين ، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، رحل إلى العراق والحجاز واليمن والشام، سمع من سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح ومن في طبقتهما، وروى عنه البخاري ومسلم، عاد في آخر حياته إلى خراسان فاستوطن نيسابور وبها توفي سنة (٢٣٨هـ) وقيل غير ذلك . [ينظر: تاريخ بغداد (٣٤٣/٦) ووفيات الأعيان (٢٠٥/١) والسير (٣٥٨/١١) وتقريب التهذيب (٧٨/١) وشذرات الذهب (٨٩/٢)].

(٣) هو الإمام الحافظ الفقيه عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله أبو بكر القرشي الحميدي المكي، صاحب "المسند" حدَّث عن إبراهيم بن سعد، وسفيان بن عيينة، فأكثر عنه وجوَّد، ووكيع والشافعي وغيرهم، وحدَّث عنه البخاري ، والذهلي، وأبو زرعة الرازي، وغيرهم، قال أبو حاتم: أثبت الناس في ابن عيينة: الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة، وهو ثقة إمام، وقال البخاري: الحميدي إمام في الحديث، توفي سنة (٢١٩هـ). [ينظر: السير (٦١٦/١٠) وتذكرة الحفاظ (٤١٣/٢) وشذرات الذهب (٤٥/٢)].

٢- الإيمانُ قَولٌ وعَملٌ وَنِيَّةٌ وتمسكٌ بالسَّنَةِ[٣].

٣- والإيمانُ يَزيدُ ويَنْقُصُ[١].

---

(١) هو الإمام الحافظ سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخرساني، مؤلف كتاب "السنن" سمع بخراسان والحجاز والعراق ومصر والشام والجزيرة، وغير ذلك من مالك بن أنس، والليث بن سعد وغيرهما، وروى عنه أحمد ب حنبل، وأبو ثور الكلبي، ومسلم وغيرهم، قال أبو حاتم الرازي: و ثقة من المتقنين الأثبات، ممن جمع وصنَّف، وقال حرب الكرماني: أملى علينا سعيد بن منصور نحواً من عشرة آلاف حديث من حفظه، توفي سنة (٢٢٧هـ). [ينظر: السير (٥٨٦/١٠) وتذكرة الحفاظ (٤١٦/٢) وشذرات الذهب (٦٢/٢)].

(٢) من أوله إلى هنا -سوى ما بين القوسين- نقله ابن تيمية في درء التعارض (٢٢/٢).

(٣) بيَّن شيخ الإسلام بن تيمية تنوع عبارات السلف وأئمة السنة في تفسير الإيمان، وأن هذه العبارات ليس بينها اختلاف معنوي، قال رحمه الله:"تارة يقولون: هو قول وعمل، وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية، وتارة يقولون: قول وعمل ونية واتباع السنة، وتارة يقولون: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح ... من قال من السلف الإيمان: قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر، أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال: قول وعمل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة، فلأن ذلك كله لا يكون محبوبا لله إلا باتباع السنة.

وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروعا من الأقوال، ولكن كان مقصودهم الرد على المرجئة الذين جعلوه قولاً فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل.

والذين جعلوه أربعة أقسام فسروا مرادهم، كما سئل سهل بن عبدالله التسترى عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسنة، لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولاً وعملا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولاً وعملاً ونيةً بلا سنةٍ فهو بدعة". [مجموع الفتاوى (١٧٠/٧ ، ١٧١) وينظر: (٥٠٥/٧) وشرح السنة للبربهاري (٥٢) وشرح الأصول للالكائي (١٧٠/١) والحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢٨١/٢)].

٤- والاسْتِثْناءُ في الإيمانِ سُنَّةٌ ماضِيَةٌ عَن العُلَمَاءِ[٢] .

---

(١) قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (لأنفال:٢).

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنساء: (ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب لِلُبِّ الرجل الحازم من إحداكن) [البخاري (١١٦/١) ح (٢٩٨) ومسلم (٣٢٥/٢) ح (٧٩ ، ٨٠)].

قال ابن كثير رحمه الله تعالى، عند آية الأنفال المتقدمه (٤٥٢/٢): "وقد استدل البخاري وغيره من الأئمة بهذه الآية وأشباهها على زيادة الإيمان وتفاضله في القلوب، كما هو مذهب جمهور الأمة، بل قد حَكى الإجماع على ذلك غير واحد من الأئمة، كالشافعي، وأحمد ابن حنبل، وأبي عبيد".

وقال البغوي في شرح السنة (٣٩/١): "وقالوا -يعني أهل السنة والجماعة-: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، على ما نطق به القرآن في الزيادة، وجاء في الحديث بالنقصان في وصف النساء" [وينظر: الفصل لابن حزم (٢١٨/٢) وشرح النووي على مسلم (٤٢٧/٢) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٥١/١٣) و (٢٣٣/٧)].

ومما يحسن التنبيه عليه: أن أهل العلم يستدلون على النقص بأدلة الزيادة، لأن كل دليل على زيادة الإيمان فهو دالٌّ على نقصانه، وكذا العكس، لأن الزيادة تستلزم النقص، ولأن ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقص، ولأن الزيادة لا تكون إلا عن نقص.

قال الإمام أحمد عن الإيمان: "كما يزيد كذا ينقص" [السنة للخلال (٥٨٨/٣) ح (١٠٣٠)].

وقال البيهقي في الاعتقاد (٩٥): "الإيمان يزيد وينقص، وإذا قبل الزيادة قبل النقصان" [وينظر: أصول الدين للبغدادي (٢٥٣)].

(٢) أي أنه جائز ومشروع، والتعبير بذلك رداً على من نهى عنه. [ينظر: مجموع الفتاوى (٦٦٦/٧)].

والمراد بالاستثناء: قول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، أو مؤمن أرجو، ونحوها.

فمذهب جمهور السلف جواز الاستثناء في الإيمان وليس ذلك على سبيل الشك فيه، وإنما لأنهم يلحظون في ذلك عدة اعتبارات، كخوف التزكية، وعدم القبول، ونحو ذلك.

قال ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٦٨١/٧-٦٨٢): "الاستثناء له وجه صحيح فمن قال : أنا مؤمن إن شاء الله وهو يعتقد أن الإيمان فعل جميع الواجبات، ويخاف أن لا يكون قائما بها فقد

٥- وإذا سُئِلَ الرَّجُلُ: أَمُؤْمِنٌ أَنتَ ؟ فإنَّهُ يَقُولُ: أنَا مُؤْمِنٌ إنْ شَاءَ اللهُ، أو مؤمنٌ أَرْجُو، أو يَقُولُ:

آمنتُ باللهِ ومَلائِكَتِهِ وكُتُبِهِ ورسُولِهِ[١].

٦- ومَنْ زَعَمَ أنْ الإيمانَ قَولٌ بلا عَمَلٍ فهو مُرْجِيء[٢] [١]

أحسن، ولهذا كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم، قال ابن أبي مليكة : أدركت ثلاثين من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه، ومن اعتقد أن المؤمن المطلق هو الذي يستحق الجنة، فاستثنى خوفاً من سوء الخاتمة فقد أصاب، وهذا معنى ما يروى عن ابن مسعود أنه قيل له: عن رجل أنت مؤمن ؟ فقال : نعم، فقيل له: أنت من أهل الجنة؟ فقال: أرجو، فقال: هلا وكل الأولى كما وكل الثانية، ومن استثنى خوفاً من تزكية نفسه أو مدحها، أو تعليق الأمور بمشيئة الله، فقد أحسن، ومن جزم بما يعلمه أيضاً في نفسه من التصديق فهو مصيب" [وينظر: الإيمان لأبي عبيد (٢١-٢٢) والشريعة للآجري (٦٥٦/٢) وما بعدها، والإبانة لابن بطة، الكتاب الأول (٨٦٢/٢ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣) وما بعدها، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٣٧/٥) وما بعدها، والاعتقاد لابن أبي يعلى (٢٣) ومجموع الفتاوى (٤٣٨/٧-٤٣٩ ، ٦٦٦) (٤١/١٣) وعقيدة عبد الغني المقدسي مطبوع مع شرحه تذكرة المؤتسي (٣٠٨) وزيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه للدكتور عبد الرزاق البدر].

(١) وهذه الألفاظ كلها قد وردت عن السلف. [ينظر:الإيمان لأبي عبيد (٢٠-٢١) والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد (٣٢٠/١) وما بعدها، والشريعة للآجري (٦٦٣/٢) وما بعدها، والإبانة لابن بطة، الكتاب الأول (٨٧٧/٢) وما بعدها، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٤٨/٥)]

(٢) هذا قول الكرامية -نسبة إلى محمد بن كرام- ولا يعرف لأحد قبلهم، وقد زعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين على الحقيقة. [ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٢٣/١) والملل والنحل للشهرستاني (١١٣/١) والفرق بين الفرق للبغدادي (٢٠٥)] وبين الشهرستاني وشيخ الإسلام ابن تيمية والسفاريني أن نزاعهم في الاسم لا في الحكم، فهم يقولون: إن من تكلم بلسانه دون قلبه فهو مؤمن كامل الإيمان، وهو من أهل

٧- ومَنْ زَعَمَ أنْ الإيمانَ هو القِولُ، والأَعْمَالُ شَرَائِعُ فهو مُرْجِئ[٢] .

النار، وغلَّط ابن تيمية من حكى عنهم القول بأنه من أهل الجنة، كابن حزم في الفصل (٢٠٩/٢) [ينظر: مجموع الفتاوى (٥٦/١٣) وشرح حديث جبريل عليه السلام (٣٧٨) ولوامع الأنوار (٤٢١/١)].

(١) أي: من المرجئة، ولفظ المرجئة مشتق من الإرجاء، وهو على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير، والثاني: بمعنى إعطاء الرجاء. وإطلاق اسم المرجئة على هذه الفرقة صحيح على كلا المعنيين، لأنهم يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان، ولأنهم يعطون الرجاء، حتى إن غلاتهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. [ينظر: الملل والنحل (١٣٩/١)].

وهم فرق متعددة، فذكر الأشعري في مقالاته أنهم اثنتا عشرة فرقة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (١٩٥/٧): " والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون الإيمان مجرد ما فى القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة ... ومنهم من لا يدخلها فى الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحى، وهذا الذى نصره هو -يعني الأشعري- وأكثر أصحابه، و القول الثانى من يقول: هو مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية، و الثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم" [وينظر في تفصيل مقالات المرجئة وفرقهم: المقالات للأشعري (٢١٣/١) والفرق بين الفرق (١٨٧) والملل والنحل (١٣٩/١) ولوامع الأنوار (٤٢٦/١)]

(٢) لعله أراد الإشارة إلى قول أبي حنيفة أو مرجئة الفقهاء، الذين يقولون: الإيمان إقرار باللقلب، وقول باللسان، والأعمال شرائع، وليست داخلة في مسمى الإيمان، [ينظر: الفصل:(٢٠٩/٢)] لا سيما وأنه لم يشر إلى هذا القول في ذكره لمقالات المرجئة، وربما حكى السلف عن مرجئة الفقهاء أنهم يقولون: الإيمان قول -كما فعل حرب هنا- وذلك إشارة منهم إلى أنهم يخرجون العمل عن مسمى الإيمان، وليس مرادهم ما عليه مذهب الكرامية -المتقدم- لأنهم قالوا هذا قبل أن يُحدِث ابن كرام قوله في الإيمان، بل منهم من قال ذلك قبل أن يولد ابن كرام. [ينظر: مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٣٧٣ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩) والشريعة (٦٤٠/٢ ، ٦٦٣) والإيمان لابن تيمية (٣٧٠) ومجموع الفتاوى له (٣٨٦/٧-٣٨٧) (٢٩٧/٧)] وكون السلف ينصون على القول دون الاعتقاد عند حكاية مذهب مرجئة الفقهاء، لأنه لا خلاف معهم في

٨- وإنْ زَعَمَ أنْ الإيمانَ لا يَزيدُ ولا يَنْقُصُ فهو مُرْجِئ[١].

٩- وإنْ قالَ: إنْ الإيمانَ يزيدُ ولا ينقصُ فقدْ قالَ بقولِ المرْجِئَةِ[٢].

١٠- ومنْ لم يرَ الاستثناءَ في الإيمانِ فهو مُرْجِئ[٣] .

١١- ومنْ زعمَ أنَّ إيمانَهُ كإيمانِ جبريلَ أو الملائكةِ فهو مُرْجِئ وأَخبثُ مِن المرْجِئِ، فهو كاذب[٤].

الاعتقاد، وإنما الخلاف معهم في العمل، فاكتفوا بذكر القول عن عن ذكر الاعتقاد، وهذا كتعبير بعضهم عن مذهب السلف أو أهل السنة في الإيمان بأنه: قول وعمل، والله أعلم.

(١) ينظر: المقالات (٢١٤/١) وما بعدها، والملل والنحل للشهرستاني (١٤١/١) وما بعدها.
وبه قال أبو حنيفة رحمه الله. [ينظر: الفقه الأكبر بشرح الملا علي القاري (١٨٣-١٨٤) والمقالات (٢٢١/١) والفرق بين الفرق (١٨٨) والملل والنحل (١٤١/١)].

(٢) وهذا قد قال به الغسانية والنجارية. [ينظر: الفرق بين الفرق (١٨٨ ، ١٩٢)]. وحُكي عن أبي حنيفة [ينظر: المقالات (٢٢١/١) والفرق للبغدادي (١٨٨)] لكن خطأ البغدادي هذه النسبة، وأشار إلى أن المعروف عنه أنه يقول: الإيمان لا يزيد ولا ينقص. وتقدمت الإشارة إليه.

(٣) قال ابن بطة في الإبانة، الكتاب الأول (٨٧٣/٢): " فليس يخالف في الاستثناء في الإيمان، ويأبى قبوله إلا رجل خبيث مرجيء ضال، قد استحوذ الشيطان على قلبه، نعوذ بالله منه"
وقال ابن تيمية في معرض كلامه عن الاستثناء وأقوال الناس فيه: "الذين يحرمونه هم المرجئة والجهمية ونحوهم، ممن يجعل الإيمان شيئاً واحداً يعلمه الإنسان من نفسه ... فمن استثنى في إيمانه فهو شاك فيه، وسموهم: الشكاكة" [الإيمان (٤١٠)] وترك الاستثناء والمنع منه هو أيضاً الذي نص عليه الماتريدية وعموم الحنفية. [ينظر: التوحيد للماتريدي (٣٨٨) ومجموع الفتاوى (٤١/١٣)] وقابل هؤلاء قوم أوجبوا الاستثناء كالكلابية والأشاعرة باعتبار الموافاة [ينظر: الإيمان لابن تيمية (٤١٠ وما بعدها، ١٣٧-١٣٨)].

(٤) وهذا لازم قول الجهمية، وهم من غلاة المرجئة. [ينظر: الإيمان لأبي عبيد (٣١-٣٢) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٥٨٣/٧-٥٨٤)] بل ذلك منسوب إليهم. [ينظر: الملل والنحل (٨٨/١) والإيمان لابن تيمية (١٤٧)] وهو أيضاً منسوب للكرامية. [ينظر: الفرق للبغدادي (٢٠٥)].

١٢- ومنْ زعمَ أنَّ النَّاسَ لا يتفاضلونَ في الإيمانِ فقدْ كَذَبَ[١] .

١٣- ومنْ زعمَ أنَّ المعْرِفَةَ تنفعُ في القلبِ وإنْ لم يتكلمَ بها فهو (مُرْجِئ)[٢] [٣].

١٤- ومنْ زعمَ أنَّهُ مؤمنٌ عندَ اللهِ مستكملُ الإيمانِ فهذا مِنْ أَشْنَعِ قَولِ المرْجِئَةِ وأَقْبَحِهِ[٤] .

١٥- والقَدَرُ خيرهُ وشرهُ، وقليلهُ وكثيرهُ، وظاهرهُ وباطنهُ، وحلوهُ ومرهُ، ومحبوبهُ ومكروههُ، وحسنهُ وسيئهُ، وأولهُ وآخرهُ مِن اللهِ تباركَ وتعالى، قَضاءٌ قَضَاهُ على عبادِهِ، وقدرٌ قدَّرَهُ عليهم، لا يعدو أحدٌ منهم مشيئَةَ اللهِ، ولا يُجاوزُ قضاءَهُ، بلْ هُمْ كلهُم صَائِرُونَ إلى ما خَلقَهُمْ له، وواقِعُونَ في ما قَدَّرَ عليهم لا مَحَالةَ، وهو عَدلٌ منه عزَّ ربُنا وجلَّ .

وروى اللالكائي عن سفيان الثوري أنه قال: "أما المرجئة فيقولون: الإيمان كلام بلا عمل، من قال: أشهد ألا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله فهو مؤمن مستكمل الإيمان، إيمانه على إيمان جبريل والملائكة..." [شرح أصول الاعتقاد (١٠٧١/٥)]

وقال ابن بطة كما في الإبانة، الكتاب الأول (٨٩٩/٢): "احذروا رحمكم الله من يقول: أنا مؤمن عند الله، وأنا مؤمن كامل الإيمان، ومن يقول إيماني كإيمان جبريل وميكائيل، فإن هؤلاء مرجئة أهل ضلال وزيغ وعدول عن الملة".

(١) وهذا قول المرجئة. [ينظر: المقالات (٢١٤/١) وما بعدها، والفرق للبغدادي (١٨٨ ، ١٩١) والملل والنحل (٨٨/١) والتعليق المتقدم في فقرة (٣) وفقرة (٨)].

(٢) وبه قالت الجهمية ومن وافقهم من الأشاعرة فالإيمان عندهم هو المعرفة في القلب، وقد يقولون: هو تصديق القلب. [ينظر: المقالات (٢١٣/١-٢١٤) والفرق (١٩٤) والفصل لابن حزم (٢٠٩/٢) والملل (٨٨/١) وما بعدها، ومجموع الفتاوى (١٩٥/٧ ، ٥٠٩) ولوامع الأنوار (٤٢٦/١)].

(٣) في الأصل: "جهمي" والمثبت من حادي الأرواح (٤٩٤) والخطب في هذا يسير، لأن الجهمية من غلاة المرجئة.

(٤) وهو قول الجهمية، ينظر: التعليق المتقدم في فقرة (١١) .

والزنَا والسرقةُ وشربُ الخمرِ وقتلُ النفسِ وأكلُ مالِ الحرامِ والشركُ باللهِ والذنُوبُ والمعَاصِي كلُها بقضاءٍ وقدرٍ مِنْ اللهِ، مِنْ غيرِ أنْ يكونَ لأحدٍ منْ الخلقِ على اللهِ حُجةٌ، بلِ لِلَّهِ الحجةُ البالغَةُ على خَلقِهِ ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ (الأنبياء:٢٣)

وعِلمُ اللهِ ماضٍ في خَلقِه بمشيئَةٍ مِنْهُ، قدْ عَلمَ مِنْ إبليسَ، ومن غيرِهِ ممن عصاهُ -من لدنِ أن عُصيَ ربُنَا تباركَ وتعالى إلى أنْ تقومَ الساعةُ- المعصيةَ، وخلقَهمْ لها، وعَلِمِ الطاعةَ من أهلِ طاعتِهِ، وخلقَهم لها، فكلٌ يعملُ لما خُلِقَ له، وصائرٌ إلى ما قُضيَ عليه وعُلِمَ مِنْهُ، ولا يعدُو واحدٌ منهمْ قَدَرَ اللهِ ومشيئتَهُ، واللهُ الفعَّالُ لما يُريدُ[1].

١٦- فمَنْ زعمَ أنَّ اللهَ تباركَ وتعالى شاءَ لعبادِهِ الذينَ عَصوهُ الخيرَ والطاعةَ، وأنَّ العبادَ شاءُوا لأنفُسِهم الشرَ والمعصيةَ، فعَمِلُوا على مشيئَتِهم[2]، فقدْ زعمَ أنَّ

---

(١) ينظر: العقيدة الطحاوية مع شرحها (٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٥٣) والإبانة لأبي الحسن الأشعري (٤٥-٤٧ ، ٥٦) والمقالات له (١/٣٤٥-٣٤٦) وشرح السنة للبربهاري (٧٤) وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (٢٨٠ ، ٢٨٤-٢٨٥) والاعتقاد لابن أبي يعلى (٣١) والحجة في بيان المحجة (٢/٢٨٢) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/٤٢٩ ، ٤٤٩) والتدمرية (٢٠٩) وشفاء العليل لابن القيم (١/١٨١).

(٢) وهذا قول القدرية من المعتزلة ونحوهم، وكذا ما يذكره المصنف بعدُ فهو من قولهم، جارٍ على مذهبهم في القدر. [ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٥٩) والملل والنحل للشهرستاني (١/٤٥) والفصل لابن حزم (٢/١٦٨)] وسيأتي التعريف بالقدرية عند ذكر المصنف لهم في نهاية هذا الكتاب.

مشيئةَ العبادِ أغلبُ من مشيئةِ اللهِ تباركَ وتعالى ذِكرهُ، فأيُّ افتراءٍ على اللهِ أكثرُ مِنْ هذا![1].

ومَنْ زعمَ أنَّ أحداً من الخلقِ صائرٌ إلى غيرِ ما خُلِقَ له فقدْ أنْفَى قُدرةَ اللهِ على مَنْ خَلَقَهُ، وهذا إفكٌ على اللهِ، وكَذِبٌ عليهِ[2].

---

(١) قال أبو الحسن الأشعري في الإبانة (١٢٣) في معرض رده على المعتزلة: «يقال لهم : إذا زعمتم أنه قد كان في سلطان الله عز وجل الكفر والعصيان وهو لا يريده، وأراد أن يؤمن الخلق أجمعون فلم يؤمنوا، فقد وجب على قولكم : أن أكثر ما شاء الله أن يكون لم يكن، وأكثر ما شاء الله أن لا يكون كان، لأن الكفر الذي كان وهو لا يشاؤه عندكم أكثر من الإيمان الذي كان وهو يشاؤه، وأكثر ما شاء أن يكون لم يكن، وهذا جحد لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله أن يكون كان وما لا يشاء لا يكون.

ويقال لهم أيضاً : يستفاد من قولكم: أن كثيراً مما شاء إبليس أن يكون كان، لأن الكفر أكثر من الإيمان، وأكثر ما كان هو شاءه، فقد جعلتم مشيئة إبليس أنفذ من مشيئة رب العالمين جل ثناؤه وتقدست أسماؤه ولا إله غيره، لأن أكثر ما شاءه كان، وأكثر ما كان قد شاءه، وفي هذا إيجاب أنكم قد جعلتم لإبليس مرتبة في المشيئة ليست لرب العالمين، تعالى الله عز وجل عن قول الظالمين علواً كبيراً».

وقال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (٣٢١) بعدما ذكر مذهب أهل السنة والجماعة في القدر : «وخالف في ذلك القدرية والمعتزلة وزعموا أن الله شاء الإيمان من الكافر ولكن الكافر شاء الكفر، فروا إلى هذا لئلا يقولوا: شاء الكفر من الكافر وعذبه عليه! ولكن صاروا كالمستجير من الرمضاء بالنار! فإنهم هربوا من شيء فوقعوا فيما هو شر منه، فإنه يلزمهم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالى، فإن الله قد شاء الإيمان منه – على قولهم – والكافر شاء الكفر فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة الله تعالى، وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل »

(٢) قال ابن حزم في معرض رده على المعتزلة القدرية: نسألهم فنقول لهم : أخبرونا : كان الله تعالى قادراً على منع الكافر من الكفر والفاسق من الفسق، وعلى منع من شتمه من النطق به ومن

ومَنْ زعمَ أنَّ الزنا ليسَ بقَدَرٍ قِيلَ لهُ: أرأيتَ هذهِ المرأةَ التي حملتْ مِنْ الزنا، وجاءتْ بولدٍ، هلْ شاءِ اللهُ أنْ يُخلقَ هذا الولدُ؟ وهلْ مضَى هذا في سابقِ عِلمِهِ؟ فإنْ قالَ: لا فقدْ زعمَ أنَّ معِ اللهِ خالقاً، وهذا قولٌ يضارعُ الشركَ، بلْ هو الشركُ.

ومَنْ زعمَ أنَّ السرِقَةَ وشُرْبَ الخمرِ وأكلَ المالِ الحرامِ ليسَ بقضاءٍ وقدرٍ مِنْ اللهِ فقدْ زعمَ أنَّ هذا الإنسانَ قادرٌ على أنْ يأكلَ رزقَ غيرِهِ، وهذا القولُ يضارعُ قولَ المجوسيةِ[1] والنصرانيةِ، بلْ أَكَلَ رزقهُ، وقَضى اللهُ لهُ أنْ يأكُلَهُ مِنْ الوجهِ الذي أَكَلَهُ.

ومَنْ زعمَ أنَّ قتلَ النفسِ ليسَ بقَدرٍ مِنْ اللهِ فقدْ زعمَ أنَّ المقتولَ ماتَ بغيرِ أجلهِ[2]، فأيُّ كفرٍ باللهِ أوضحُ مِنْ هذا! بلْ ذلكَ كُلُّهُ بقضاءٍ مِنْ اللهِ وقَدرٍ، وكلُ

إصراره على خطأه، وعلى المنع من قتْل من قُتل من أنبياءه عليهم الصلاة والسلام، أم كان عاجزاً عن المنع من ذلك؟

فإن قالوا : لم يكن قادراً على المنع من شيء من ذلك، فقد أثبتوا له معنى العجز ضرورة، وهذا كفر مجرد وإبطال لألوهيته تعالى، وقطع عليه بالضعف والنقص وتناهي القوة وانقطاع القدرة، مع التناقض الفاحش، لأنهم مقرون أنه تعالى هو أعطاهم القوة التي بها كان الكفر والفسق وشتمه تعالى وقتل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. [ينظر: الفصل (١٦٨-١٦٩)].

(١) ولهذا أُطلق على القدرية: مجوس هذه الأمة، وعُدَّ قولهم هذا من الشرك في الربوبية، [ينظر: أصول الدين للبغدادي (٣٣٧)].

(٢) وهو قول القدية المعتزلة، فهم يزعمون أن المقتول مقطوع عليه أجله. [ينظر: الإبانة لأبي الحسن الأشعري (١٤٤) والفرق بين الفرق (٢٩٩) وأصول الدين (١٤٢) كلاهما للبغدادي، وشرح العقيدة الطحاوية (١٢٨)].

ذلكَ بمشيئتهِ في خلقهِ وتدبيرِهِ فيه، وما جرَى في سابقِ علمِهِ لهمْ[1]، وهو الحقُ والعدلُ (الذي)[2] يفعلُ ما يريدُ.

ومنْ أقرَّ بالعلمِ لزمَهُ الإقرارُ بالقدرِ والمشيئةِ على الصغرِ والقَمَاءَةِ[3][4] واللهُ الضارُ النافعُ، المضلُ الهاديُ، فتبارَكَ اللهُ أحسنُ الخالِقِينَ.

١٧- ولا تَشهدْ على أحدٍ مِنْ أهلِ القبلةِ أنَّهُ في النارِ لذنبٍ عَمِلَهُ، ولِكَبيرةٍ أتَى بها، إلا أنْ يكونَ في ذلكَ حديثٌ، فتَروي الحديثَ كما جاءَ، على ما رُوِيَ، وتُصدِّقُ به وتَقبلُ، وتَعلمُ أنَّه كما جاءَ، ولا تَنصبَ الشهادةَ .

---

(١) قال الصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث (٢٩٥): « ويشهدون أن من مات أو قتل فقد انقضى أجله، قال الله عز وجل: ﴿لَوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾[آل عمران:١٥٤]وقال: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء:٧٨] » [وينظر: الإبانة لأبي الحسن (٥٥) والمقالات له (٣٤٩/١) والاعتقاد لابن أبي يعلى (٣١) وشرح العقيدة الطحاوية (١٢٧)].

(٢) في الأصل: (الحق) والتصويب من حادي الأرواح والطبقات.

(٣) يقال للشيئ الصغير والذليل والحقير: قميئاً، يُقال: قَمَأ الرجل قَمَاءً وقَمَاءَةً: ذلَّ وصغر وصار قميئاً. [ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢٧٠/٩) ولسان العرب (١٣٤/١) كلاهما مادة (قمأ).

(٤) قال الشافعي رحمه الله تعالى : «ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروا كفروا» [ينظر: شرح العقيدة الطحاوية (٣٥٤)].

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على كلام الشافعي : «يعني يقال له : أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم؟ فإن منع وافق قول أهل السنة، وإن أجاز لزمه نسبة الجهل، تعالى الله عن ذلك» [الفتح (١١٩/١) وينظر: الإبانة لأبي الحسن الأشعري (١١٩ ، ١٢٠)].

ولا تَشهدْ على أحدٍ أنَّهُ في الجنةِ لصلاحٍ عَمِلَهُ، أو لخيرٍ أتَى به، إلا أنْ يكونَ في ذلكَ حديثٌ، فترويَ الحديثَ كما جاءَ، على ما رُويَ، تُصدقُ به وتقبلُ، وتعلمُ أنَّه كما جاءَ، ولا تَنْصِب الشهادةَ[1] .

١٨- والخلافةُ في قريشٍ ما بقيَ منْ الناسِ اثنانِ، ليسَ لأحدٍ منْ الناسِ أنْ ينازعَهمْ فيها، ولا يَخرجُ عليهم، ولا يقرُّ لغيرهم بها إلى قيامِ الساعةِ[2] .

---

(١) روى أبو عبيد بسنده في كتاب الإيمان (٣٤) قال: « اجتمع الضحاك وميسرة وأبو البختري، فأجمعوا على أن الشهادة بدعة، والإرجاء بدعة، والبراءة بدعة » قال الألباني في تعليقه على هذا الكتاب: " إسناده إلى الجمع المذكور صحيح، وهم من صفوة التابعين"

قال ابن بطة في الشرح والإبانة (٣٦٥) بعدما ذكر أن الشهادة بدعة والبراءة بدعة: « والشهادة: أن يشهد لأحد ممن لم يأت فيه خبر أنه من أهل الجنة أو النار ... والبراءة: أن يبرأ من قوم هم على دين الإسلام والسنة »

وقال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٢٨٦/٢): « ومن مذهب أهل السنة: أنهم لا يشهدون على أحد من أهل القبلة بالنار، وإن مات على كبيرة من الكبائر، ولا يشهدون لأحد أنه في الجنة، إلا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم، ونرجو لأهل القبلة الجنة، ونرغب في شهود جنازته وعيادته »

وقال ابن تيمية في منهاج السنة (٢٩٥/٥): « قد نقف في الشخص المعيَّن، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا من عُلم، لأن حقيقة باطنه وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسن ونخاف على المسيء » [وينظر: العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز (٥٣٧-٥٣٨) والمقالات للأشعري (٣٤٧/١) وشرح الأصول للالكائي (١٨٢/١) وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني(٢٨٦) والفروع لابن مفلح (٣٠٤/٣) ولمعة الاعتقاد لابن قدامة بشرح العثيمين (١٤٤)].

(٢) في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان) متفق عليه [البخاري في موضعين: (١٢٩٠/٣) ح (٣٣١٠) و (٢٦١٢/٦) ح (٦٧٢١) ومسلم: (٤٤٢/١٢) ح (١٨٢٠)].

وعن معاوية رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه، ما أقاموا الدين) [رواه البخاري: (١٢٨٩/٣) ح (٣٣٠٩) و (٢٦١١/٦) ح (٦٧٢٠)].

فهذه الأحاديث وما في معناها تدل على وجوب تقديم قريش في الإمامة العظمى، وأن القرشية شرط فيها، وهو ما أجمع عليه الصحابة والتابعون، وأطبق عليه جماهير علماء المسلمين، ولم يخالف فيه إلا بعض أهل البدع من المتكلمين وغيرهم. [ينظر: مقالات الإسلاميين (١٥١/٢) والفصل (٦/٣) وأعلام الحديث (٢٣٣٥/٤) وشرح صحيح البخاري لابن بطال (٢١٠/٨) وإكمال المعلم (٢١٤/٦) والمفهم (٦/٤) والفتح (١١٨/١٣)].

وقد نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم، كابن بطال والماوردي وابن العربي والقاضي عياض والقرطبي والنووي والشنقيطي وغيرهم. [ينظر: على الترتيب: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢١١/٨) و الأحكام السلطانية للماوردي (٦٢) و عارضة الأحوذي (٥٣/٩) و إكمال المعلم (٢١٤/٦) و المفهم (٦/٤) وشرح النووي على مسلم (٤٤١/١٢-٤٤٢) و أضواء البيان (٥٢/١) و الفصل (٦/٣) والفتح (١١٩/١٣) وشرح السنة للبربهاري (٥٧)].

وهذا الأمر، وهو اشتراط القرشية في الإمامة العظمى، مشروط بإقامتهم للدين، واستقامتهم على أمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، فإن خالفوا ذلك فغيرهم ممن يطيع الله تعالى، وينفذ أوامره أولى، وعلى هذا دلت النصوص الشرعية، كما في حديث معاوية المتقدم: (إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه، ما أقاموا الدين)

قال الشنقيطي عند هذا الحديث: «لفظة (ما) فيه: مصدرية ظرفية مُقَيِّدَةٌ لقوله: (إن هذا الأمر في قريش) وتقرير المعنى: إن هذا الأمر في قريش مدة إقامتهم الدين، ومفهومه: أنهم إن لم يقيموه لم يكن فيهم، وهذا هو التحقيق الذي لا شك فيه في معنى الحديث» [أضواء البيان (٥٣/١) وينظر: الفتح (١١٦/١٣-١١٧) وإرشاد الساري للقسطلاني (٨٨/١٥) و (١٠/٨-١١) والسياسة الشرعية لابن تيمية (٢١-٢٢)].

كما أنه إن تغلب غير القرشي وكان ذا شوكة وقوة فإنه تجب طاعته إخماداً للفتنة، ما لم يأمر بمعصية. [ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٨٠/١) وشرح النووي على مسلم (٤٦٧/١٢) ولمعة الاعتقاد (١٥٦) والفتح (١٢٢/١٣) وتفسير القرآن العظيم لابن كثير

١٩- والجهادُ ماضٍ قائمٌ مع الأئمةِ، بَرُّوا أو فَجَروا، ولا يُبطِلهُ جَوْرُ جائرٍ، ولا عدلُ عادلٍ[١].

٢٠- والجُمُعَةُ والعيدانِ والحجُ مع السلطانِ، وإنْ لم يَكُونُوا بَرَرَةً عُدُولاً أتقياءَ[٢].

٢١- ودفعُ الخراجِ والصدقاتِ والأعشارِ والفيءِ والغنيمةِ إلى الأمراءِ، عَدَلُوا فيها أم جَارُوا[٣].

(١/١١٠) وإرشاد الساري (١٥/٩٢) وأضواء البيان (١/٥٦) وشرح رياض الصالحين للعثيمين (٢/٤٩٢)].

(١) روى اللالكائي عن سفيان الثوري أنه قال: «والجهاد ماض إلى يوم القيامة، والصبر تحت لواء السلطان جار أم عدل»

وروى عن الإمام أحمد أنه قال: « والغزو ماض مع الأمراء إلى يوم القيامة، البر والفاجر، لا يترك » [شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٣ ، ١٨٠) وينظر: شرح السنة (٥٧، ١١٣) والعقيدة الطحاوية مع شرحها (٥٥٥) والمقالات للأشعري (١/٣٤٨) وعقيدة السلف للصابوني (٢٩٤) ولمعة الاعتقاد لابن قدامة بشرح العثيمين (١٤٨)].

(٢) ينظر: الإبانة (٥٢) والمقالات (١/٣٤٨) كلاهما للأشعري، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٨١ ، ١٩٩) والعقيدة الطحاوية مع شرحها (٥٥٥) وشرح السنة (٥٧ ، ١١٣) وعقيدة السلف للصابوني (٢٩٤) ولمعة الاعتقاد لابن قدامة بشرح العثيمين (١٤٨)

(٣) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٨٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٤) وشرح السنة للبربهاري (٨٩). وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٥/٨١): « أما ما يأخذه ولاة المسلمين من العشر وزكاة الماشية والتجارة وغير ذلك فإنه يسقط ذلك عن صاحبه، إذا كان الإمام عادلا يصرفه في مصارفه الشرعية باتفاق العلماء، فإن كان ظالما لا يصرفه في مصارفه الشرعية فينبغي لصاحبه أن لا يدفع الزكاة إليه بل يصرفها هو إلى مستحقيها، فإن أكره على دفعها إلى الظالم بحيث لو لم يدفعها إليه لحصل له ضرر فإنها تجزئه في هذه الصورة عند أكثر العلماء ».

٢٢- والانقيادُ لمنْ ولاهُ اللهُ أَمْرَكَ، لا تَنزِعْ يدكَ منْ طاعةٍ، ولا تَخرجْ عليه بسيفكَ، حتى يجعلَ اللهُ لكَ فرَجاً ومَخرَجاً، وأنْ لا تَخرجْ على السلطانِ، وتسمعُ وتطيعُ، ولا تنكثْ بيعةً، فمَنْ فعلَ ذلكَ فهو مبتدعٌ مخالفٌ مفارقٌ للجماعةِ[1] .

---

(١) أخرج مسلم في صحيحه (١٢/٤٨٠) ح (١٨٤٨) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة فقتل فقتلة جاهلية، ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي لذي عهد عهده فليس مني ولست منه).

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات إلا مات ميتة جاهلية) [البخاري (٦/٢٥٨٨) ح (٦٦٤٥) ومسلم (١٢/٤٨١) ح (١٨٤٩)].

وفي صحيح مسلم (١٢/٤٨٦) ح (١٨٥٥) من حديث عوف بن مالك الأشجعي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم) قالوا: قلنا: يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: (لا ما أقاموا فيكم الصلاة، لا ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من وَلِيَ عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعنَّ يداً من طاعة).

وفيه أيضاً (١٢/٤٧٧) ح (١٨٤٦) أن سلمة بن يزيد الجعفي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا نبي الله أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه، ثم سأله في الثانية أو في الثالثة فجذبه الأشعث بن قيس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم).

[وينظر: العقيدة الطحاوية مع شرحها (٥٤٠) وشرح السنة للبربهاري (٥٦ ، ٥٨) والشريعة للآجري (١/٣٧٣) وشرح الأصول للالكائي (١/١٨١) وعقيدة السلف (٢٩٤) والحجة في بيان المحجة (٢/٢٨٣ ، ٢٨٥) ولمعة الاعتقاد (١٥٦)].

٢٣- وإنْ أمركَ السلطانُ بأمرٍ هو للهِ معصيةٌ فليسَ لكَ أنْ تُطيعَهُ ألبتَّةَ، وليسَ لكَ أنْ تَخرجَ عليهِ، ولا تَمنعهُ حقَّهُ[١] .

٢٤- والإمساكُ في الفتنةِ سنةٌ ماضيةٌ واجبٌ لزُومها، فإن ابتُليتَ فقدِّمْ نفسكَ ومالكَ دونَ دِينكَ، ولا تُعنْ على الفتنةِ بيدٍ ولا لسانٍ، ولكنْ أكففْ يدكَ ولسانكَ وهواكَ، واللهُ المعينُ[٢].

٢٥- والكفُ عن أهلِ القبلةِ، لا تُكفرْ أحداً منهم بذنبٍ، ولا تُخرجهُ منْ الإسلامِ بعملٍ[٣]، إلا أنْ يَكونَ في ذلكَ حديثٌ فتَرويَ الحديثَ كما جاءَ وكما

---

(١) في الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) [البخاري (٢٦١٢/٦) ح (٦٧٢٥) ومسلم (٤٦٨/١٢) ح (١٨٣٩)].

وفيهما أيضاً عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف).

[وينظر: شرح السنة للبربهاري (٥٩ ، ١٣٢) والشريعة (٣٨٢/١) ولمعة الاعتقاد (١٥٦)]

(٢) في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ستكون فتن، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، ومن يشرف لها تستشرفه، ومن وجد ملجأ أو معاذاً فليعذ به) [البخاري (١٣١٨/٣) ح (٣٤٠٦) ومسلم (٢٢٤/١٨) ح (٢٨٨٦)].

وفي البخاري (١٥/١) ح (١٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن).

[وينظر: شرح السنة (١٠٤) والشريعة (٣٨٥/١)].

(٣) ينظر: العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز (٤٣٢) والإبانة (٤٨) والمقالات (٣٤٧/١) كلاهما للأشعري، وشرح السنة للبربهاري (٦٤) وشرح الأصول للالكائي (١٧٩/١ ، ١٩٦) وعقيدة

رُويَ، وتُصدقُ به، وتقبلُهُ، وتعلمُ أنَّه كما رُويَ، نحو: تركِ الصلاةِ، وشربِ الخمرِ، وما أشبهَ ذلكَ، أو يَبتدعُ بدعةً يُنسبُ صاحبُها إلى الكفرِ والخروجِ من الإسلامِ، واتَّبعِ الأثرَ في ذلكَ ولا تُجاوزُهُ[1] .

السلف (٢٨٦) والتمهيد لابن عبد البر (٢٢/١٧) وشرح السنة للبغوي (١٠٣/١) والحجة (٢٨٨/٢) ولمعة الاعتقاد (١٤٨) وشرح النووي على مسلم (٤٠١/٢) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦٢/٣) و (١٢٠/٧ ، ٦٧١) وبيان تلبيس الجهمية (١٧/٢) واجتماع الجيوش الإسلامية (١٥٢ ، ٢٩١).

(١) هذا أحد الأقوال في مثل هذه الأحاديث والآثار المتضمنة للوعيد، فتُروى كما جاءت، وتحمل على التغليظ والزجر والترهيب والتحذير من الوقوع في مثل هذه المعاصي.

ذكر قوام السنة الأصبهاني في الحجة (٢٩٩/٢) أن الأوزاعي سُئل فقيل له: هل ندع الصلاة على أحد من أهل القبلة، وإن عمل بما عمل؟ قال: لا، إنما كانوا يحدثون بالأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاءت تعظيماً لحرمات الله، ولا يعدون الذنوب كفراً ولا شركاً. [وينظر: الإيمان لأبي عبيد (٣٩) وشرح الأصول للالكائي (١٨٢/١) والسنة للخلال (٥٧٩/٣) ومسائل الإيمان لأبي يعلى (٣١٧) وشرح السنة للبغوي (٩٠/١) وشرح النووي على مسلم (٤٦٧/٢) وفتح الباري (١١٢/١) (٢٤/١٣)].

والقول الثاني:أن الوعيد في هذه الآثار إنما يكون في حق المستحل لهذه المعاصي إذا كان عالماً بالتحريم ، وغير متأول تأويلاً سائغاً، لأنه في هذه الحالة كافر كفراً مخرجاً من الملَّة. [ينظر: جامع البيان للطبري (٥٩٧/٤) وتهذيب الآثار له أيضاً (٦٢٤/٢) وشرح السنة للبغوي (١٣٠/١٣) وشرح النووي على مسلم (٤٠٢/٢، ٤٦٧) ومدارج السالكين (٤٢٧/١) ولوامع الأنوار (٣٧٠/١)].

والقول الثالث: أن المراد بالكفر في هذه الآثار: كفر دون كفر، وليس المراد به الكفر المخرج من الملة. [ينظر: جامع البيان للطبري (٥٩٦/٤) والإبانة لابن بطة، الكتاب الأول (٧٣٤/٢ – ٧٣٧) ومجموع الفتاوى (٣١٢/٧ ، ٣٥٠)].

والقول الرابع: أن المراد من هذه الآثار بيان أن هذه المعاصي من الأخلاق والسنن والأعمال التي عليها الكفار والمشركون. [ينظر: كتاب الإيمان لأبي عبيد (٤٣) وشرح النووي على مسلم (٤١٧/٢

٢٦- ولا أحبُ الصلاةَ خلفَ أهلِ البدعِ[١]، ولا الصلاةَ على من ماتَ منْهم .

٢٧- والأعورُ[٢] خارجٌ لا شكَّ في ذلكَ ولا ارتيابَ وهو أكذبُ الكاذِبينَ[٣].

٢٨- وعذابُ القبرِ حقٌ[٤]، يُسألُ العبدُ عنْ ربهِ، وعنْ نبيهِ وعنْ دينهِ. ويَرى مقعدَهُ منْ الجنةِ أو النارِ[١] .

.[(

والقول الخامس: حمل هذه الآثار على ظاهرها، وإطلاقها كما جاءت، واعتقاد أن هذا العمل سبب لاستحقاق الوعيد المرتب عليه، لكن لا يحكم على معين باستحقاقه لهذا الوعيد حتى تتوفر فيه الشروط وتنتفي عنه الموانع، ويقوم به المقتضي الذي لا معارض له، وهذا القول نصره شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع متعددة من كتبه، وهو يطرده في جميع نصوص الوعد والوعيد.

قال رحمه الله: « فثبت أن الأحاديث المتضمنة للوعيد يجب العمل بها في مقتضاها باعتقاد أن فاعل ذلك الفعل متوعد بذلك الوعيد، لكن لحوق الوعيد به متوقف على شروط وله موانع » [رفع الملام (٦٥) وينظر: (٩٢) ومجموع الفتاوى (٣٢٩/١٠-٣٣٠) و (٥٠٠/٢٨-٥٠١) و (٣٤٥/٢٣) و (١٦٥/٣٥) ولوامع الأنوار (٣٧١/١)].

وقيل غير هذه الأقوال.

(١) قال قوام السنة أبو القاسم التيمي في الحجة (٥٤٨/٢): « وأصحاب الحديث لا يرون الصلاة خلف أهل البدع، لئلا يراه العامة فيفسدون بذلك » [وينظر: شرح السنة للبربهاري (١٠٨)].

(٢) يعني الدجال، ففي الصحيحين من حديث عبدالله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله ليس بأعور ألا إن المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية) [البخاري (١٢٦٩/٣) ح (٣٢٥٦) ومسلم (٥٩١/٢)].

(٣) ينظر: الفقه الأكبر لأبي حنيفة بشرح الملا علي القاري (٢٢٨) والعقيدة الطحاوية (٧٥٤) والإبانة لأبي الحسن الأشعري (٥٢) والمقالات له أيضاً (٣٤٨/١) وشرح السنة للبربهاري (٥٠) والشريعة (١٣٠١/٣) وشرح الأصول للالكائي (١٨٧/١) والحجة في بيان المحجة (٢٨٢/٢) ولمعة الاعتقاد (١٠٤).

(٤) أخرج البخاري في صحيحه (الفتح ٢٣٢/٣) ح (١٣٧٢) عن عائشة رضي الله عنها، أن يهودية

٢٩- ومنكرٌ ونكيرٌ حقٌ[٢]، وهما فتَّانَا القبورِ، نسألُ اللهَ الثباتَ .

دخلت عليها فذكرت عذاب القبر، فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشةُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن عذاب القبر، فقال: (نعم، عذاب القبر) قالت عائشة رضي الله عنها: فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر، زاد غندر: (عذاب القبر حق).

(١) في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (العبد إذا وضع في قبره وتُوُلِّي، وذهب أصحابه، حتى إنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان فأقعداه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وسلم؟ فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقال: انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به مقعدا من الجنة) قال النبي صلى الله عليه وسلم: (فيراهما جميعا، وأما الكافر أو المنافق فيقول: لا أدري كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت، ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه، فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين) [البخاري (١/٤٤٨) ح (١٢٧٣) ومسلم (١٧/٢٠٧) ح (٢٨٧٠)].

وفيهما عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة) [البخاري (١/٤٦٤) ح (١٣١٣) ومسلم واللفظ له (١٧/٢٠٦) ح (٢٨٦٦)].

[وينظر: الفقه الأكبر لأبي حنيفة بشرح الملا علي القاري (٢٠٧) والعقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز (٥٧٢) والإبانة لأبي الحسن (٥٣) والمقالات له أيضاً (١/٣٤٨) وشرح السنة للبربهاري (٤٣ ، ٨٣) والشريعة (٣/١٢٧٢ ، ١٢٨٨) وشرح الأصول للالكائي (١/١٨٧) والاعتقاد لابن أبي يعلى (٣٢) والحجة في بيان المحجة (١/٥١٣) و (٢/٢٨١) ولمعة الاعتقاد (١١١)].

(٢) جاء عند الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا قبر الميت، أو قال: أحدكم، أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير ...) [الترمذي (تحفة ٤/١٨١) ح (١٠٧٧) وقال: حديث حسن صحيح" وحسنه الألباني كما في صحيح سنن الترمذي (١/٣١١) ح (٨٥٦)] وينظر: المراجع المتقدمة.

٣٠- وحوضُ محمدٍ ﷺ حقٌ، تَرِدُ عليهِ أُمَّتُهُ ، وله آنيةٌ يَشربونَ بها منهُ[١] .

٣١- والصراطُ حقٌ، يوضعُ في سواءِ جهنَّمَ، فيَمرُّ الناسُ عليهِ، والجنَّةُ مِنْ وراءِ ذلكَ[٢]، نسألُ اللهَ السلامةَ والجوازَ .

٣٢- والميزانُ حقٌ توزنُ به الحسناتُ والسيئاتُ، كما شاءَ اللهُ أنْ توزنَ به[٣].

---

(١) في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، وماؤه أبيض من الورق، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، فمن شرب منه فلا يظمأ بعده أبدا) [البخاري (٥/٢٤٠٥) ح (٦٢٠٨) ومسلم واللفظ له (١٥/٦٠) ح (٢٢٩٢)]. وينظر: السنة لابن أبي عاصم (٣٢٨) والإبانة لأبي الحسن (٤٩) والمقالات له أيضاً (١/٣٤٧) وشرح السنة للبربهاري (٤٤) والعقيدة الطحاوية (٢٧٧) والشريعة (٣/١٢٥٣) وشرح الأصول للالكائي (١/١٨٦) وعقيدة السلف للصابوني (٢٦٣) والاعتقاد لابن أبي يعلى (٣٣) والحجة في بيان المحجة (١/٤٨٩) واللمعة لابن قدامة (١٢٣).

(٢) في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه -فذكر حديث الشفاعة الطويل، وفيه-: قال صلى الله عليه وسلم: (ثُمَّ يُؤْتَى بِالْجِسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ) قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْجِسْرُ؟ قَالَ: (مَدْحَضَةٌ مَزِلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكَةٌ مُفَلْطَحَةٌ، لَهَا شَوْكَةٌ عُقَيْفَاءُ تَكُونُ بِنَجْدٍ يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، الْمُؤْمِنُ عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالرِّيحِ وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ وَنَاجٍ مَخْدُوشٌ وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا ...) [البخاري (٦/٢٧٠٦) ح (٧٠٠١) ومسلم (٣/٣٠) ح (١٨٣)] وينظر: العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز (٥٨٩) والإبانة لأبي الحسن (٤٩) والمقالات له أيضاً (١/٣٤٧) وشرح السنة للبربهاري (٤٧) وعقيدة السلف للصابوني (٢٥٨) والاعتقاد لابن أبي يعلى (٣٣) والحجة في بيان المحجة (١/٤٩٣) ولمعة الاعتقاد (١٢٥).

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧] وفي الصحيحين من حديث أبي

٣٣- والصورُ حقٌ[١]، يَنفخُ فيه إسْرَافِيلُ فيموتُ الخلقُ[٢]، ثم يَنفخُ فيه فيقُومونَ لربِّ العالمِينَ[٣] للحسابِ والقضاءِ، والثوابِ والعقابِ، والجنَّةِ والنَّارِ .

هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن، سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم) [البخاري (٢٤٥٩/٦) ح (٦٣٠٤) ومسلم (٢٠/١٧) ح (٢٦٩٤)] وينظر: الفقه الأكبر لأبي حنيفة بشرح الملا علي القاري (١٩٨) والسنة لابن أبي عاصم (٣٤٧) والعقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز (٥٨٨-٥٨٩، ٦٠٨) والإبانة لأبي الحسن (٤٩) وشرح السنة للبربهاري (٤٢) والشريعة للآجري (١٣٢٨/٣) والشرح والإبانة لابن بطة (٢٢٢) وعقيدة السلف للصابوني (٢٥٨) والاعتقاد لابن أبي يعلى (٣٣) والحجة في بيان المحجة (٥٠٢/١) وعقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي (٨٩) ولمعة الاعتقاد (١١٩) والعقيدة الواسطية بشرح الهراس (٢٠٤) والكافية الشافية لابن القيم، بشرح ابن عيسى (٥٩٣/٢)

(١) الصور: قرن عظيم قد التقمه إسرافيل عليه السلام ينتظر متى يؤمر بنفخه، وقد دلَّ عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة، كما سيأتي. [وينظر: لمعة الاعتقاد (١١١ ، ١١٤)].

(٢) وهذه هي النفخة الأولى، وهي نفخة الفزع والصعق، قال الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾ [الزُّمَر:٦٨]

(٣) وهذه هي النفخة الثانية، كما في الآية السابقة، وكما في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ﴾ [يس:٥١].

وفي صحيح مسلم (٢٨٧/١٨) ح (٢٩٤٠) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (... ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَلَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا أَصْغَى لِيتًا، وَرَفَعَ لِيتًا، قَالَ: وَأَوَّلُ مَنْ يَسْمَعُهُ رَجُلٌ يَلُوطُ حَوْضَ إِبِلِهِ، قَالَ: فَيَصْعَقُ وَيَصْعَقُ النَّاسُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ - أَوْ قَالَ يُنْزِلُ اللَّهُ- مَطَرًا كَأَنَّهُ الطَّلُّ أَوْ الظِّلُّ -شك الراوي- فَتَنْبُتُ مِنْهُ أَجْسَادُ النَّاسِ، ثُمَّ يُنْفَخُ

٣٤- واللَّوحُ المحفوظُ حقٌ تُستَنْسخُ منهُ أعمالُ العبادِ لِمَا سبَقَتْ فيه مِنْ المقاديرِ والقضاءِ[١] .

٣٥- والقلمُ حقٌ، كتبَ اللهُ بهِ مقاديرَ كلِ شيءٍ وأحصاهُ في الذِّكرِ[٢]، فتبارَكَ ربُنَا وتَعَالى .

٣٦- والشفاعةُ يومَ القيامةِ حقٌ[٣]، يَشفعُ قومٌ في قومٍ فَلا

فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ).

(١) قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۝٢٢﴾ [البروج] وهو أم الكتاب كما قال تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٣٩].
وفي صحيح مسلم (٤٤٢/١٦) ح (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة) قال: (وعرشه على الماء).
[وينظر: العقيدة الطحاوية (٣٤٤)].

(٢) ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة) [أخرجه أبو داود (عون ٣٠٥/١٢) ح (٤٦٨٦) والترمذي (تحفة ٣٦٩/٦) ح (٢٢٤٤) وصححه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود (٨٩٠/٣) ح (٣٩٣٣)]. وينظر: العقيدة الطحاوية (٣٤٤).

(٣) قال الله تعالى في ذكر شروط الشفاعة: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ۝٢٦﴾ [النجم:٢٦] ونفى الله تعالى انتفاع الكفار بالشفاعة، مما يدل على ثبوتها وانتفاع المؤمنين بها، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدَّثر:٤٨] قال الآجري في الشريعة (١٢٠٧/٢) تعليقاً على هذه الآية: « فدلَّ على أن لا بدَّ

يَصِيرونَ إلى النَّارِ[1]،

من شفاعة، وأن الشفاعة لغيرهم، لأهل التوحيد خاصة ».

وأما السنة فقد نص جمع من أهل العلم على أن أحاديث الشفاعة بلغت مبلغ التواتر المعنوي، ومن هذه الأحاديث:

ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا) [البخاري (٥/٢٣٢٣) ح (٥٩٤٥) ومسلم واللفظ له (٣/٧٥) ح (١٩٩)].

وجاء في حديث طويل لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه في ذكر الشفاعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ فَيَقُولُ الْجَبَّارُ بَقِيَتْ شَفَاعَتِي فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنْ النَّارِ فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتُحِشُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ...) [أخرجه البخاري: (٦/٢٧٠٦) ح (٧٠٠١) ومسلم (٣/٣٠) ح (١٨٣)].

[وينظر: الفقه الأكبر (١٩٧) والسنة لابن أبي عاصم (٣٥٥-٣٩٩) والتوحيد لابن خزيمة (٢/٥٠٥) والعقيدة الطحاوية (٢٨٢) وشرح السنة للبربهاري (٤٥) والشريعة (٣/١١٩٨) وعقيدة السلف للصابوني (٢٥٨) والاعتقاد لابن أبي يعلى (٣٤) والحجة في بيان المحجة (١/٤٩٧) ولمعة الاعتقاد (١٢٨) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١/٣١٤) وإثبات الشفاعة للذهبي، ولوامع الأنوار (٢/٢٠٤) والشفاعة للشيخ مقبل الوادعي، والشفاعة عند أهل السنة للدكتور ناصر الجديع].

(١) هذا النوع من الشفاعة، وهو الشفاعة في قوم استوجبوا النار ألا يدخلوها، ذكره عدد من أهل العلم في أنواع الشفاعة، وعدوه من الشفاعات التي لا يختص بها النبي صلى الله عليه وسلم، كالنووي وابن تيمية وابن كثير وابن أبي العز وابن حجر والسفاريني عليهم رحمة الله. [ينظر على الترتيب: شرح النووي على مسلم (٣/٣٨) والعقيدة الواسطية (٢١٥) والنهاية في الفتن والملاحم (٢/٢٠٤) وشرح العقيدة الطحاوية (٢٨٨) وفتح الباري (١١/٤٢٨) ولوامع الأنوار (٢/٢١١)] وتوقف فيه ابن القيم رحمه الله فقال بعد أن ذكر خمساً من أنواع الشفاعة: « ويبقى نوعان يذكرهما كثير من الناس: أحدهما: في قوم استوجبوا النار فيشفع فيهم ألا يدخلوها، وهذا

النوع لم أقف إلى الآن على حديث يدل عليه، وأكثر الأحاديث صريحة في أن الشفاعة في أهل التوحيد من أرباب الكبائر إنما تكون بعد دخولهم النار، وأما أن يشفع فيهم قبل الدخول فلا يدخلون، فلم أظفر فيه بنص، والنوع الثاني: شفاعته صلى الله عليه وسلم لقوم من المؤمنين في زيادة الثواب، ورفعة الدرجات، وهذا قد يستدل عليه بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم لأبي سلمة، وقوله: (اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين) ... » متفق عيه. [تهذيب السنن بهامش عون المعبود (١٣/٥٥-٥٦)] قلت: قد ذكر ابن كثير رحمه الله في النهاية دليلين لهذه الشفاعة لكنهما لا يصحان، فأقواهما حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (... فما أزال أشفع حتى أعطى صكاكاً برجال قد بعث بهم إلى النار، وحتى إن مالكاً -خازن النار- يقول: يا محمد ما تركت للنار لغضب ربك في أمتك من نقمة) [وهو حديث منكر، أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (٢/٥١٣-٥١٤) والطبراني في الكبير (١٠/٣١٧) ح (١٠٧٧١) والحاكم في مستدركه (١/١٣٥) ح (٢٢٠) وأورده الهيثمي في المجمع (١٠/٣٨٠) وقال: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه محمد بن ثابت البناني، وهو ضعيف" وقال الذهبي: " ضعفه غير واحد - يعني محمد بن ثابت البناني- والحديث منكر"].

واستدل بعضهم بأدلة عامة صحيحة لكنها غير صريحة، كحديث حذيفة عند مسلم (٣/٧٠) ح (١٩٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ونبيكم قائم على الصراط يقول رب سلم سلم ...) [ينظر: الفتح (١١/٤٢٨)].

وحديث أنس رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) [أخرجه الترمذي (تحفة٧/١٢٧) ح (٢٥٥٢) وأبو داود (عون١٣/٥١) ح (٤٧٢٦) وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه" وصححه الألباني كما في صحيح سنن الترمذي (٢/٢٩٤) ح (١٩٨٣)، وروي من طرق أُخرى عن عدد من الصحابة] ينظر: الشفاعة عند أهل السنة للدكتور ناصر الجديع (٥٦).

وهذا الحديث الأخير وإن كان محتملاً لهذا النوع من الشفاعة، لكنه غير صريح فيها، بل الظاهر منه أنه فيمن دخل النار من أهل الكبائر، كما دلت على ذلك النصوص الكثيرة ، وأجمع عليه أهل السنة والجماعة، قال ابن خزيمة رحمه الله في التوحيد (٢/٥٧٧): « فأما قوله: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) فإنما أراد شفاعتي بعد هذه الشفاعة التي قد عمَّت جميع المسلمين، هي شفاعة لمن قد

ويَخرجُ قومٌ مِنْ النَّارِ بعدَمَا دَخلُوهَا بشفاعةِ الشافعِينَ[1]،
ويَخرجُ قومٌ منْ النَّارِ برحمةِ اللهِ بعدمَا يُلبِثُهمْ فيها ما شاءَ اللهُ[2].
٣٧- وقومٌ يُخلَّدُونَ في النَّارِ أبداً، وهم أهلُ الشركِ والتَّكْذيبِ والجحودِ والكفرِ باللهِ[3].

أدخل النار من المؤمنين بذنوب وخطايا قد ارتكبوها، لم يغفرها الله لهم في الدنيا، فيخرجوا من النار بشفاعته صلى الله عليه وسلم، فمعنى قولهﷺ: (شفاعتي لأهل الكبائر) أي: من ارتكب من الذنوب الكبائر، فأدخلوا النار بالكبائر ».

(١) أخرج مسلم في صحيحه عن أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً، حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ) [صحيح مسلم (٣/٣٩) ح (١٨٥) وينظر حديث أنس المتقدم (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)] وقد أنكر الخوارج والمعتزلة هذا النوع من الشفاعة، والنصوص الدالة عليها -مما تقدم وغيره- حجة عليهم.

(٢) كما في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ فَيَقُولُ الْجَبَّارُ بَقِيَتْ شَفَاعَتِي فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنْ النَّارِ فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتُحِشُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ...) وقد تقدم هذا الحديث في فقرة (٣٦) التعليق الثالث.

(٣) كما قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾ [فاطر:٣٦] وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه:٧٤] وتقدم -في ص (٤٥) هامش (١)-قوله صلى الله عليه وسلم كما في صحيح مسلم: (أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ). [وينظر: عقيدة السلف للصابوني (٢٦٣) وشرح النووي على مسلم (٣/٤٠)].

٣٨- ويُذبحُ الموتُ يومَ القيامةِ بينَ الجنَّةِ والنَّارِ[١] .

٣٩- وقدْ خُلِقَت الجنَّةُ ومَا فيها، وخُلِقَت النارُ وما فيها، خَلقهمَا اللهُ ثمَّ خَلقَ الخلقَ لهما[٢].

٤٠- لا يَفْنيَانِ، ولا يَفنىَ مَا فيهما أَبداً[١]، فإن احتجَّ مُبتدعٌ زِنْديقٌ بقولِ اللهِ تباركَ وتَعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨] وبنحوِ هذا

---

(١) في الصحيحين من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، فَيُذْبَحُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم:٣٩] [البخاري (٤/١٧٦٠) ح (٤٤٥٣) ومسلم (١٧/١٩٠) ح (٢٨٤٩)].

(٢) فالجنة والنار مخلوقتان وموجدتان الآن، وعلى هذا اتفق أهل السنة، خلافاً للمعتزلة المنكرين لذلك، حيث زعموا أنهما تخلقان يوم القيامة، وقول أهل السنة هو الذي دلَّت عليه الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة كقول الله تعالى عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران:١٣٣]، وقال عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤] وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين صلى صلاة الكسوف: (إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ عُنْقُودًا وَلَوْ أَصَبْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا وَأُرِيتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ) [البخاري (١/٣٥٧) ح (١٠٠٤) ومسلم (٦/٤٦٥) ح (٩٠٧)]. وينظر: الفقه الأكبر (٢٠٢) والعقيدة الطحاوية (٦١٤) والمقالات لأبي الحسن (١/٣٤٩) والشريعة (٣/١٣٤٣) وعقيدة السلف للصابوني (٢٦٤) والاعتقاد لابن أبي يعلى (٣٤) ولمعة الاعتقاد (١٣١) وحادي الأرواح لابن القيم (٣٥).

فقلْ لهُ: كلُ شيءٍ مما كَتَبَ اللهُ عليه الفناءَ والهلاكَ هالكٌ، والجنَّةُ والنَّارُ خُلِقَتَا للبقاءِ لا للفناءِ ولا للهلاكِ، وهما منْ الآخرةِ لا منْ الدنيَا[٢].

- والحورُ العينُ لا يمتنَ عندَ قيامِ الساعةِ، ولا عندَ النفخةِ ولا أبداً؛ لأنَّ اللهَ تباركَ وتعالى خَلقهنَّ للبقاءِ لا للفناءِ، ولم يَكتبْ عليهنَّ الموتَ[٣]، فمنْ قالَ بخلافِ ذلكَ فهو مُبتدعٌ مخالفٌ، وقدْ ضلَّ عنْ سواءِ السبيلِ.

---

(١) وهذا الذي عليه جمهور الأئمة من السلف والخلف، وقال جماعة من السلف والخلف ببقاء الجنة وفناء النار، فهذان قولان لأهل السنة، وخالف في ذلك الجهمية فقالوا بفناء الجنة والنار، وقد دلت النصوص من الكتاب والسنة على بقاء الجنة والنار وعدم فنائهما، فالله تعالى يقول عن الجنة: ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾[الحِجر:٤٨] وأكد الله خلود أهل الجنة بالتأبيد في عدة مواضع من القرآن، كقوله سبحانه: ﴿جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ﴾ [البيِّنة:٨] وقال تعالى عن النار: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزُّخرُف] وأكد الله خلود أهلها بالتأبيد في مواضع من القرآن، كقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾﴾ [الأحزاب] وتقدم قريبا -فقرة (٣٨) هامش (٣)- قوله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين في قصة ذبح الموت: (...ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ). [وينظر: الفقه الأكبر (٢٠٥) والعقيدة الطحاوية مع شرحها (٦١٤-٦٢٩) وشرح السنة للبربهاري (٧١) والشريعة (١٣٤٣/٣ ، ١٣٧١) وعقيدة السلف للصابوني (٢٦٤) والاعتقاد لابن أبي يعلى (٣٤) ولمعة الاعتقاد (١٣١) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠٧/١٨) وحادي الأرواح (٣٢٦-٤٧١) ورفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار للصنعاني].

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية (٦٢٠).

(٣) ينظر: الاعتقاد لابن أبي يعلى (٣٤).

٤١- وخَلقَ اللهُ سبعَ سماواتٍ بعضُها فوقَ بعضٍ، وسبعَ أرضينَ بعضُها أسفلَ منْ بعضٍ[1]. وبينَ الأرضِ العليَا والسماءِ الدنيَا مسيرةَ خمسِ مائةِ عامٍ،

(١) قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

وبينَ كلِ سمائينِ[1] مسيرةَ خمسِ (مائة)[2] عامٍ[3].

٤٢- والماءُ فوقَ السماءِ السابعةِ[4]، وعرشُ الرحمنِ فوقَ الماءِ[5]، واللهُ تباركَ

---

(١) في حادي الأرواح والطبقات (وبين كل سماء إلى سماء ...).

(٢) سقطت من الأصل، وأثبتها من حادي الأرواح.

(٣) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: « ما بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة عام، وما بين كل سماء إلى الأخرى مسيرة خمسمائة عام ، وما بين السماء السابعة إلى الكرسي مسيرة خمسمائة عام، وما بين الكرسي إلى الماء مسيرة خمسمائة عام، والعرش على الماء، والله على العرش ويعلم أعمالكم » [أخرجه الدارمي في النقض على المريسي برقم (٩٨ ، ١١١ ، ١٣٧) وفي الرد على الجهمية (٥٥) ح (٨١) وابن خزيمة في التوحيد -واللفظ له- (٢٣٦/١) ح (١٧٨) و (٧٩٥/٢) ح (٧٨٧) والطبراني في الكبير (٢٠٢/٩) ح (٨٩٨٧) والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٩٠/٢) ح (٨٥١) وقال المحقق: "إسناده حسن" وأورده الهيثمي في المجمع (٨٦/١) وقال: "رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح".

(٤) جاء في حديث الأوعال عن العباس بن عبد المطلب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (وَفَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ ...) [أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٢/٣) ح (١٧٧٠) وأبو داود (عون ٤/١٣) ح (٤٧٠٨) والترمذي (تحفة ٢٣٣/٩) ح (٣٣٧٦) والدارمي في النقض برقم (١١٣) وفي الرد على الجهمية (٧٢) وابن خزيمة في التوحيد (٢٣٢/١) ح (١٧٣) وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند: "إسناده ضعيف جدا" وضعفه الألباني كما في ضعيف سنن أبي داود (٤٦٨) ح (١٠١٤) وينظر: الفتوى الحموية (٢٠٧) ومجموع الفتاوى (١٣٩) و (١٢٩) كلاهما لابن تيمية، فقد حكم عليه بالحسن]. قال ابن خزيمة في التوحيد (٢٣٣/١): « يدل هذا الخبر على أن الماء الذي ذكره الله في كتابه أن عرشه كان عليه هو البحر الذي وصفه النبي ﷺ في هذا الخبر، وذكرَ بُعد ما بين أسفله وأعلاه».

(٥) قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧] وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ،

وتَعالى على العَرشِ[1]

٤٣- والكرسيُ موضعُ قدَميهِ[2].

٤٤- وهو يَعلمُ ما في السماواتِ السبعِ، وما في الأرضينَ السبعِ، وما بينهنَّ، وما تحتهنَّ، وما تحتَ الثَّرَى، وما في قعرِ البحارِ، ومنبتِ كلِ شَعرةٍ، وكلِ شجرةٍ، وكلِ زرعٍ، وكلِ نبتٍ، ومَسقطِ كلِ ورقةٍ، وعدَدَ ذلكَ كلَّهِ، وعددَ الحصى والرملِ والترابِ، ومثاقيلَ الجبالِ، وقطرِ الأمطارِ، وأعمالَ العبادِ، وآثارَهُم، وكلامَهُم، وأَنفاسَهُمْ، وتَمْتَمَتَهُمْ، وما تُوَسوِسُ به صدُورُهمْ، يَعلمُ كلَّ شيءٍ، لا يَخفَى عليهِ شيءٌ منْ ذلكَ[3] .

وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) [أخرجه البخاري (١١٦٦/٣) ح (٣٠١٩)].

(١) قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

(٢) على الصحيح، وهو الثابت عن ابن عباس رضي الله عنه، حيث قال: «الكرسي: موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره » [أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٣٠١/١) ح (٥٨٦) والدارمي في النقض برقم (٨٩) و (٩٤) و (٩٩) وابن أبي شيبة في العرش (٧٩) ح (٦١) وابن خزيمة في التوحيد (٢٤٠/١) ح (١٨٥) والدارقطني في الصفات (٤٩) ح (٣٦) وابن مندة في الرد على الجهمية (٤٤) ح (١٥) والحاكم (٣١٠/٢) ح (٣١١٦) وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في المجمع (٣٢٣/٦) وقال: "رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح" وقال الدارمي بعد روايته هذا الأثر: « فهذا الذي عرفناه عن ابن عباس صحيحاً مشهورا »] وينظر: نقض الدارمي على المريسي (١٩٦ ، ٢٠٥) والعقيدة الطحاوية مع شرحها (٣٦٤ ، ٣٦٨) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٥٥/٥) وتفسير ابن كثير (٤٦٣/١-٤٦٣).

(٣) قال الله تعالى: ﴿لِّتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾

٤٥- وهو على العرشِ فوقَ السماءِ السابعةِ، ودونَهُ حُجُبٌ منْ نارٍ ونورٍ وظلمةٍ، وما هو أعلمُ بها[1].

٤٦- فإن احتجَّ مُبتدعٌ أو مخالفٌ أو زنديقٌ بقولِ اللهِ تباركَ وتَعالى اسمُهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦] وبقولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾

[الطلاق:١٢] وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه:٩٨] وقال عزَّ شأنه: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩] وقال جلَّ وعلا: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦].

(١) قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى:٥١] وأخرج مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ فَقَالَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ (النَّارُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ) [مسلم (١٦/٣) ح (١٧٩)] وجاء عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: « احتجب الله عن خلقه بأربع: بنار وظلمة ونور وظلمة » [رواه الدارمي في النقض (٤٧٨) ح (٢٤٨) وفي الرد على الجهمية ح (١١٨) واللالكائي في شرح الأصول (٤٧٦/٣) ح (٧٢٩) والحاكم في مستدركه (٣٤٩/٢) ح (٣٢٤٤) وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي]وينظر: النقض (٤٦٩) والرد على الجهمية كلاهما للدارمي (٧١) وإبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى (٢٧١/٢) والفتوى الحموية (٤٥٢) ومجموع الفتاوى (١٠/٦) كلاهما لابن تيمية.

[الحديد:٤] وبقولِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة:٧] ونحوِ هذا منْ متَشابِهِ القرآنِ .

فقلْ: إنما يعني بذلكِ العِلمَ؛ لأنَّ اللهَ تباركَ وتعالى على العرشِ فوقِ السماءِ السابعةِ العُليَا، يَعلمُ ذلكَ كلَّهُ وهو بائنٌ منْ خَلْقِهِ لا يخلُو منْ عِلْمِهِ مكانٌ[1].

---

(١) قال الطلمنكي رحمه الله: « وأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ونحو ذلك من القرآن : أن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته مستوٍ على عرشه كيف شاء » [ينظر: درء التعارض (٢٥٠/٦) واجتماع الجيوش الإسلامية (١٤٢) والعلو للذهبي (٢٤٦)]. وقال الآجري في الشريعة (١٠٧٥/٣):« والذي يذهب إليه أهل العلم أن الله عز وجل سبحانه على عرشه فوق سمواته وعلمه محيط بكل شيء ... فإن قال قائل : فأيش معنى قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧] التي بها يحتجون ؟ قيل له : علمه عز وجل ، والله عز وجل على عرشه وعلمه محيط بهم وبكل شيء من خلقه ، كذا فسره أهل العلم، والآية يدل أولها وآخرها على أنه العلم ... » وقال ابن عبد البر في التمهيد (١٣٨/٧): « وأما احتجاجهم بقوله عز وجل:﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ فلا حجة لهم في ظاهر هذه الآية ، لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حملت عنهم التأويل في القرآن قالوا في تأويل هذه الآية : هو على العرش، وعلمه في كل مكان ، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله. » [وينظر: العقيدة الواسطية (١٩٣)].

وأما قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ فللعلماء فيها قولان: أحدهما: أن المراد بها قرب الله تعالى بملائكته، واستدلوا على ذلك بسياق الآية، وإلى هذا ذهب بعض المفسرين كالطبري وابن كثير، ورجحه ابن تيمية وابن القيم، وقال ابن تيمية: « وهذا هو المعروف عن المفسرين المتقدمين من السلف » [ينظر على الترتيب: جامع البيان (٤٢٢/٢١) (٣٧٣/٢٢) وتفسير ابن كثير

٤٧- ولله عرشٌ[١]، وللعرشِ حَمَلَةٌ يَحمِلونَهُ[٢]، ولهُ حَدٌّ، واللهُ أَعْلَمُ بِحَدِّهِ[٣]،

(٣٤٥/٤) وشرح حديث النزول (٣٥٥) وما بعدها، ومجموع الفتاوى (١٢٨/٥-١٢٩) ومختصر الصواعق (١٢٤٩/٣)].

والقول الثاني: أن المراد بالقرب هنا: العلم، أو العلم والقدرة، وإليه ذهب الطلمنكي والبغوي، وغيرهما. [ينظر: شرح حديث النزول (٣٦٦، ٣٦٧) ومعالم التنزيل للبغوي (٢٩١/٤) وجامع البيان للطبري (٤٢٢/٢١) ومختصر الصواعق (١٢٤٩/٣)].

(١) قال الله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر:١٥] وقال سبحانه: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٥].

(٢) قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر:٧] وقال جل وعلا: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [غافر:٧] .

(٣) هكذا في الأصل، وهو الموافق لما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية من هذه العقيدة في شرح العقيدة الأصفهانية (٦٥) وبيان تلبيس الجهمية (٤٣٠/١) ودرء التعارض (٢٣/٢) وقد قال في شرح العمدة (المناسك٥٣١/٢) : « إني نقلت رواية حرب من أصل متقن قديم من أصح الأصول » وعلق رحمه الله في بيان تلبيس الجهمية على هذه اللفظة فقال: « هذا اللفظ يحتمل أن يعود فيه الحد إلى العرش، بل ذلك أظهر فيه ».

وجاءت هذه العبارة في حادي الأرواح (٤٩٧) -فيما نقله ابن القيم من هذه العقيدة- هكذا: « والله عز وجل مستو على عرشه، وليس له حد » ولعل المثبت هنا أصح، لما تقدم.

قلت: وفي إطلاق الحد على الله تعالى قولان مشهوران للسلف:

الأول: إثبات الحد لله تعالى، مع نفي العلم به، أو بكيفيته، كما هو الحال في سائر الصفات، وممن ذهب إلى هذا الدارمي رحمه الله حيث قال: « والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه، ولكن نؤمن بالحد ونكل علم ذلك إلى الله، ولمكانه أيضا حد، وهو على عرشه فوق سماواته فهذان حدان اثنان » ثم ساق رحمه الله بسنده عن ابن المبارك أنه سُئل: بم نعرف ربنا؟

قال: «بأنه على العرش، بائن من خلقه، قيل: بحد؟ قال: بحد» [وروى هذا الأثر أيضاً في الرد على الجهمية برقم (١٦٢) ورواه أيضاً عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/١٧٤) ح (٢١٦) والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٣٣٥) ح (٩٠٢) وصححه المحقق].

ثم قال الدارمي رحمه الله: «وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء وحدُّوه بذلك» [ينظر::النقض (٥٧-٦٢)].

وقال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (٢٦٤): « ومن المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره ، والله تعالى غير حال في خلقه ، ولا قائم بهم ، بل هو القيوم القائم بنفسه ، المقيم لما سواه، فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلا ، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته ، وأما الحد بمعنى العلم والقول ، وهو أن يحده العباد ، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السنة » [وينظر: نقض الدارمي (٥٧)]

والثاني: نفيه، وهو مروي عن الإمام أحمد كما في رواية حنبل أنه قال: « نحن نؤمن بالله تعالى على العرش، كيف شاء وكما شاء، بلا حد ولا صفة يبلغها وصف، ويحده أحد ... »

كما رُوي عنه الإثبات، كما في رواية أبي داود أنه سُئل: لله تعالى حد؟ فقال: « نعم، لا يعلمه إلا هو، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾[الزُّمَر:٧٥] يقول: محدقين »

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية كلا هاتين الروايتين وعزا الأولى إلى السنة للخلال، والثانية إلى إبطال التأويلات لأبي يعلى- وليستا في المطبوع منهما- ثم قال: «فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد رحمه الله يبين أنه نفى أن العباد يحدون الله تعالى أو صفاته بحد، أو يقدرون ذلك بقدر، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حد يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه، وهكذا كلام سائر أئمة السلف يثبتون الحقائق، وينفون علم العباد بكنهها، ...» [ينظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٤٣٠-٤٣٣ وما بعدها، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (٢١٢)، وهذا الذي ذكره شيخ الإسلام يتفق مع ما تقدم من كلام ابن أبي العز].

قلت: الحد من الألفاظ المجملة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها، فلا تطلق حتى يُستفصل ويُنظر في مقصود قائلها، فإن أراد معنى صحيحاً قُبِل، لكن الذي ينبغي: التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون هذه

واللهُ على عرشِهِ عزَّ ذِكرُهُ، وتعالى جَدُّهُ، ولا إلهَ غيرُهُ[1].

٤٨- واللهُ تباركَ وتعالى سميعٌ لا يَشكُّ، بَصيرٌ لا يَرتابُ[2]، عَليمٌ لا يَجهلُ[3]، جَوادٌ لا يَبخلُ[4]،

حَليمٌ لا يَعْجَلُ[1]، حَفيظٌ لا يَنسى[2]،

الألفاظ المجملة، وإن أراد به معنى باطلاً رُدَّ، وهذا هو الذي درج عليه أهل السنة في مثل هذه الألفاظ. [ينظر: شرح العقيدة الطحاوية (٣٦٠-٢٦٢)].

(١) قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] وقال جل شأنه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤].

(٢) قال الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] وفي الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (أيها الناس اربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائباً، ولكن تدعون سميعاً بصيرا) البخاري (٢٣٤٦/٥) ح (٦٠٢١) ومسلم (٢٩/١٧) ح (٢٧٠٤).

(٣) قال الله تعالى: ﴿لِّتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق:١٢] وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [التحريم:٢] وفي حديث الاستخارة: (اللهم إني أستخيرك بعلمك) [البخاري (٣٩١/١) ح (١١٠٩)] من حديث جابر.

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤] وأخرج الترمذي (٨٢/٨) ح (٢٩٥١) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله طيب يحب الطيب... جواد يحب الجود ..) قال الألباني في ضعيف سنن الترمذي ص(٣٣٢-٣٣٣): "ضعيف، لكن قوله: (إن الله جواد ..) الخ صحيح". وينظر: السلسلة الصحيحة ح (٢٣٦ ، ١٦٢٧) وفي إثبات الجواد اسماً لله تعالى ينظر: التوحيد لابن مندة (٩٩/٢) والنونية لابن القيم بشرح الهراس (٩٥/٢) والقواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين (١٦).

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء:٤٤] وقال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [المائدة:١٠١] وفي الصحيحين من حديث ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب: (لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات ورب الأرض ورب العرش الكريم) [البخاري (٢٣٣٦/٥) ح (٥٩٦) ومسلم (٥٠/١٧) ح (٢٧٣٠)] وفي النونية لابن القيم (٨٧/٢): «وهو الحليم فلا يعاجل عبده بعقوبة ليتوب من عصيان».

(٢) قال الله تعالى حكاية عن هود عليه السلام: ﴿إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ [هود:٥٧] وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم:٦٤].

ويحسن التنبيه هنا إلى أن الحفظ المضاف إلى الله تعالى له معنيان، وكذلك النسيان:

أما الحفظ فكما قال الهراس عند شرحه لقول ابن القيم في النونية:

«وهو الحفيظ عليهم وهو الكفيـ ـل بحفظهم من كل أمر عان».

قال الهراس: «ومن أسمائه سبحانه: الحفيظ، وله معنيان: أحدهما: أنه يحفظ على العباد ما عملوه من خير وشر، وعرف ونكر، وطاعة ومعصية، بحيث لا يفوته من ذلك مثقال ذرة، وحفظه لهذه الأعمال بمعنى ضبطه لها وإحصائه إياها ...

والمعنى الثاني من معنيي الحفظ: أنه تعالى الحافظ لعباده من جميع ما يكرهون ... وحفظه لخلقه نوعان: عام وخاص:

فالعام: هو حفظه لجميع المخلوقات ... والنوع الثاني حفظه الخاص لأوليائه زائداً على ما تقدم -يعني في الحفظ العام- يحفظهم عما يضر إيمانهم، ويزلزل يقينهم من الفتن والشبهات والشهوات ...»

قلت: والذي أراده المصنف هنا هو المعنى الأول، وتقدم ذكر دليله، وأما دليل المعنى الثاني فكما في قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف:٦٤] وقوله صلى الله عليه وسلم كما في حديث ابن عباس رضي الله عنه (احفظ الله يحفظك ...) أخرجه الترمذي (تحفة٢١٩/٧ ح (٢٦٣٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني كما في صحيح سنن الترمذي (٣٠٨/٢-٢٠٩) ح (٢٠٤٣).

وأما النسيان فإنه يأتي بمعنى: الذهول عن شيئ معلوم، وهذا منفي عن الله تعالى كما تقدم، ويأتي بمعنى

يَقظانٌ لا يَسْهُو[1]، رَقِيبٌ لا يَغفلُ[1]، يَتكلمُ[2] ويَتحرَّكُ[3]،

الترك عن علم وعمد، وهذا ثابت لله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾[الأعراف:٥١].

قال الإمام أحمد بن حنبل في الرد على الجهمية والزنادقة (١٠٠): «أما قوله: ﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الجاثية:٣٤] يقول: نتركك في النار،﴿كَمَا نَسِيتُمْ﴾ كما تركتم العمل للقاء يومكم هذا. وأما قوله: ﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾[طه:٥٢] يقول: لا يذهب من حفظه ولا ينساه».

وقال الشيخ محمد العثيمين رحمه الله في مجموع فتاويه (١/١٧٢): «للنسيان معنيان: أحدهما: الذهول عن شيئ معلوم، مثل قوله تعالى:﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[البقرة:٢٨٦] ... وعلى هذا فلا يجوز وصف الله بالنسيان بهذا المعنى على كل حال.

والمعنى الثاني: الترك عن علم وعمد، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام:٤٤] ... وهذا المعنى من النسيان ثابت لله تعالى عز وجل، قال تعالى: ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ [السجدة:١٤] وقال تعالى عن المنافقين: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [التوبة:٦٧] ... وتركه سبحانه للشيئ صفة من صفاته الفعلية الواقعة بمشيئته التابعة لحكمته، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة:١٧] ...»

(١) هذه اللفظة (يقظان) لم ترد في الكتاب ولا في السنة، والذي عليه سلف الأمة -وهو الأسلم- الوقوف حيث وقف النص لا سيما في أسماء الله تعالى وصفاته، ولو عبَّر المصنف عن هذا المعنى بالألفاظ الشرعية لكان أولى وأسلم، فيقول مثلاً: (لا تأخذه سنة ولا نوم) كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥] وفي صحيح مسلم (٣/١٦) ح (١٧٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال: (إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفظ القسط ويرفعه ...) والله تعالى أعلم. ولعله لهذا السبب لم يورد ابن القيم هذه اللفظة عندما نقل هذه العقيدة في كتابه حادي الأرواح (٤٩٧).

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١] وقال سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود:١٢٣] وقال جلَّ وعلا: ﴿وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَٰفِلِينَ﴾ [المؤمنون:١٧].

(٢) قال الله جلَّ وعلا: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] وفي حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (... فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ...) [متفق عليه: البخاري: (١٢٥١/٣) ح (٣٢٢٨) ومسلم (٤٤١/١٦) ح (٢٦٥٢)].

(٣) لفظ الحركة ووصْف الله تعالى به مما وقع الخلاف فيه بين أهل السنة وغيرهم من أهل الكلام والفلسفة، فحرب الكرماني قد أثبت هذا اللفظ كما ترى، وقد أشار في مقدمة هذه العقيده إلى أنها قول أهل السنة وأصحاب الأثر، كما أثبت هذا اللفظ الدارمي في نقضه على المريسي [ينظر: النقض (٥٢)].

ولا ريب أن الله تعالى متصف بالمجيئ والنزول والاستواء والقبض والبسط ونحوها من الصفات الفعلية، وهذه الصفات هي التي بنى عليها من أثبت لفظ الحركة لله تعالى، لأنهم رأوا أن هذه الصفات تستلزم الحركة، ولازم الحق حق، وهذا أحد الأقوال في لفظ الحركة عند أهل السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: « لفظ الحركة أثبته طوائف من أهل السنة والحديث، وهو الذي ذكره حرب بن إسماعيل الكرماني في السنة التي حكاها عن الشيوخ الذين أدركهم كالحميدي وأحمد بن حنبل وسعيد بن منصور وإسحاق بن إبراهيم، وكذلك هو الذي ذكره عثمان بن سعيد الدارمى في نقضه على بشر المريسى، وذكر أن ذلك مذهب أهل السنة ... والمنصوص عن الإمام أحمد إنكار نفي ذلك، ولم يثبت عنه إثبات لفظ الحركة، وإن أثبت أنواعا قد يدرجها المثبت في جنس الحركة، فإنه لما سمع شخصا يروى حديث النزول ويقول: ينزل بغير حركة ولا انتقال ولا بغير حال، أنكر أحمد ذلك وقال: قل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو كان أغير على ربه منك.

وقد نُقل في رسالة عنه إثبات لفظ الحركة مثل ما في العقيدة التي كتبها حرب بن اسماعيل، وليست هذه العقيدة ثابتة عن الإمام أحمد بألفاظها، فإني تأملت لها ثلاثة أسانيد مظلمة برجال مجاهيل، والألفاظ هي ألفاظ حرب بن إسماعيل، لا ألفاظ الإمام أحمد، ولم يذكرها المعنيُّون بجمع كلام الإمام أحمد... » [الاستقامة (١/٧٠-٧٣) وينظر: درء التعارض (٧/٢)].

وبيَّن رحمه الله في موضع آخر أن الخلاف في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، فقال: « لفظ الحركة هل يوصف الله بها أم يجب نفيه عنه؟ اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل الملل وغير أهل الملل من أهل الحديث وأهل الكلام وأهل الفلسفة وغيرهم على ثلاثة أقوال، وهذه الثلاثة موجودة فى أصحاب الأئمة الأربعة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم ...

والمقصود هنا أن الناس متنازعون فى جنس الحركة العامة التى تتناول ما يقوم بذات الموصوف من الأمور الاختيارية كالغضب والرضا والفرح وكالدنو والقرب والاستواء والنزول، بل والأفعال المتعدية كالخلق والإحسان وغير ذلك، على ثلاثة أقوال:

أحدها: قول من ينفى ذلك مطلقا وبكل معنى فلا يجوِّز أن يقوم بالرب شيء من الأمور الاختيارية... وهذا القول أول من عرف به هم الجهمية والمعتزلة، وانتقل عنهم الى الكلابية والأشعرية والسالمية ...

والقول الثانى: إثبات ذلك، وهو قول الهشامية والكرامية وغيرهم من طوائف أهل الكلام الذين صرحوا بلفظ الحركة ...

وذكر عثمان بن سعيد الدارمى إثبات لفظ الحركة فى كتاب نقضه على بشر المريسى ونصره على أنه قول أهل السنة والحديث، وذكره حرب بن إسماعيل الكرمانى لما ذكر مذهب أهل السنة والأثر عن أهل السنة والحديث قاطبة، وذكر ممن لقى منهم على ذلك: أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وعبدالله بن الزبير الحميدى وسعيد بن منصور وهو قول أبى عبدالله بن حامد وغيره.

وكثير من أهل الحديث والسنة يقول: المعنى صحيح لكن لا يطلق هذا اللفظ لعدم مجيء الأثر به، كما ذكر ذلك أبو عمر بن عبدالبر وغيره فى كلامهم على حديث النزول.

والقول المشهور عن السلف عند أهل السنة والحديث هو الإقرار بما ورد به الكتاب والسنة من أنه يأتى وينزل وغير ذلك من الأفعال اللازمة ...

والقول الثالث: الإمساك عن النفى والإثبات، وهو اختيار كثير من أهل الحديث والفقهاء والصوفية كابن

ويَسمعُ ويُبصِرُ ويَنظرُ[1]،

بطة وغيره، وهؤلاء فيهم من يعرض بقلبه عن تقدير أحد الأمرين، ومنهم من يميل بقلبه الى أحدهما ولكن لا يتكلم لا بنفى ولا بإثبات.

والذى يجب القطع به أن الله ليس كمثله شيء فى جميع ما يصف به نفسه، فمن وصفه بمثل صفات المخلوقين فى شيء من الأشياء فهو مخطيء قطعاً، كمن قال: إنه ينزل فيتحرك وينتقل كما ينزل الإنسان من السطح إلى أسفل الدار، كقول من يقول: إنه يخلو منه العرش، فيكون نزوله تفريغا لمكان، وشغلا لآخر، فهذا باطل يجب تنزيه الرب عنه كما تقدم » [ينظر: مجموع الفتاوى (٥/٥٦٥-٥٧٨)].

والحق في هذه المسألة -والله تعالى أعلم- ما ذهب إليه بعض أهل العلم من أن لفظ الحركة غير مأثور، وعليه فلا يُثبت ولا يُنفى، بل يُتوقف فيه، وأما ما أُريد به من المعاني الصحيحة الثابتة في الكتاب أو السنة فإنه يُعبر عنها بألفاظ النصوص، كالنزول والاستواء والقبض والبسط والمجيئ ونحوها، دون اللجؤ إلى ألفاظ مشتبهة مجملة، كما هو منهج أهل السنة والجماعة في الألفاظ المجملة.

ولعلَّ هذا مراد مَن أشار إليهم شيخ الإسلام فيما تقدم من قوله: « وكثير من أهل الحديث والسنة يقول: المعنى صحيح لكن لا يطلق هذا اللفظ لعدم مجيء الأثر به، كما ذكر ذلك أبو عمر بن عبدالبر وغيره فى كلامهم على حديث النزول ».

وقال في درء التعارض (٢/٨) بعد أن نقل عن حرب الكرماني والدارمي تصريحهما بإثبات لفظ الحركة، قال: « وطائفة أخرى من السلفية كنعيم بن حماد الخزاعي، والبخاري صاحب الصحيح، وأبي بكر بن خزيمة، وغيرهم كأبي عمر بن عبد البر وأمثاله، يثبتون المعنى الذي يثبته هؤلاء، ويسمون ذلك فعلاً ونحوه، ومن هؤلاء من يمتنع من إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور»

وقال في الاستقامة (١/٧٦): « وكلام السلف في هذا الباب يدل على إثبات المعنى المتنازع فيه » [وينظر: إزالة الستار عن الجواب المختار لابن عثيمين رحمه الله (٣٢)].

(١) قال الله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [آل عمران:٧٧] وفي البخاري (٣/١٣٤٠) ح (٣٤٦٥) عن عبد الله بن عمر رضي

ويَقبضُ ويَبسطُ[1]، ويَفرحُ[2]، ويُحبُّ[3]

الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من جرَّ ثوبه خُيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة). وتقدمت الأدلة على إثبات السمع والبصر في ص (٣٣) الفقرة نفسها، هامش (٢).

(١) قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [البقرة:٢٤٥] وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يقبض الله الأرض، ويطوي السماوات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض) [البخاري (١٨١٢/٤) ح (٤٥٣٤) ومسلم (١٣٧/١٧) ح (٢٧٨٢)].

(٢) في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الله أفرح بتوبة عبده من أحدكم، سقط على بعيره، وقد أضله في أرض فلاة) [البخاري (٢٣٢٥/٥) ح (٥٩٥٠) ومسلم (٦٩/١٧) ح (٢٧٤٧)].

(٣) قال الله تعالى: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤] وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله يحب الرِّفق في الأمر كله) [البخاري (٢٢٤٢/٥) ح (٥٦٧٨) ومسلم (٣٩٤/١٤) ح (٢١٦٥)].

ويَكرَهُ[1] ويُبغِضُ[2]، ويَرضَى[3] ويَسْخطُ[4]،

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ فَثَبَّطَهُمۡ وَقِيلَ ٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ﴾ [التوبة:٤٦] وفي الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم (إن الله حرَّم عليكم: عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنعَ وهات، وكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال) [البخاري (٨٤٨/٢) ح (٢٢٧٧) ومسلم (٢٥٢/١٢) ح (٥٩٣)].

(٢) أخرج مسلم في صحيحه (١٧٧/٥) ح (٦٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أحب البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها) [وينظر: مسلم (٤٢٢/١٦) ح (٢٦٣٧)].

(٣) قال الله تعالى: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[الفتح:١٨] وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة الأبرص والأقرع والأعمى، أنه قيل للأعمى: (فقد رضي الله عنك، وسخط على صاحبيك) [البخاري (١٢٧٦/٣) ح (٣٢٧٧) ومسلم (٣١٠/١٨) ح (٢٩٦٤)] وفي صحيح مسلم (٢٥١/١٢) ح (١٧١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول لله صلى الله عليه وسلم: (إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال).

(٤) قال الله تعالى: ﴿لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾ [المائدة:٨٠] وتقدم قريباً ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة الأبرص والأقرع والأعمى، أنه قيل للأعمى: (فقد رضي الله عنك، وسخط على صاحبيك) وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن الله عزَّ وجل يقول لأهل الجنة: (أُحِلُّ عليكم رضواني، فلا أسخط عليكم بعده أبدا) [البخاري (٢٣٩٨/٥) ح (٦١٨٣) ومسلم (١٧٤/١٧) ح (٢٨٢٩)].

ويَغضبُ[1] ويَرحمُ[2]، ويَعفُو ويَغفرُ[3] ويُعطي[4] ويَمنعُ[5] .

٤٩- ويَنزلُ كلَّ ليلةٍ إلى السماءِ الدنيَا كيفَ شاءَ، وكمَا شاءَ[6]

---

(١) قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الممتحنة:١٣] وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة في الشفاعة (إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله) [البخاري (١٧٤٥/٤) ح (٤٤٣٥) ومسلم (٦٦/٣) ح (١٩٤)].

(٢) قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣] وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لما قضى الله الخلق كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي غلبت غضبي) [البخاري (١١٦٦/٣) ح (٣٠٢٢) ومسلم (٧٤/١٧) ح (٢٧٥١)].

(٣) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء:٤٣] وفي صحيح مسلم (٣٤/٧) ح (٩٦٣) من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه للميت في صلاة الجنازة: (اللهم اغفرله وارحمه، وعافه واعف عنه ...)

(٤) قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه:٥٠] وفي الصحيحين من حديث معاوية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (وإنما أنا قاسم والله يعطي) [البخاري (٣٩/١) ح (٧١) ومسلم (١٣٤/٧) ح (١٠٣٧)].

(٥) في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة: (...اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت) [البخاري (٢٨٩/١) ح (٨٠٨) ومسلم (٩٤/٥) ح (٥٩٣)].

(٦) كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له) [البخاري (٣٨٤/١) ح (١٠٩٤) ومسلم (٢٨٢/٦) ح (٧٥٨)]

وعقد إمام الأئمة ابن خزيمة في كتابه التوحيد (٢٨٥/١) باباً قال فيه: « باب: ذكر أخبار ثابتة السند

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][1].

٥٠- وقلوبُ العبادِ بينَ أَصبعينِ منْ أصابعِ الرحمنِ يُقَلِّبُهَا كيفَ يَشاءُ[2]، ويُوعِيهَا ما أَرادَ .

٥١- وخَلقَ آدمَ بيدهِ[3] على صُورَتِهِ[4].

صحيحة القوام، رواها علماء العراق والحجاز، عن النبي صلى الله عليه وسلم في نزول الرب -جلَّ وعلا- إلى السماء الدنيا كل ليلة، نشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب، من غير أن نصف الكيفية، لأن نبينا المصطفى لم يصف لنا كيفيه نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل، والله -جلَّ وعلا- لم يترك، ولا نبيه عليه السلام بيانَ ما بالمسلمين الحاجة إليه، من أمر دينهم، فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته أو بصفة الكيفية، إذ النبي صلى الله عليه وسلم لم يصف لنا كيفية النزول. » ثم ذكر عدة طرق لهذا الحديث.

(١) من قوله: "وهو سبحانه بائن من خلقه" إلى هنا نقله ابن تيمية بنصه في درء التعارض (٢٣/٢).

(٢) في صحيح مسلم (٤٤٣/١٦) ح (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يصرِّفه حيث يشاء) ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اللهم مصرِّف القلوب صرِّف قلوبنا على طاعتك).

(٣) قال الله تعالى مخاطباً إبليس: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص:٧٥] وفي حديث الشفاعة الطويل قال النبي صلى الله عليه وسلم : (فيأتون آدم فيقولون: يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه ...) [متفق عليه من حديث أبي هريرة: البخاري (١٢١٥/٣) ح (٣١٦٢) ومسلم -واللفظ له- (٦٦/٣) ح (١٩٤)].

(٤) كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خلق الله آدم على صورته ...) [البخاري (٢٢٩٩/٥) ح (٥٨٧٣) ومسلم (١٨٤/١٧) ح (٢٨٤١)] وفي

٥٢- والسمواتُ والأرضونَ يومَ القيامةِ في كَفِّهِ وقَبْضَتِهِ[١].

٥٣- ويَضعُ قَدَمَهُ في جهنَّمَ فتَنْزَوِي[٢].

٥٤- ويُخرِجُ قوماً من النَّارِ بيدِهِ[٣].

صحيح مسلم (١٦/٤٠٤) ح (٢٦١٢) عنه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته).

(١) قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[الزُّمَر:٦٧] وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يقبض الله الأرض، ويطوي السماوات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض) وقد تقدم في ص (٣٧) فقرة (٤٨) هامش(٢) .

قال ابن القيم رحمه الله: «ورد لفظ اليد في القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مائة موضع وروداً متنوعاً متصرفا فيه، مقروناً بما يدل على أنها يد حقيقية، من الإمساك والطي والقبض والبسط ... » [مختصر الصواعق (٣/٩٨٤)] .

(٢) جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (... فأما النار فلا تمتلئ فيضع قدمه عليها، فتقول: قط قط، فهناك تمتلئ، ويزوي بعضها إلى بعض) [البخاري (٤/١٨٣٦) ح (٤٥٦٩) ومسلم واللفظ له (١٧/١٨٨) ح (٢٨٤٦)] وفيهما من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد، حتى يضع فيها رب العزة فيها قدمه، فتقول: قط قط، ويزوى بعضها إلى بعض) [البخاري (٦/٣٤٥٣) ح (٦٢٨٤) ومسلم (١٧/١٨٩) ح (٢٨٤٨)].

(٣) جاء في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، في ذكر الشفاعة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ فَيَقُولُ الْجَبَّارُ بَقِيَتْ شَفَاعَتِي فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنْ النَّارِ فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتُحِشُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ...) وقد تقدم في فقرة (٣٦) هامش (٣).

٥٥- ويَنظرُ أهلُ الجنةِ إلى وَجْهِهِ[١].

٥٦- يَزُورُونَهُ، فيُكْرِمُهُمْ، ويَتَجَلَّى لهمْ، فيُعطيَهُمْ[٢] .

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] وفي الصحيحين عن جرير رضي الله عنه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فنظر إلى القمر ليلةً -يعني البدر- فقال: (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تُضامون في رؤيته) [البخاري (٢٠٣/١) ح (٥٢٩) ومسلم (١٣٨/٥) ح (٦٣٣) وجاء معناه فيهما بسياق أطول من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما] وفي صحيح مسلم (٢٠/٣) ح (١٨١) من حديث صهيب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا دخل أهل الجنة الجنة قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا، ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟ قال: فيُكشف الحجاب، فما أُعطوا شيئاً أحبَّ إليهم من النظر إلى ربهم عزَّ وجل) وفي رواية: ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦] [وينظر: الرد على الجهمية للدارمي (١١٧-١٢١) والتوحيد لابن خزيمة (٣٩٧/١-٤٠٧)].

(٢) أخرج الآجري عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن أهل الجنة يرون ربهم عزَّ وجل في كل جمعة، في رمال الكافور، وأقربهم منه مجلساً أسرعهم إليه يوم الجمعة، وأبكرهم غُدُوَّاً) [الشريعة (١٠٢٢/٢) ح (٦١١) وأورده ابن تيمية في الفتاوى (٤١٧/٦) وحكم عليه بالصحة] وجاء عن أنس رضي الله عنه في حديث طويل، وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إن ربك عزَّ وجل اتخذ في الجنة وادياً أفيح، من مسك أبيض، فإذا كان يوم الجمعة نزل تبارك وتعالى من علِّيِّين على كرسيه، ثم حُفَّ الكرسي بمنابر من نور، ثم جاء النبيون حتى يجلسوا عليها، ثم حُفّ المنابر بكراسي من ذهب، ثم جاء الصديقون والشهداء حتى يجلسوا عليها، ثم يجيء أهل الجنة حتى يجلسوا على الكثيب، ثم يتجلَّى لهم ربهم عزَّ وجل، فينظرون إلى وجهه وهو يقول: "أنا الذي صدقتكم وعدي، وأتممت عليكم نعمتي، وهذا محلُّ كرامتي فسلوني" فيسألونه الرضا، فيقول: "رضاي أَحَلَّكُم داري، وأَنَالَكُم كرامتي، فسلوني" فيسألونه حتى تنتهي رغبتهم، فيفتح لهم عند ذلك مالا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ...) [أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية ح (١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٨٦) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة ح

٥٧- ويُعرَضُ عليهِ العبادُ يومَ الفَصْلِ والدِّينِ، فيَتَولَّى حِسَابَهُمْ بنَفسِهِ، لا يُوَلِّي ذلكَ غيرَهُ[1]،

---

(٤٦٠) والآجري في الشريعة واللفظ له (١٠٢٢/٢) ح (٦١٢) وأخرجه من طريقين آخرين: ح (٦١٣ ، ٦١٤) وابن مندة في الرد على الجهمية ح (٩٢) وأورده الهيثمي في المجمع (٤٢١/١٠) وقال: « رواه البزار والطبراني في الأوسط بنحوه، وأبو يعلى باختصار، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وقد وثَّقه غير واحد، وضعفه غيرهم، وإسناد البزار فيه خلاف » وأورده أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٤١٠/٦-٤١٦) وأشار إلى طرقه ومال إلى تقويته، وأورده أيضاً ابن القيم في حادي الأرواح (٣٩٠-٣٩١) ثم قال: « هذا حديث كبير عظيم الشأن، رواه أئمة السنة وتلقوه بالقبول، وجمَّل به الشافعي مسنده » ثم أشار إلى طرقه.

وفي (٣٣٦) قال ابن القيم بعد أن عقد باباً في زيارة أهل الجنة بعضهم بعضاً: « ولهم زيارة أعلى من هذه وأجلُّ، وذلك حين يزورون ربهم، فيُريهم وجهه، ويسمعهم كلامه، ويُحل عليهم رضوانه » ثم عقد باباً في ص (٣٤١) قال فيه: «الباب الحادي والستون: في ذكر زيارة أهل الجنة ربهم تبار وتعالى » صدَّره بحديث أنس المتقدم.

(١) قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢] وقال سبحانه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة:٢١٠] قال الدارمي تعليقاً على هاتين الآيتين: « فأما مجيئه يوم القيامة، وإتيانه في ظلل من الغمام والملائكة، فلا اختلاف بين الأمة أنه إنما يأتيهم كذلك لمحاسبتهم، وليصدع بين خلقه، ويقررهم بأعمالهم ويجزيهم بها، ولينصف المظلوم منهم من الظالم، لا يتولى ذلك أحد غيره -تبارك اسمه وتعالى جده- فمن لم يؤمن بذلك لم يؤمن بيوم الحساب » [الرد على الجهمية (٩٥) وينظر: (٧٤)] وقال ابن كثير في تفسير آية الفجر (٨٠٦/٤): « يعني لفصل القضاء بين خلقه » وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الرؤية ومجئ الرب تبارك وتعالى والصراط ثم قال: (حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده ...) [متفق عليه:البخاري (٢٤٠٣٩/٥ ح (٦٢٠٤) ومسلم (٢١/٣) ح (١٨٢)].

عزَّ ربُنَا وجَلَّ، وهو على ما يَشَاءُ قَدِيرٌ[1].

٥٨- والقرآنُ كَلامُ اللهِ، تَكَلَّمَ بهِ ليسَ بِمَخْلُوقٍ[2].

٥٩- فمَنْ زعمَ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ فهوَ جَهْمِيٌّ كافرٌ[3].

---

(١) كما في صحيح مسلم من حديث ابن مسعود (٤٤/٣) ح (١٨٧) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن ربه أنه قال لآخر أهل النار خروجاً منها: (إني لا أستهزئ منك، ولكني على ما أشاء قادر) ولا يُفهم من هذا أن القدرة متعلقة بالمشيئة فقط -كما تقول المعتزلة- فما شاءه فهو قادر عليه، وما لم يشأه فلا تعلق للقدرة به، بل هذا قول باطل، فالله تعالى قال في آيات كثيرة: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ والمقصود في هذا الحديث وما في معناه مما ورد عن بعض السلف: أن الله تعالى إذا شاء شيئاً فهو قادر على إنفاذه لكمال قدرته، كما قال تعالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧] لا على مذهب المعتزلة.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [التوبة:٦] وعن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض نفسه على الناس بالموقف، فقال: (ألا رجل يحملني إلى قومه فإن قريشاً قد منعوني أن أُبلغ كلام ربي) [أخرجه أبو داود (عون ٤٣/١٣) ح (٤٧١٩) والترمذي (تحفه ٢٤٢/٨) ح (٣٠٩٣) وقال: « هذا حديث حسن صحيح غريب » والإمام أحمد (٣٧٠/٢٣) ح (١٥١٩٢) وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٩١/٤-٥٩٢) ح (١٩٤٧) عن إسناد الترمذي: « وهو على شرط البخاري »].

وقد تواردت عبارات السلف في أن القرآن كلام الله غير مخلوق، فقد نقل اللالكائي في شرح الأصول (٢٦٠/٢-٣٤٤) عن خمسمائة وخمسين نفساً من التابعين فمن دونهم، كلهم يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق، وبعضهم أطلق الكفر على من قال بخلق القرآن. [وينظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (١٣٢/١-١٦٣) والشريعة (٤٨٩/١-٥١١)].

(٣) وقد نصَّ على هذا جمع من أهل العلم، [ينظر: السنة لعبد الله (١٠٢/١-١٣١)] وعقد الآجري باباً في الشريعة (٤٨٩/١) قال فيه: « باب ذكر الإيمان بأن القرآن كلام الله تعالى، وأن كلامه

٦٠- ومَنْ زعمَ أنَّ القرآنَ كَلامُ اللهِ ووقفَ ولم يقلْ: ليسَ بِمخلوقٍ فهوَ أكفرُ مِنْ الأولِ، وأَخبثُ قَولاً[1].

ليس بمخلوق، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر » ثم ساق فيه عدداً من الروايات عن الأئمة ممن أطلق الكفر على من قال بخلق القرآن. وفي شرح الأصول للالكائي (٢/٣٤٥-٣٥٦) قال: « سياق ما رُوي من أفتى فيمن قال: القرآن مخلوق » ثم نقل عن عدد من الأئمة حكمهم عليه بالكفر.

(١) هؤلاء هم الواقفة، وهم صنف من الجهمية، حيث إن الجهمية افترقت في مسألة القرآن إلى ثلاث فرق -كما قال الإمام أحمد وغيره- قال الإمام أحمد: « الجهمية على ثلاث ضروب: فرقة قالت: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا: كلام الله وتقف، وفرقة قالوا: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، فهم عندي في المقالة واحد » [رواه الخلال في السنة (٥/١٢٥) -وينظر: (٥/١٢٦)- وابن بطة في الإبانة، الكتاب الثالث (١/٣٠٦) ح (٩٦) وينظر: (١/٢٩٧) ح (٧٢) و (١/٢٩٥) ح (٦٤) و (١/٣٤٣) ح (١٥٠) والشريعة (١/٥٣٩) والحجة في بيان المحجة للأصبهاني (١/٤٢٠) وتلبيس إبليس لابن الجوزي (٣٣)]

ومراد هذه الفرق الثلاث أمر واحد -كما قال الإمام أحمد- وهو القول بخلق القرآن، وذلك أن الجهمية لما ضعف أمرهم وقويت شوكة أهل السنة لجأ بعضهم إلى التقية، فصاروا يعبِّرون عن القول بخلق القرآن بعبارات موهمة محتملة -خوفاً من أهل السنة، ولكي تروج بدعتهم تحت هذا الستار- فقالوا: نحن نقول: (القرآن كلام الله) ونقف، ولا نزيد، فلا نقول: إنه مخلوق، ولا أنه غير مخلوق، لكن هذه الحيلة لم تنطلِ على أعلام أهل السنة، وحرَّاس الملَّة، حيث تفطنوا لمرادهم ومقصودهم، فألزموهم بعبارات واضحة وصريحة في أن القرآن غير مخلوق.

وقد سُئل الإمام أحمد عن الواقفة فقال: « صنف من الجهمية استتروا بالوقف » [الإبانة لابن بطة، الكتاب الثالث (١/٣١١)] وعقد الآجري في الشريعة (١/٥٢٦) باباً قال فيه: « باب ذكر النهي عن مذاهب الواقفة » روى فيه عن عدد من الأئمة -كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وقتيبة بن سعيد وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم- قولهم: إن الواقفة من الجهمية، بل شرٌ منهم.

ومثله ابن بطة في الإبانة، الكتاب الثالث (١/٢٨٤) فقد عقد باباً بعنوان: « الإيمان بأن القرآن كلام الله

غير مخلوق، خلافاً على الطائفة الواقفة التي وقفت وشكَّت وقالت: لا نقول مخلوق، ولا غير مخلوق » وقال اللالكائي في شرح الأصول (٣٥٧/٢): « سياق ما روي في تكفير من وقف في القرآن شاكاً فيه أنه غير مخلوق » ثم ساق عدداً من الروايات عن أئمة أهل السنة في ذلك.

وقد كان أهل السنة في غنى عن هذه اللفظة –أو الزيادة–: (غير مخلوق) لأنهم يعلمون أن القرآن كلام الله، وكلامه صفة من صفاته، وصفاته غير مخلوقة قطعاً، ولكنهم اضطروا إليها لما ظهرت الجهمية والمعتزلة ومن نحا نحوهم ممن يقول بخلق القرآن.

قال الآجري في الشريعة (٥٢٧/١): « أما الذين قالوا: (القرآن كلام الله) ووقفوا فيه، وقالوا: (لا نقول غير مخلوق) فهؤلاء عند كثير من العلماء ممن ردَّ على من قال بخلق القرآن، قالوا: هؤلاء الواقفة مثل من قال: (القرآن مخلوق) وأشرّ لأنهم شكوا في دينهم، ونعوذ بالله ممن يشك في كلام الرب أنه غير مخلوق » ثم روى عن الإمام أحمد أنه سُئل: « هل لهم رخصة أن يقول الرجل: القرآن كلام الله ثم يسكت؟ فقال: ولِمَ يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلَّموا فيما تكلَّموا لأي شيء لا يتكلمون؟!» [وينظر: الحجة (٤٢٣/١)] ثم قال الآجري: «معنى قول أحمد بن حنبل في هذا المعنى يقول: لم يختلف أهل الإيمان أن القرآن كلام الله تعالى، فلمَّا جاء جهم بن صفوان فأحدث الكفر بقوله: (القرآن مخلوق) لم يسع العلماء إلا الردَّ عليه، بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، بلا شك ولا توقف فيه، فمن لم يقل: (غير مخلوق) سُمي واقفياً شاكاً في دينه» [وينظر: الرد على الجهمية للدارمي (١٩٣–١٩٧) فقد عقد باباً في الاحتجاج على الواقفة.].

ويحسن التنبيه هنا إلى أن الإمام أحمد وغيره ممن أطلق الكفر والتجهم على الواقفة إنما مرادهم من كان منهم من أهل الكلام الذين يتسترون بالوقف عن القول بخلق القرآن، أما من كان من عامة أهل السنة –ممن توقف تورعاً عن الزيادة والنطق بما لم يرد ونحو ذلك– فإنه لا يكفَّر، لكن يعلَّم ويُبيَّن له حقيقة مراد الجهمية بهذا الوقف، ولهذا وي عن الإمام أحمد كما في السنة لابنه عبد الله (١٧٩/١) أنه سُئل عن الواقفة فقال: «من كان يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي، ومن لم يعرف بالكلام يُجانب حتى يرجع، ومن لم يكن له علم يسأل» وسُئل أيضاً عن اللفظية والواقفة، فقال: «من كان منهم جاهلاً ليس بعالم فليسأل وليتعلم» [وينظر: الإبانة لابن بطة، الكتاب الثالث (٢٩٧/١ ، ٣٠٧) والحجة (٤٢٤/١)].

٦١- ومَنْ زعمَ أنَّ ألفَاظَنَا بالقرآنِ وتِلاوَتَنَا لهُ مخلُوقَةٌ والقرآنُ كلامُ اللهِ، فهوَ جَهْمِيٌّ (خَبيثٌ مُبتدِعٌ[1][2]

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا في معرض ذكرهما لعقيدة السلف: « من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملَّة، ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر، ومن شك في كلام الله عزَّ وجل، فوقف شاكاً فيه يقول: لا أدري مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي، ومن وقف في القرآن جاهلاً عُلِّم وبُدِّع ولم يكفر » [شرح الأصول للالكائي (١/٢٠٠)].

(١) ينظر: شرح الأصول للالكائي (٢/٣٨٩) فقد نقل هذا عن حرب.

(٢) هذا قول صنف آخر من الجهمية -كما تقدم عن الإمام أحمد- وهم اللفظية، وكان أول من أظهر مسألة اللفظ حسين الكرابيسي، كما قال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني في كتابه الحجة (١/٣٧٠): « أول من قال باللفظ، وقال: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة حسين الكرابيسي، فبدَّعه أحمد بن حنبل، ووافقه على تبديعه علماء الأمصار » وأشار شيخ الإسلام كما في الفتاوى (٨/٤٠٧) إلى أن الجهمية هم أول من قال: اللفظ بالقرآن مخلوق، وروي عن الإمام أحمد كما في الإبانة، الكتاب الثالث (١/٣٣٨) أن جهماً كان يقول بهذا في بدء أمره، قال رحمه الله: « بلغني عن جهم أنه قال بهذا في بدء أمره ».

وقد أراد الجهمية بهذه العبارة -كما أرادت الواقفة من الوقف- أمران: الأول: التستر بهذه العبارة الموهمة المحتملة عمّا يعتقدونه من القول بخلق القرآن، والثاني: ترويج بدعتهم هذه -وهي القول بخلق القرآن- من خلال هذه العبارة، ولهذا قال الإمام أحمد كما في السنة لابنه عبد الله (١/١٦٥) ح (١٨٣): « كل من يقصد إلى القرآن بلفظ أو غير ذلك يريد به مخلوق فهو جهمي »

وعقد ابن بطة في الإبانة، الكتاب الثالث (١/٢١٧) باباً في ذكر اللفظية والتحذير من رأيهم ومقالاتهم، قال فيه: « واعلموا رحمكم الله أن صنفاً من الجهمية اعتقدوا بمكر قلوبهم، وخبث آرائهم، وقبيح أهوائهم: أن القرآن مخلوق، فكنَّوا عن ذلك ببدعة اخترعوها، تمويهاً وبهرجة على العامة، ليخفى كفرهم، ويستغمض إلحادهم على من قلَّ علمه ... » فذكر مقالة اللفظية، ثم قال: « فلم يخفَ ذلك بحمد الله ومنِّه وحسن توفيقه على جهابذة العلماء والنقاد العقلاء ... »

وهذه العبارة وهي قول الشخص: (لفظي بالقرآن مخلوق) وكذا قوله: (لفظي بالقرآن غير مخلوق) مما وقع

فيه النزاع بين أهل السنة، فمنهم من فصّل وفرق بين اللفظ والملفوظ، والتلاوة والمتلو، كالبخاري في كتابه خلق أفعال العباد، وابن قتيبة في كتابه الاختلاف في اللفظ، ومنهم من منع وشدَّد في ذلك كالإمام أحمد وغيره، فقد قال كما في السنة لابنه عبد الله: « من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي » [السنة (١٦٥/١) ح (١٨١) وينظر: ح (١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥)] وقال اللالكائي في شرح الأصول (٣٨٥/٢): « سياق ما روي في تكفير من قال: لفظي بالقرآن مخلوق » ثم ساق نقولات كثيرة عن عدد من الأئمة في ذلك. [وينظر: الشريعة (٥٣٢/١) وما بعدها، والإبانة، الكتاب الثالث (٣١٧/١) وما بعدها]

وعند التحقيق نجد أن الخلاف بين أهل السنة في هذه المسألة –مسألة اللفظ– في أغلبه لفظي، وذلك أن اللفظ يطلق ويراد به: ١–المصدر، وهو فعل العبد الذي هو تلفظه وقراءته وحركته وصوته وكسبه وسعيه، وفعل العبد مخلوق قطعاً، وقد قرر ذلك بعض أئمة أهل السنة لما فهموا من بعض من يقول: (لفظنا في القرآن غير مخلوق) أنهم يدخلون صوت العبد أو فعله، كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال بعد أن ذكر خلاف أهل الحديث في ذلك: « وفي أتباع هؤلاء من يدخل صوت العبد أو فعله في ذلك، أو يقف فيه، ففهم ذلك بعض الأئمة، فصار يقول: أفعال العباد أصواتهم مخلوقة، ردًّا لهؤلاء، كما فعل البخاري، ومحمد بن نصر المروزي، وغيرهما من أهل العلم والسنة »[درء التعارض (١٢٦٢) وينظر: مجموع الفتاوى (٤٣٢/١٢–٤٣٣)]

٢– المفعول، الذي هو الملفوظ والمتلو والمقروء، وذلك كلام الله عزَّ وجل، وهو قطعاً غير مخلوق.

وهذا التفصيل هو الذي قصده وصرَّح به البخاري وابن قتيبة وغيرهما، قال البخاري في خلق أفعال العباد (٧٠/٢): « حركاتهم، وأصواتهم، واكتسابهم، وكتابتهم مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبين المثبت في المصاحف، المسطور المكتوب، الموعى في القلوب، فهو كلام الله ليس بخلق » ولهذا قال ابن القيم في مختصر الصواعق (١٣٥٣/٤): « وأبو عبد الله رحمه الله تعالى ميَّز وفصَّل وأشبع الكلام في ذلك، وفرَّق بين ما قام بالرب وبين ما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم وأكسابهم، ونفى اسم الخلق عن الملفوظ وهو القرآن ... »

ولما كان الأمر محتملاً موهماً، لأن "اللفظ والتلاوة والقراءة" من الألفاظ المجملة المشتركة، فقد يراد بها المصدر، وقد يراد بها المفعول، وقد يراد بها الأمران، منع الإمام أحمد وسائر أصحابه وكثير من أئمة السنة كلا الإطلاقين، فلا يُقال: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة ولا غير مخلوقة، لأنه إذا أُطلق لفظ

الخلق دخل فيه المفعول الذي هو كلام الله تعالى المتلو الملفوظ، وهذا قول الجهمية، وإذا عكس الأمر فقال القائل: لفظي بالقرآن غير مخلوق دخل فيه المصدر الذي هو فعل العبد وتلفظه وكسبه، وهذا قول مبتدع من بدع الاتحادية. [ينظر: درء التعارض (٢٦٤/١ ، ٢٦٨) ومختصر الصواعق (١٣٥٢/٤) ومعارج القبول]

فالإمام أحمد لا يخالف في أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، وما سواه مخلوق، ولهذا قال ابن القيم: « والحق ما عليه أئمة الإسلام كالإمام أحمد والبخاري وأهل الحديث: أن الصوت صوت القاري والكلام كلام الباري » [مختصر الصواعق (١٣٤٠/٤) وينظر: (١٣٤١/٤) و (١٣٥٣/٤)] ونقل إبراهيم الحربي في رسالته في أن القرآن غير مخلوق (٣١-٣٢) عن الإمام أحمد أنه قال: « التلاوة مخلوقة والمتلو غير مخلوق، والنظر مخلوق والمنظور إليه غير مخلوق ... » [وينظر:مختصر الصواعق (١٣٥٨/٤-١٣٥٩) ومعارج القبول (٣٧٣/١)] فالإمام أحمد منع كلا الإطلاقين ليس لأنه يخالف ما قرره البخاري -من التفريق بين التلاوة والمتلو والقراءة والمقروء والتلفظ والملفوظ- وإنما سداً للذريعة، ولما فيه من العدول عن نفس قول السلف. [ينظر: مختصر الصواعق (١٣٥٠-١٣٥١)] ولهذا قلت: إن الخلاف في أغلبه لفظي.

وفرَّق الإمام أحمد وغيره بين من قال: (لفظي في القرآن مخلوق) وبين من قال: (لفظي في القرآن غير مخلوق) فأطلق الكفر والتجهم على الأول فلا فرق بينه وبين من قال: (القرآن مخلوق)، وبدَّع الثاني، وذلك لأن الأول يؤول إلى قول الجهمية، والثاني قد أظهره طائفة من أهل السنة قاصدين به الرد على من قال: (لفظي بالقرآن مخلوق). ففي السنة للخلال (١٠٣/٧) أن الإمام أحمد قال: « من قال: لفظه بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع لا يكلم » [وينظر: صريح السنة للطبري (٤٧)] وقال ابن بطة في الإبانة، الكتاب الثالث: (٣٤٦/١): « وعلى كل حال، لا نقف ولا نشك ولا نرتاب، ومن قال: مخلوق، أو قال: كلام الله ووقف، أو قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهؤلاء كلهم جهمية ضلال كفار، لا يشك في كفرهم ... ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، لا يكلم حتى يرجع عن بدعته ويتوب من مقالته، فهذا مذهبنا، اتبعنا فيه أئمتنا، واقتدينا بشيوخنا رحمة الله عليهم، وهو قول إمامنا أحمد بن حنبل رحمه الله » [وينظر: (٣٤٤/١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠-٣٥١) والسنة لعبد الله (١٦٤/١) والسنة للخلال (٨٤/٧ ، ٨٦ ، ١٠٨-١١٧) والشريعة (٥٣٥/١) ودرء

٦٢- ومَنْ لم يُكفِّرْ هؤلاءِ القومِ والجَهْمِيةِ كلِّهِمْ فهوُ مثْلُهُمْ[١])[٢] .

التعارض (٢٦١/١)] والإمام أحمد إنما أطلق التكفير والتجهم على من قصد قول الجهمية أما من كان جاهلاً فإنه يعلَّم، ولهذا قال كما في السنة لابنه عبد الله (١٦٥/١) ح (١٨٣) والسنة للخلال (٨٢/٧): « كل من يقصد إلى القرآن بلفظ أو غير ذلك يريد به مخلوق فهو جهمي » احترازاً عمَّا إذا أراد به فعله وصوته، كما قال ابن تيمية [ينظر: درء التعارض (٢٦٥/١] وقال الإمام أحمد أيضاً وقد سُئل عن اللفظية: « من كان منهم يحسن الكلام بالقرآن فهو جهمي » [السنة للخلال (٧٣/٧) وينظر: (٧٤/٧)] وقال أيضاً: «إن اللفظية إنما يدورون على كلام جهم » [الإبانة (٣٣١/١)].

وقد عُرِف القائلون: (ألفاظنا بالقرآن مخلوقة) باللفظية النفاة، لأنهم قصدوا نفي كون القرآن كلام الله عزَّ وجل، ولهذا أُطلق عليهم الجهمية، كما عُرف القائلون: (ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة) باللفظية المثبتة لأنهم قصدوا -أعني من كان منهم من أهل السنة- إثبات كون القرآن كلام الله تعالى.

وإذا أُطلق لقب اللفظية في كلام الأئمة ففي الغالب يُراد بهم اللفظية النفاة، وقد ابتلي بهم الإمام أحمد ولهذا كان همه منصرفاً إلى الرد عليهم، بينما ابتلي البخاري باللفظية المثبتة ولهذا ظهر إنكاره عليهم كما في كتابه خلق أفعال العباد. [ينظر: مجموع الفتاوى (٤٣٢/١٢-٤٣٣)]

وأختم هذه المسألة بكلام جميل لشيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: « ومن قال :(لفظي بالقرآن غير مخوق، أو تلاوتي) دخل في ذلك المصدر الذي هو عمله، وأفعال العباد مخلوقة، ولو قال: أردت به أن القرآن المتلو غير مخلوق، لا نفس حركاتي، قيل له : لفظلك هذا بدعة، وفيه إجمال وإيهام، وإن كان مقصودك صحيحاً، كما يقال للأول إذا قال: أردت أن فعلي مخلوق: لفظك أيضاً بدعة، وفيه إجمال وإيهام، وإن كان مقصودك صحيحاً، فلهذا منع أئمة السنة الكبار إطلاق هذا وهذا، وكان هذا وسطاً بين الطرفين » [درء التعارض (٢٦٥/١) وينظر: (٢٧١/١)].

(١) ينظر: السنة لعبد الله (١٢٢/١) ح (٢٥) وفي شرح الأصول للالكائي (٢٠٠/١) نقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا في معرض ذكرهما لعقيدة السلف: « من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملَّة، ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر ».

(٢) ما بين القوسين ليس في حادي الأرواح.

٦٣- وكَلَّمَ اللهُ موسى (تَكليماً مِنْهُ إِلَيْهِ[١])[٢].

٦٤- ونَاوَلَهُ التوراةَ مِنْ يَدِهِ إِلَى يَدِهِ[٣].

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] وفي الصحيحين في قصة محاجة آدم وموسى عليهما السلام أن آدم قال لموسى: (يا موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده ...) [البخاري (٦/٢٤٣٩) ح (٦٢٤٠) ومسلم (١٦/٤٣٩) ح (٢٦٥٢)].

(٢) سقطت من الأصل، وأثبتها من حادي الأرواح.

(٣) سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية عمَّن قال: إن الله كتب التوراة بيده، وناوله إياه -يعني موسى عليه السلام- من يده إلى يده، فقال: « أما قوله :"إن الله كتب التوراة بيده" فهذا قد روي في الصحيحين، فمن أنكر ذلك فهو مخطئ ضال، وإذا أنكره بعد معرفة الحديث الصحيح يستحق العقوبة، وأما قوله: " ناولها بيده إلى يده " فهذا مأثور عن طائفة من التابعين، وهو هكذا عند أهل الكتاب، لكن لا أعلم غير هذا اللفظ مأثوراً عن النبي صلى الله عليه وسلم، فالمتكلم به إن أراد ما يخالف ذلك فقد أخطأ، والله أعلم » [مجموع الفتاوى (١٢/٥٣٣)] .

٦٥- ولم يَـــزَلِ اللهُ مُتَكَلِّمَـــاً عالمـــاً[1] ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤] .

٦٦- والرُّؤيَا مِنْ اللهِ[2]

٦٧- وهيَ حَقٌّ، إذا رأَى صاحِبُهَا شيئاً في منَامِهِ، مما ليسَ هوَ ضَغْثٌ[3]، فقَصَّهَا على عالِمٍ، وصَدَقَ فيها، وأوَّلها العالمُ على أصلِ تَأْوِيلِهَا الصحيحِ ولم

---

(١) قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف:١٠٩] وقال جلَّ شأنه: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[لقمان:٢٧] قال ابن القيم في عدة الصابرين (٣٦٥-٣٦٦) « لو أن البحر يمده من بعده سبعة أبحر، وأشجار الأرض كلها أقلام يُكتب بها كلام الله، لنفدت الأبحر والأقلام ولم تنفد كلمات الله، لأنها لا بداية لها ولا نهاية لها، والأبحر والأقلام متناهية.

قال الإمام أحمد وغيره: لم يزل الله متكلما إذا شاء، وكماله المقدَّس مقتضٍ لكلامه، وكماله من لوازم ذاته فلا يكون إلا كاملاً والمتكلم أكمل ممن لا يتكلم، وهو سبحانه لم يلحقه كلل ولا تعب ولا سآمة من الكلام، وهو يخلق ويدبر خلقه بكلماته، فكلماته هى التى أوجد بها خلقه وأمره، وذلك حقيقة ملكه وربوبيته وإلهيته، وهو لا يكون إلا رباً ملكاً إلهاً لا إله الا هو » [وينظر: رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (٢١٤-٢١٥)].

(٢) في الصحيحين من حديث أبي قتادة أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الرؤيا من الله، والحلم من الشيطان) [البخاري (٢٥٧١/٦) ح (٦٦٠٣) ومسلم (٢١/١٥) ح (٢٢٦١)] وفي رواية: (الرؤيا الصالحة من الله، والرؤيا السؤ من الشيطان) [البخاري (١١٩٨/٣) ح (٣١١٨) ومسلم واللفظ له (٢٣/١٥) ح (٢٢٦١)]

(٣) في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (.. والرؤيا ثلاثة: فرؤيا الصالحة بشرى من الله، ورؤيا تحزين من الشيطان، ورؤيا مما يحدث المرء نفسه)

يُحرِّفْ، فالرُؤيَا وتَأويلُهَا حينئذٍ حقٌ[1] .

٦٨- وقدْ كانَت الرُؤيَا مِنْ النبيِينَ وحياً[2]، فأيُّ جاهلٍ أجهلُ ممنْ يَطعنُ في الرُؤيَا، ويَزعمُ أنَّهَا ليسَت

[البخاري (٦/٢٥٧٤) ح (٦٦١٤) ومسلم واللفظ له (١٥/٢٥) ح (٢٢٦٣) واختلف في رفعه ووقفه على أبي هريرة، وظاهر رواية مسلم الرفع] وينظر: الإبانة لأبي الحسن الأشعري (٥٤) والمقالات له أيضاً (١/٣٤٨) والحجة في بيان المحجة (٢/٢٨٤-٢٨٥) ومدارج السالكين (١/٦٢).

(١) في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا اقترب الزمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) [البخاري (٦/٢٥٧٤) ح (٦٦١٤) ومسلم (١٥/٢٥-٢٦) ح (٢٢٦٣)] وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة، يراها المسلم أو تُرى له) [مسلم (٤/٤٤٢) ح (٤٧٩) وجاء معناه في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة (٦/٢٥٦٤) ح (٦٥٨٩)] وفي صحيح البخاري من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها، فإنما من الله، فليحمد الله عليها وليُحدِّث بها، وإذا رأى غير ذلك مما يكره، فإنما هي من الشيطان، فليستعذ من شرها، ولا يذكرها لأحد، فإنها لن تضره) [البخاري (٦/٢٥٨٢) ح (٦٦٣٨)].

(٢) في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنه قالت: « أوَّل ما بُدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ... » [البخاري (١/٤) ح (٣) ومسلم (٢/٥٥٦) ح (١٦٠)] وقد نقل ابن القيم اتفاق الأمة على أن رؤيا الأنبياء وحي، قال: "ولهذا أقدم الخليل على ذبح ابنه إسماعيل عليهما السلام بالرؤيا" [مدارج السالكين (١/٦٢) وينظر: فتح الباري لابن حجر (١٢/٣٥٤)].

بشيءٍ[1]،[2] ، وقدْ رُويَ عن النَّبيِ ﷺ : (**إنَّ رُؤيَا المُؤْمِنِ كَلَامٌ يُكَلِّمُ الرَّبُ عَبْدَهُ**)[3] وقالَ: (**الرُّؤْيَا مِنْ اللهِ**)[4] وباللهِ التوفيقُ .

٦٩- ومنْ السنةِ الواضحةِ البينةِ الثابتةِ المعروفةِ ذِكرُ مَحَاسِنَ أَصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ كُلِّهِمْ أَجمعينَ، والكَفِّ عنْ ذِكرِ مَساوئِهِمْ والذي شَجرَ بينهمْ. فمَنْ سَبَّ أَصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ ، أوْ أحداً منهمْ، أوْ طَعَنَ عَليهمْ، أوْ عَرَّضَ بعَيبِهِمْ، أوْ عَابَ أحداً منهمْ بقَليلٍ أوْ كثيرٍ أوْ دق أوْ جل، مما يُتَطرقُ بهِ إلى الوقيعةِ في أحدٍ منهمْ فهوَ مُبتدِعٌ رَافِضِيٌ خَبيثٌ مُخالفٌ، لا قَبِلَ اللهُ صَرْفَهُ ولا عَدْلَهُ، بلْ حُبهُمْ سُنَّةٌ، والدُّعَاءُ لهمْ قُرْبَةٌ، والاقْتِدَاءُ بهمْ وَسيلةٌ، والأخذُ بآثارِهِمْ فَضِيلَةٌ[5].

---

(١) الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الرؤيا إذا كانت من غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فإنه يجب عرضها على الشرع، فإن وافقته وإلا لم يعمل بها ، وأنها لايثبت بها شيء من الأحكام الشرعية ، وأن العصمة منتفية عنها ، وغاية ما فيها أنها : تبشير وتحذير ، ويصلح الاستئناس بها إذا وافقت حجة شرعية صحيحة. [ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤٥٨/٢٧) و (٤٢٩/١١) ومدارج السالكين (٦٢/١) والاعتصام للشاطبي (٣٣٢/١) والتنكيل للمعلمي (٢٤٢/٢)].

(٢) جاء في حادي الأرواح في هذا الموضع: (وبلغني أن من قال هذا القول لا يرى الاغتسال من الاحتلام).

(٣) رواه ابن أبي عاصم في السنة (٢١٣/١) ح (٤٨٦٩) من حديث عبادة بن الصامت بلفظ: (رؤيا المؤمن من كلامٍ يكلم به العبد ربه تبارك وتعالى في المنام) وقال الألباني في تعليقه على السنة: "إسناده ضعيف" وأورده الهيثمي في المجمع (١٧٤/٧) وقال: "رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه" وعزاه ابن حجر في الفتح (٣٥٤/١٢) إلى نوادر الأصول للترمذي، وقال: "وهو واهٍ"

(٤) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه في فقرة (٦٦) هامش (٢).

(٥) محبة الصحابة وتوقيرهم والدعاء لهم، والتحذير من سبهم والطعن فيهم أصل عظيم من أصول أهل السنة والجماعة، دوَّنوه في كتبهم، وضمنوه عقائدهم، وتواصوا به فيما بينهم، كيف لا وهم

حملة الدين وأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم الذين رأوه وآمنوا به وآزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أُنزل معه، فمحبتهم والذب عن أعراضهم دين وإيمان، والطعن فيهم والنيل منهم كفر ونفاق، بل هو طعن في الكتاب العزيز والسنة المطهرة، لأنهم هم الناقلون لهما، فالقدح فيهم يؤدي إلى إبطال الكتاب والسنة.

وقد تظافرت النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة على مدح الصحابة، والثناء عليهم، والتزكية لهم، وبيان عظيم منزلتهم وسابقتهم في الإسلام، وإليك شيئاً من ذلك:

قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح:٢٩] وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠] وقال عز وجل: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:١٨] .

وأما السنة فهي مليئة بمدحهم والثناء عليهم والتحذير من سبهم والنيل منهم، ومن ذلك ما يلي:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...) متفق عليه [البخاري (٩٣٨/٢) ح (٢٥٠٩) ومسلم (٣١٨/١٦) ح (٢٥٣٣)] وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع رأسه إلى السماء، وكان كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء، فقال: (النجوم أَمَنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب

أصحابي أتى أمتي ما يوعدون) [رواه مسلم (٣١٦/١٦) ح (٢٥٣١)] وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مُـدَّ أحـدهم ولا نصـيفه) متفـق عليـه [البخـاري (١٣٤٣/٣) ح (٣٤٧٠) ومسـلم (٣٢٦/١٦) ح (٢٥٤١)].

وأما أقوال أهل العلم في بيان فضل الصحابة والتحذير من الوقيعة فيهم فكثيرة جداً، يصعب حصرها، ويعسر نقلها، وإليك نماذج يسيرة منها:

قال الإمام أحمد: «من تنقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينطوي إلا على بلية، وله خبيئة سوء، إذا قصد إلى خير الناس، وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حسبك» [السنة للخلال (٤٧٧/٢)] وقال أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة» [الكفاية للخطيب البغدادي (٩٧)] وقال الطحاوي: «ونحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نُفْرِط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان» [العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز (٦٨٩)] وقال ابن تيمية: «من أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم...ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم» [العقيدة الواسطية بشرح الهراس (٢٣٦-٢٣٧)] وقال ابن حجر: «اتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من حروب ولو عُرِف المحق منهم، لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله تعالى عن المخطىء في الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجراً واحدا، وأن المصيب يؤجر أجرين» [فتح الباري (٣٤/١٣) وينظر: الإبانة لأبي الحسن الأشعري (٥١ ، ١٧٨-١٧٩) والمقالات له (٣٤٨/١) والشرح والإبانة لابن بطة (٢٩٤) وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (٢٩٤)].

٧٠- وخيرُ الأمةِ بعدَ النَّبي ﷺ أبو بكرٍ، وخيرهُمْ بعدَ أبي بكرٍ عمرُ، وخيرهُمْ بعدَ عمرَ عثمانُ، وقالَ قومٌ منْ أهلِ العلمِ وأهلِ السُّنَّةِ: وخيرهُمْ بعدَ عثمانَ عليٌ، ووقفَ قومٌ على (عثمانَ)[1]، وهمْ خلفاءٌ راشدونَ مهديونَ[2]، ثمَّ

---

(١) في الأصل (عمر) والتصويب من حادي الأرواح والطبقات لابن أبي يعلى.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه (١٣٣٧/٣) ح (٣٤٥٥) عن ابن عمر رضي الله عنه قال: « كنَّا نخيِّرُ بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فنُخيِّرُ أبا بكر ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم » وعن سعيد بن جهمان عن سفينة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الخلافة ثلاثون عاماً، ثم يكون بعد ذلك الملك) قال سفينة: « أمسك خلافة أبي بكر سنتين، وخلافة عمر عشر سنين، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي ستَّ سنين » [أخرجه الإمام أحمد (٢٤٨/٣٦) ح (٢١٩١٩) -وصححه كما في السنة للخلال (٤٢٢/٢) (٦٣٦)- وابن أبي عاصم في السنة (٥٤٨/٢) ح (١١٨١) وقال الألباني: «حديث صحيح، وإسناده حسن » -وينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧٤٢/١) ح (٤٥٩)- وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٩٢/١٥) ح (٦٩٤٣) وأبو داود (عون٢٥٩/١٢) ح (٤٦٣٣) والترمذي (تحفة٤٧٦/٦) ح (٢٣٢٦) وقال: « هذا حديث حسن، قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان، ولا نعرفه إلا من حديثه].

وجاء من حديث العرباض بن سارية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ) [أخرجه أبو داود (عون٢٣٤/١٢) ح (٤٥٩٤) والترمذي (تحفة ٤٣٨/٧) ح (٢٨١٥) وقال: «هذا حديث حسن صحيح » وابن ماجة (١٥/١) ح (٤٢) وأحمد في مسنده (١٠٩/٥) ح (١٦٦٩٢) وصححه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود (٨٧١/٣) ح (٣٨٥١)].

قال الطحاوي: « ونثبت الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً لأبي بكر رضي الله عنه، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم لعثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون » [العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز (٦٩٨-٧٢٦)] وقال الأشعري في حكايته جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة: «

أصحابُ محمدٍ ﷺ بعدَ هؤلاءِ الأربعةِ خيرُ الناسِ، لا يجوزُ لأحدٍ أنْ يَذكرَ شيئاً منْ مساوئِهمْ، ولا يَطعنُ على أحدٍ منهمْ بعيبٍ ولا بنقصٍ ولا وقيعةٍ، فمنْ فعلَ ذلكَ فالواجبُ على السَّلطانِ تَأديبهُ وعقوبتُهُ، ليسَ لهُ أنْ يَعفوَ، بلْ يُعاقبُهُ، ثمَّ يَستَتِيبُهُ، فإنْ تابَ قُبِلَ منهُ، وإنْ لم يَتبْ أعادَ عليهِ العقوبةَ، ثمَّ خلَّدهُ في الحبسِ حتى يتوبَ ويُراجعَ، فهذهِ السُّنَّةُ في أصحابِ محمدٍ ﷺ .

٧١- ونَعرفُ للعربِ حقَّهَا وفضْلَها وسَابِقَتُهَا[1]،

ويقدمون أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علياً، رضوان الله عليهم، ويقرون أنهم الخلفاء الراشدون المهديون، أفضل الناس كلهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم » [المقالات (٣٤٨/١) وينظر: الإبانة له (٥٠-٥١، ١٦٨-١٧٨) والشرح والإبانة لابن بطة (٢٨٣-٢٨٧) وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (٢٩٠-٢٩٢) ومنهاج القاصدين في فضل الخلفاء الراشدين لابن قدامة.]

(١) ينظر: شرح السنة للبربهاري (٩٣) وقد أفاض شيخ الإسلام ابن تيمية في الحديث على هذه المسألة في اقتضاء الصراط المستقيم (٣٦٦/١-٤١١) بكلام نفيس أنقل مقتطفات منه، قال رحمه الله (٣٧٤/١): « الذي عليه أهل السنة والجماعة اعتقاد أن جنس العرب أفضل من جنس العجم، عبرانيهم وسريانيهم، روميهم وفرسيهم، وغيرهم، وأن قريشا أفضل العرب، وأن بني هاشم أفضل قريش، وأن رسول الله صلى الله عليه و سلم أفضل بني هاشم، فهو أفضل الخلق نفساً وافضلهم نسباً.

وليس فضل العرب ثم قريش ثم بني هاشم لمجرد كون النبي صلى الله عليه و سلم منهم، وإن كان هذا من الفضل، بل هم في أنفسهم أفضل، وبذلك ثبت لرسول الله صلى الله عليه و سلم أنه أفضل نفساً ونسباً وإلا لزم الدور » ثم نقل كلام حرب هذا ثم قال في (٣٧٨/١): «والدليل على فضل جنس العرب، ثم جنس قريش، ثم جنس بني هاشم: ما رواه الترمذي من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله إن قريشا جلسوا فتذاكروا أحسابهم بينهم فجعلوا مثلك كمثل نخلة في

كبوة من الأرض، فقال النبي صلى الله عليه و سلم: (إن الله خلق الخلق فجعلني من خير فرقهم، ثم خير القبائل فجعلني في خير قبيلة، ثم خير البيوت فجعلني في خير بيوتهم، فأنا خيرهم نفسا وخيرهم بيتا) قال الترمذي: هذا حديث حسن .. -[سنن الترمذي (تحفه ١٠/٧٥)ح (٣٦٨٥) وضعفه الألباني كما في ضعيف سنن الترمذي ص(٤٨١)]- ... والمعنى أن النخلة طيبة في نفسها وإن كان أصلها ليس بذاك، فأخبر صلى الله عليه و سلم أنه خير الناس نفساً ونسباً » [قوله: (كبوة من الأرض) المقصود بالكبوة هنا: الكناسة والتراب الذي يكنس من البيت. ينظر: النهاية في غريب الحديث (٤/١٤٦) ولسان العرب (١٥/٢١٣)].

وختم هذه المسألة بالتنبيه على أمرين، فقال (١/٤٠٤): « وإنما يتم الكلام بأمرين: أحدهما: أن الذي يجب على المسلم إذا نظر في الفضائل أو تكلم فيها أن يسلك سبيل العاقل الدَّين الذي غرضه أن يعرف الخير، ويتحراه جهده، ليس غرضه الفخر على أحد ولا الغمص من أحد، فقد روى مسلم في صحيحه عن عياض ابن حمار المجاشعي قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (إنه أُوحي إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد).

فنهى سبحانه على لسان رسوله صلى الله عليه و سلم عن نوعي الاستطالة على الخلق، وهي: الفخر والبغي، لأن المستطيل إن استطال بحق فقد افتخر، وإن كان بغير حق فقد بغى فلا يحل لا هذا ولا هذا، فإن كان الرجل من الطائفة الفاضلة مثل أن يذكر فضل بني هاشم أو قريش أو العرب أو بعضهم فلا يكون حظه استشعار فضل نفسه والنظر إلى ذلك، فإنه مخطئ في هذا لأن فضل الجنس لا يستلزم فضل الشخص -كما قدمناه- فرب حبشي أفضل عند الله من جمهور قريش، ثم هذا النظر يوجب نقصه وخروجه عن الفضل، فضلا عن أن يستعلي بهذا ويستطيل.

وإن كان من الطائفة الأخرى مثل العجم أو غير قريش أو غير بني هاشم، فليعلم أن تصديقه لرسول الله صلى الله عليه و سلم فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، ومحبة ما أحبه الله، والتشبه بمن فضل الله، والقيام بالدين الحق الذي بعث الله به محمداً يوجب له أن يكون أفضل من جمهور الطائفة المفضَّلة، وهذا هو الفضل الحقيقي ...

الثاني: أن اسم العرب والعجم قد صار فيه اشتباه، فإنا قد قدمنا أن اسم العجم يعم في اللغة كل من ليس من العرب، ثم لما كان العلم والإيمان في أبناء فارس أكثر منه في غيرهم من العجم كانوا هم أفضل الأعاجم، فغلب لفظ العجم في عرف العامة المتأخرين عليهم فصارت حقيقة عرفية عامية

فيهم.

واسم العرب في الأصل كان اسماً لقوم جمعوا ثلاثة أوصاف:

أحدها: أن لسانهم كان اللغة العربية، الثاني: أنهم كانوا من أولاد العرب، الثالث أن مساكنهم كانت أرض العرب، وهي جزيرة العرب التي هي من بحر القلزم إلى بحر البصرة، ومن أقصى حجر باليمن إلى أوائل الشام، بحيث كانت تدخل اليمن في دارهم، ولا تدخل فيها الشام، وفي هذه الأرض كانت العرب حين المبعث وقبله، فلما جاء الإسلام وفتحت الأمصار سكنوا سائر البلاد» وقال في منهاج السنة (٥٩٩/٤): « ولا ريب أن لآل محمد صلى الله عليه و سلم حقا على الأمة لا يشركهم فيه غيرهم، ويستحقون من زيادة المحبة والموالاة مالا يستحقه سائر بطون قريش، كما أن قريشا يستحقون من المحبة والموالاة مالا يستحقه غير قريش من القبائل، كما أن جنس العرب يستحق من المحبة والموالاة مالا يستحقه سائر أجناس بني آدم، وهذا على مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم، وفضل قريش على سائر العرب، وفضل بني هاشم على سائر قريش، وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره، والنصوص دلَّت على هذا القول: كقوله صلى الله عليه و سلم في الحديث الصحيح: (إن الله اصطفى قريشا من كنانة، واصطفى بني هاشم من قريش، واصطفاني من بني هاشم) وكقوله في الحديث الصحيح: (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا) وأمثال ذلك » [الحديث الأول أخرجه مسلم عن واثلة بن الأسقع، مع اختلاف يسير في اللفظ (٤١/١٥) ح (٢٢٧٥) والحديث الثاني أخرجه بهذا اللفظ مسلم (٤٢٤/١٦) ح (٢٦٣٨) عن أبي هريرة، وهو في الصحيحين عنه أيضاً في سياق أطول، دون قوله: (كمعادن الذهب والفضة): البخاري (١٢٢٤/٣) ح (٣١٧٥) ومسلم (١٤٣/١٥) ح (٢٣٧٨)].

وقال في مجموع الفتاوى (٢٩/١٩): « جمهور العلماء على أن جنس العرب خير من غيرهم، كما أن جنس قريش خير من غيرهم، وجنس بني هاشم خير من غيرهم، وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا) لكن تفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم أن يكون كل فرد أفضل من كل فرد، فإن في غير العرب خلق كثير خير من أكثر العرب ... » [وينظر: مجموع الفتاوى (٤٣٢/١٥) و (٤٧٢/٢٧) ومنهاج السنة (٢٤٤/٧)].

ونُحبهُمْ لحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ (**حُـبُ العَـرَبِ إِيْمَـانٌ، وَبغْضُـهُمْ نِفَـاقٌ**)[1] ، وَلا نَقولُ بقولِ الشُّعوبِيَّةِ[2] وأَرَاذِلِ (المَوَالِي)[3] الذينَ لا يُحبونَ العربَ، ولا يُقرونَ لها بفضلٍ؛ فإنَّ قَولَهُمْ بدعةٌ وخلافٌ[4].

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه (٤/٩٧) ح (٦٩٩٨) وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" وتعقبه الذهبي في التلخيص فقال: "الهيثم بن حماد متروك، ومعقل بن مالك ضعيف" وأورده ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٩١) وقال: "هذا الإسناد وحده فيه نظر" وقال العجلوني في كشف الخفاء (١/٥٤): "ورواه الدارقطني عن ابن عمر ... وقد وردت أخبار كثيرة في حب العرب يصير الحديث بمجموعها حسناً، أفردها بالتأليف جماعة، منهم الحافظ العراقي ..." [وينظر: المقاصد الحسنة (٤٥-٤٦) ح (٣١)].

(٢) هم الذين لا يرون للعرب حقاً ولا فضلاً، ولا يحبونهم بل يبغضونهم ويحتقرونهم، وسُموا بالشعوبية لانتصارهم للشعوب الأخرى غير العرب. [ينظر: الفرق بين الفرق (٢٦٦) واقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٧٧) ومنهاج السنة (٤/٦٠٠)] وقد عرَّف بهم المصنف في آخر هذه الرسالة.

(٣) في الأصل (السؤال) والتصويب من اقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٧٦) وحادي الأرواح (٤٩٩).

(٤) قال ابن تيمية في منهاج السنة (٤/٦٠٠): « وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع » .

٧٢- ومنْ حَرَّمَ المكاسبَ والتجاراتِ وطَلَبَ المالِ منْ وجُوهِهَا فقدْ جَهِلَ وأَخطأَ وخَالفَ[1]، بلْ المكاسبُ منْ وجُوهِهَا حَلالٌ قدْ أَحلَّهُ اللهُ ورسولهُ والعلماءُ منْ الأمَّةِ، فالرَجُلُ يَنبغِي لهُ أنْ يَسعَى على نفسِهِ وعِيَالِهِ، ويَبتَغِي منْ فضلِ رَبِّهِ، فإنْ

(١) وهو قول طوائف من المعتزلة، بحجة أن الحلال معدوم، ولهذا قال الإمام ابن خفيف (ت ٣٧١): "ومما نعتقده أن الله أباح المكاسب والتجارات والصناعات، وإنما حرم الله الغش والظلم، وأن من قال بتحريم المكاسب فهو ضال مضل مبتدع، إذ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات في شيء، وإنما حرم الله ورسوله الفساد، لا الكسب والتجارات، فإن ذلك على أصل الكتاب والسنة جائز إلى يوم القيامة، وإن مما نعتقده أن الله لا يأمر بأكل الحلال ثم يعدمهم الوصول إليه من جميع الجهات، لأن ما طالبهم به موجود إلى يوم القيامة، والمعتقد أن الأرض تخلو من الحلال والناس يتقلبون في الحرام، فهو مبتدع ضال، إلا أنه يقل في موضع ويكثر في موضع، لا أنه مفقود من الأرض " [نقلاً عن الفتوى الحموية لابن تيمية (٤٥٩-٤٦٠)]. وقال أبو عمرو الداني: "وطلب المكاسب من جهاتها حلال مباح واسع ... والحلال موجود وغير معدوم، قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥] ... والتجارة رزق من رزق الله، وحلال من حلال الله تعالى، ولو كان الحلال معدوما على ما يزعمه بعض المعتزلة، لصار الحرام مباحاً للضرورة إليه" [الرسالة الوافية (١٤٥-١٤٦) وينظر: المقالات (١٥٩/٢)].

كما لبَّس إبليس على بعض المتصوفة فتركوا المكاسب والأعمال وتكاسلوا عن التجارات بحجة أنها تنافي التوكل، وقد بيَّن فساد هذا المذهب ابن الجوزي في تلبيس إبليس [ينظر (٣٥٨-٣٦٥)] ومما قاله (٣٥٩): "لو كان كل كاسب ليس بمتوكل لكان الأنبياء غير متوكلين، فقد كان آدم عليه السلام حراثاً، ونوح وزكريا نجارين، وإدريس خياطاً، وإبراهيم ولوط زراعين، وصالح تاجراً، وكان سليمان يعمل الخوص، وداود يصنع الدرع ويأكل من ثمنه، وكان موسى وشعيب ومحمد رعاةً صلوات الله عليهم أجمعين" [وينظر: المقالات (١٥٩/٢)].

تَرَكَ ذلكَ على أنَّهُ لا يَرى الكسبَ فهوَ مُخالفٌ، وكلُ أحدٍ أحقُ بمالِه الذي وَرِثَهُ أو استفادَهُ أوْ أصَابَهُ أوْ اكتسبَهُ[1]، لا كما يقولُ المتكلمونَ المخالفونَ .

٧٣- والدِّينُ إنما هَو: كتابُ اللهِ، وآثارٌ وسننٌ ورِواياتٌ صِحاحٌ عن الثِّقاتِ بالأخبارِ الصَّحِيحَةِ القَويَّةِ المعروفةِ المشهورةِ، يَرويهَا الثِّقَةُ الأولُ المعروفُ عن الثَّانِي الثِّقَةِ المعروفِ، يُصدِّقُ بعضُهمْ بعضَاً حتى يَنتهي ذلكَ إلى النَّبي ﷺ ، أوْ أَصحابِ النَّبي، أوْ التَّابعينَ، أوْ تابعِ التَّابعينَ، أوْ منْ بعدَهُمْ منْ الأئِمَّةِ المعروفينَ المقتَدَى بهمْ، المتمَسِّكِينَ بالسُّنَّةِ، والمتعلقينَ بالأثرِ، الذينَ لا يُعرفونَ ببدعةٍ، ولا يُطعنُ عليهمْ بكذبٍ، ولا يُرمَونَ بِخلافٍ، [وليسوا أَصحابَ قياسٍ[2] ولا رأيٍ[3]؛ لأنَّ القياسَ في الدِّينِ باطلٌ، والرأيُ كذلكَ وأبطلُ منهُ[4].

---

(١) ينظر: شرح السنة للبربهاري (٨٩ ، ١٠٧) والحجة في بيان المحجة للأصفهاني (٢/٢٨٥-٢٨٦) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٩/٣١١-٣١٢).

(٢) هو القياس المذموم الذي تُعارض به نصوص الكتاب والسنة. [ينظر: فتح الباري (١٣/٢٨٢)].

(٣) قال الطوفي في شرح مختصر الروضة (٣/٢٨٩): "أصحاب الرأي بحسب الإضافة: هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميع علماء الإسلام، وأما بحسب العَلَمية فهو في عرف السلف: عَلَمٌ على أهل العراق، وهم أهل الكوفة: أبو حنيفة ومن تابعه، وإنما سُمي هؤلاء أهل الرأي لأنهم تركوا كثيراً من الأحاديث إلى الرأي والقياس ..." ثم ذكر أسباباً لذلك يُعتذر بها لأبي حنيفة، إلى أن قال: "وآخر ما صحَّ عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسان القول فيه" [وينظر: التعليق في الفقرة (٧٤) هامش (٤)].

(٤) في الصحيحين عن سهل بن حنيف أنه قال يوم صفين: "يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم، لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرُدَّ أمر رسول الله صلى الله عليه و سلم لرددته، وما وضعنا سيوفنا على عواتقنا إلى أمر يُفْظِعُنَا إلا أَسْهَلْنَ بنا إلى أمر نعرفه، غير هذا الأمر" وقد بوَّب البخاري على هذا بقوله: "باب: ما يُذكر من ذم الرأي وتكلُّف القياس" [صحيح البخاري (٦/٢٦٦٥) ح (٦٨٧٨) ومسلم (١٢/٣٨٣) ح (١٧٨٥)].

٧٤- وأصحابُ الرأيِ والقياسِ في الدِّينِ مُبتدِعةٌ جَهَلَةٌ ضُلَّالٌ، إلا أنْ يَكونَ في ذلكَ أثرٌ عنْ مَنْ سَلَفَ مِنْ الأَئِمةِ الثِّقَاتِ، فالأَخذُ بالأثرِ أَولَى .

وقال البربهاري: "واعلم رحمك الله أن من قال في دين الله برأيه وقياسه وتأويله، من غير حجة من السنة والجماعة، فقد قال على الله ما لا يعلم ... والحق ما جاء من عند الله" [شرح السنة (٩٩) وينظر: (٣٥-٣٦ ، ٣٩ ، ٧٩ ، ١١٢ ، ١٢٤)].

وقال الشهرستاني: " أول شبهة وقعت في الخليقة: شبهة إبليس لعنه الله، ومصدرها استبداده بالرأي في مقابلة النص، واختياره الهوى في معارضة الأمر، واستكباره بالمادة التي خلق منها وهي النار على مادة آدم عليه السلام وهي الطين" [الملل والنحل (١٦)].

ولذا قال بعض أهل العلم: إن أول من استعمل القياس الفاسد إبليس حيث لم يذعن لأمر ربه عز وجل بل عارضه بقياس فاسد.

قال ابن أبي العز: "كل من قال برأيه أو ذوقه أو سياسته مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول، فقد ضاهى إبليس، حيث لم يُسلِّم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢]" [شرح الطحاوية (٢٤٢)]. وقد تواردت عبارات أهل العلم في ذم هذا القياس وأهله.[ينظر: جامع بيان العلم لبن عبد البر (١٣٣/٢) وإعلام الموقعين لابن القيم (٢٥٤/١-٢٥٨)]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يُقبل من أحد قط أن يعارض القرآن، لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم ... فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به ؛ ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلا عن أن يقول: فيجب تقديم العقل" [مجموع الفتاوى (٢٨/١٣-٢٩)].

ومن القواعد المقررة عند أهل العلم في هذا الباب: أن النقل الصحيح لا يمكن أن يعارض العقل الصريح، وقد بيَّن ذلك بياناً شافياً شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه النفيس: درء تعارض العقل والنقل.

ومنْ زعمَ أنَّه لا يَرَى التقليدَ[1] ولا يُقَلِّدُ دِيْنَهُ أحداً فهذا قولُ فاسقٍ مُبتدعٍ، عدوٍ للهِ ولرسولهِ ﷺ ولدِينهِ ولكتابِهِ ولسنَّةِ نَبيهِ عليه السَّلامُ، إنما يُريدُ بذلكَ إبطالَ الأثرِ، وتَعطيلَ العلمِ، وإطفاءَ السُّنَّةِ، والتَّفرُدَ بالرأي والكلامِ والبدعةِ والخلافِ، (فعلى قائلِ هذا القول لعنةُ اللهِ والملائِكةِ والنَّاسِ أجمعينَ؛ فهذا مِنْ أَخبثِ قولِ المبتدعةِ وأقرَبِها إلى الضَّلالةِ والرَّدَى، بلْ هوَ ضَلالةٌ؛ زعمَ أنَّه لا يَرى التقليدَ وقدْ قلَّدَ دِينَهُ أبا حنيفةَ[2] وبِشْرَ المرِّيْسِي[3] وأصحابَهُ، فأيُّ عدوٍ لدِينِ اللهِ

---

(١) المراد بالتقليد هنا: الاتباع للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، كما قال البربهاري: "الدين إنما هو بالتقليد، والتقليد لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم" وقال في موضع آخر: "وإذا أردت الاستقامة على الحق وطريق أهل السنة قبلك، فاحذر الكلام وأصحاب الكلام، والجدال والمراء، والقياس، والمناظرة في الدين ... فالله الله في نفسك، وعليك بالأثر، وأصحاب الأثر، والتقليد، فإن الدين إنما هو بالتقليد، يعني للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، رضوان الله عليهم، ومن قَبْلَنَا لم يدعونا في لبس، فقلِّدْهم واسترح، ولا تُجاوز الأثر وأهل الأثر". [شرح السنة (٩٥ ، ١٢٤)].

(٢) قال الذهبي في ترجمته: الإمام، فقيه الملة، عالم العراق، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي، الكوفي، مولى بني تيم الله بن ثعلبة، يُقال: إنه من أبناء الفرس، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم، وتوفي رحمه الله سنة خمسين ومائة. [ينظر: السير (٦/٣٩٠) والتعليق الآتي قريباً].

(٣) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة، أبو عبد الرحمن المريسي، مولى زيد بن الخطاب، كان من أصحاب الرأي، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي، إلا أنه اشتغل بالكلام، وجرَّد القول بخلق القرآن، وحكي عنه أقوال شنيعة، ومذاهب مستنكرة، قدح به أهل العلم بسببها، وكفره أكثرهم لأجلها، ورماه بعضهم بالزندقة، صنف الدارمي كتاباً في الرد عليه، وقد طبع بعنوان: "نقض الإمام عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد" وقد قيل: هو بشر الشر، وبشر الحافي بشر الخير، كما أن أحمد بن حنبل هو أحمد السنة وأحمد بن أبي دؤاد أحمد البدعة، توفي سنة

أَعْدَى ممنْ يُرِيدُ أنْ يُطفِئَ السُّنَنَ ويُبطِلَ الآثارَ والرِّواياتِ، ويَزعمُ أنَّهُ لا يَرى التقليدَ وقدْ قلَّدَ دِينَهُ منْ قدْ سمَّيتُ لكَ وهمْ أَئِمةُ الضُّلَالِ ورؤوسُ البدعِ وقادةُ المخالفينَ[1]،

(٢١٨هـ) [ينظر: تاريخ بغداد (٦١/٧) والسير (١٩٩/١٠)]

(١) كثُر الطعن على الإمام أبي حنيفة رحمه الله بسبب إدخاله الرأي والقياس على الآثار، وقوله بالإرجاء، حتى إن بعضهم بالغ في ذمه فشتمه ولعنه ورماه بالزندقة، وكفره وأخرجه من الإسلام. [ينظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (١٨٠/١-٢٢٩) وشرح الأصول للالكائي (١٠٦٩/٥-١٠٧٠)]. وهنا نجد الإمام حرب رحمه الله جعله من أئمة الضلال ورؤوس البدع، وقرنه برأس الضلالة حقاً، وإمام البدعة صدقاً: بشر المريسي.

والحق الذي يجب الاعتصام به والتعويل عليه والرجوع إليه أن يوزن ذلك كله بميزان الكتاب والسنة، وحينئذٍ لا نجد في قوله ما يوجب هذه الطعون الجارحة ووصفه بهذه الأوصاف الذميمة، بل إن كثيراً من الأئمة الأعلام قد أثنوا عليه وأشادوا بفقهه ودقة نظره،

ففيه يقول يحيى بن معين: كان ثقة، وكان من أهل الصدق ولم يُتهم بالكذب، ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً.

وقال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك: كان أبو حنيفة أفقه أهل الأرض في زمانه.

وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة.

وقال عنه الذهبي عُني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه، فإليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك.

وقال أيضاً: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه.

ونعته ابن كثير بقوله: فقيه العراق، وأحد أئمة الإسلام والسادة الأعلام، وأحد أركان العلماء، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتَّبعة، وهو أقدمهم وفاة. [ينظر: السير للذهبي (٣٩٠/٦-٤٠٣) والبداية والنهاية لابن كثير (٤١٥/١٣-٤٢٠)].

ولا يُظن بالإمام أبي حنيفة رحمه الله تعمد مخالفة الأثر الصحيح لرأي أو قياس، وهو القائل: "إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي". [ينظر: حاشية ابن عابدين (٧٢/١) وصفة صلاة النبي صلى الله عليه

وسلم للألباني (٢٤)] والقائل: "إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول صلى الله عليه وسلم فاتركوا قولي". [ينظر: صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم للألباني (٢٤ ، ٢٦)].

قال ابن عبد البر: "أفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة رحمه الله وتجاوزوا الحد في ذلك، والسبب والموجب لذلك عندهم: إدخاله الرأي والقياس على الآثار واعتبارهما، وأكثر أهل العلم يقولون: إذا صح الأثر من جهة الإسناد بطل القياس والنظر، وكان رده لما رد من أخبار الآحاد بتأويل محتمل، وكثير منه قد تقدمه إليه غيره، وتابعه عليه مثله ممن قال بالرأي، وجل ما يوجد له من ذلك ما كان منه اتباعا لأهل بلده كإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود، إلا أنه أغرق وأفرط في تنزيل النوازل هو وأصحابه والجواب فيها برأيهم واستحسانهم، فأتى منه من ذلك خلافٌ كبير للسلف، وشِنَعٌ هي عند مخالفيهم بدع، وما أعلم أحدا من أهل العلم إلا وله تأويل في آية، أو مذهب في سنة ردَّ من أجل ذلك المذهب سنة أخرى، بتأويل سائغ، أو ادعاء نسخ، إلا أن لأبي حنيفة من ذلك كثيرا،وهو يوجد لغيره قليلا" ثم قال: "ليس لأحد من علماء الأمة يثبت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله، أو بإجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه، أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحدٌ سقطت عدالته، فضلا عن أن يُتخذ إماما، ولزمه اسم الفسق، ونقموا أيضا على أبي حنيفة الإرجاء، ومن أهل العلم من يُنسب إلى الإرجاء كثير، لم يُعن أحد بنقل قبيح ما قيل فيه كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته، وكان أيضا مع هذا يُحسد ويُنسب إليه ما ليس فيه، ويُختلق عليه ما لا يليق به، وقد أثنى عليه جماعة من العلماء وفضلوه" إلى أن قال: "الذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه، والذين تكلموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس والإرجاء، وكان يُقال: يُستدل على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه، قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب أنه هلك فيه فَتَيَان: محب أفرط، ومبغض أفرط". [جامع بيان العلم وفضله (١٤٨/٢-١٥٠)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "من ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره، فقد أخطأ عليهم وتكلم إما بظن وإما بهوى". [مجموع الفتاوى (٣٠٤/٢٠)].

وأما الإرجاء فإن نسبته إليه ظاهره. [ينظر: الفقه الأكبر بشرح الملا علي القاري (١٨٠-١٨٤) والسنة

فعلى قائلِ هذا القول غضبُ اللهِ)][1] .

٧٥- فهذهِ الأقَاويلُ التي وَصَفتُ مذاهب أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ والأثرِ وأَصحابِ الرواياتِ وحَمَلَةِ العلمِ الذينَ أَدْرَكنَاهمْ وأَخذْنَا عنهم الحديثَ وتَعلَّمْنَا منهم السُّنَنَ، وكانوا أئمةً معروفينَ ثقاتٍ أهلَ صِدْقٍ وأَمَانَةٍ، يُقْتَدَى بهمْ، ويُؤخَذُ عنهم، ولم يكونُوا أَصحابَ بدعٍ ولا خِلافٍ، ولا تَخْلِيطٍ. وهوَ قولُ أئمتِهمْ وعُلمائِهُم الذينَ كانوا قَبلَهُمْ، فتَمَسَّكُوا بذلكَ رَحِمَكُم اللهُ، وتَعَلَّمُوهُ وعَلِّمُوهُ[2]، وباللهِ التوفيقُ .

٧٦- ولأصحابِ البدعِ نبزٌ وألقابٌ وأسماءُ، لا تُشْبِهُ أَسماءَ الصالحينَ ولا الأَئِمَةِ ولا العلماءِ منْ أُمَّةِ محمدٍ ﷺ فَمِنْ أَسْمائِهِمْ :

٧٧- المُرْجِئَةُ: وهمْ الذينَ يَزعمونَ أنَّ الإيمانَ قولٌ بلا عملٍ، وأنَّ الإيمانَ هوَ القولُ والأعمالُ شرائعُ، وأنَّ الإيمانَ مجردٌ، وأنَّ النَّاسَ لا يتفاضلونَ في الإيمانِ، وأنَّ إيمانَهُمْ وإيمانَ الملائِكةِ والأنبياءِ واحدٌ، وأنَّ الإيمانَ لا يَزيدُ ولا يَنقصُ، وأنَّ الإيمانَ ليسَ فيه استثناءٌ، وأنَّ مَنْ آمنَ بلسانِهِ ولمْ يَعملْ فهوَ مُؤْمِنٌ حَقاً، وأنهمْ مُؤمنونَ

لعبد الله بن الإمام أحمد (٢٠٤/١ ، ٢١٨ ، ٢١٩) وشرح الأصول للالكائي (١٠٦٩/٥-١٠٧٢) والمقالات للأشعري (٢١٩/١-٢٢١) والفرق بين الفرق (١٨٨) والملل للشهرستاني (١٤١/١)] لكن هذا لا يوجب إسقاطه أو تكفيره، بل ذلك مغمور في بحر فضائله وحسناته، وليس بمعصوم، وما من عالم إلا وله زلَّة، وإمامته وعظيم فضله وعلمه، والانتساب إليه لا يُسوِّغ متابعته على زلته، فضلاً عن محاولة تبريرها، أو الانتصار لها، والله أعلم. [وينظر: ما تقدم في التمهيد في ذكر المآخذ على هذه الرسالة] وقد قيل برجوعه عن قوله بالإرجاء. [ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٤٧/٩)].

(١) ما بين القوسين لم يرد في الطبقات. [ينظر: الطبقات (٦٥/١)] وما بين المعكوفين لم يرد في حادي الأرواح. [ينظر: حادي الأرواح (٤٩٩)].

(٢) إلى هنا انتهى ما نقله ابن القيم رحمه الله من هذه العقيدة في حادي الأرواح.

عندَ اللهِ بلا استثناءٍ، هذا كُلُّهُ قولُ المرجئةِ[1]، وهوَ أَخبثُ الأقاويلِ وأضَلُّهُ وأَبْعَدَهُ مِن الهُدَى.

٧٨- والقَدَرِيَّةُ[2]: هم الذينَ يَزعمونَ أنَّ إليهم الاستطاعةَ والمشيئةَ والقدرةَ، وأَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ لأَنفُسِهم الخيرَ والشَّرَّ، والضُّرَّ والنَفْعَ، والطاعةَ والمعصيةَ، والهُدَى والضَّلَالةَ، وأنَّ العِبادَ يَعمَلُونَ بِدْئاً مِنْ أنفُسِهِمْ مِنْ غيرِ أنْ يكونَ سبقَ لهمْ ذلكَ في علمِ اللهِ، وقولهُمْ يُضَارِعُ قولَ المجُوسيَّةِ والنَّصرَانيةِ، وهوَ أَصْلُ الزَّنْدَقَةِ[3].

---

(١) ينظر الفقرات في أول هذه الرسالة (٦-١٤).

(٢) تنقسم القدرية النفاة إلى فرقتين :

١- القدرية الأولى أو الغلاة : وهم الذين ينكرون سبق علم الله بالأشياء قبل وجودها ويزعمون أن الله لم يقدر الأمور أزلاً ولم يتقدم علمه بها وإنما يأتنفها علماً حال وقوعها .

٢- الفرقة الثانية : وهم الذين يقرون بتقدم علم الله تعالى لأفعال العباد قبل وقوعها، لكنهم خالفوا السلف في زعمهم أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى ولا مقدورة له، وأن العباد هم الموجدون والخالقون لأعمالهم وأفعالهم على جهة الاستقلال، وهذا المذهب هو الغالب عليهم الآن.

وأول من أظهر بدعة القدر -كما يرجحه كثير من المحققين - معبد الجهني ثم بعد ذلك ظهرت المعتزلة فتبنت هذه البدعة ونشرتها، وإن كانت لم تأخذ هذه البدعة بكاملها لأنها آمنت بعلم الله المتقدم وكتابته السابقة [ينظر: مسلم بشرح النووي (١/٢٦٩،٢٥٩) والقدر للفريابي (٢٠٥-٢٠٦) والفرق بين الفرق (٢٥) ومجموع الفتاوى (٨/٤٢٩،٤٥٠) ولوامع الأنوار (١/٣٠٠-٣٠١)].

وقد نص بعض أهل العلم على أن الفرقة الأولى قد اندرست وانقرضت، وأنه لم يبق أحد من أهل القبلة ينكر علم الله تعالى السابق. [ينظر: المفهم للقرطبي (١/١٣٢) وشرح النووي على مسلم (١/٢٦٩) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/٤٥٠ ، ٤٩٧) ولوامع الأنوار (١/٣٠١)].

(٣) ينظر: الهوامش (١٦-٢٣) فقد ذكر المصنف رحمه الله شيئاً من مقالات القدرية وردَّ عليهم.

٧٩- والمعْتَزِلَةُ[١]: وهمْ يَقولونَ قولَ القَدَريَّةِ، ويَدِينُونَ بدِينهِمْ، ويُكَذِّبونَ بعذابِ القبرِ والشَّفَاعةِ[٢] والحَوْضِ، ولا يَرونَ الصلاةَ خلفَ أحدٍ مِنْ أهلِ القبلةِ، ولا الجمعةَ، إلا منْ كانَ على مِثلِ رَأيهمْ وهَواهمْ، ويزعمونَ أنَّ أعمالَ العبادِ ليستْ في اللَّوحِ المحْفُوظِ .

٨٠- والبَكْرِيَّةُ[٣]: وهمْ قَدريةٌ، وهمْ أصحابُ الحبةِ والقيراطِ والدانقِ، يزعمونَ أنَّ مَنْ أخذَ حَبةً أوْ قيراطاً أو دانقاً حراماً فهوَ كَافرٌ، وقولهُمْ يُضاهئُ قولَ الخَوَارِجِ .

---

(١) هم فرقة من الفرق الضالة، من رؤوسها ومؤسسيها واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، تعتقد نفي صفات الله تعالى الأزلية، وأن صاحب الكبيرة في الدنيا في منزلة بين المنزلتين وفي الآخرة خالد مخلد في النار، وفي باب القدر تعتقد مذهب القدرية النفاة، أي أن الله غير خالق لأفعال العباد وأن العباد هم الخالقون لها على جهة الاستقلال، بالإضافة إلى ما أشار إليه المصنف.

قيل في سبب تسميتهم بالمعتزلة أن واصل بن عطاء كان من منتابي مجلس الحسن البصري، فلما قال بالمنزلة بين المنزلتين علم بذلك الحسن البصري فطرده عن مجلسه، فاعتزل عند سارية من سواري المسجد وانضم إليه قرينه في الضلالة عمرو بن عبيد، فقال الناس يومئذ فيهما: إنهما قد اعتزلا قول الأمة، وسمي أتباعهما من يومئذ: معتزلة. [ينظر: مقالات الإسلاميين (٢٣٥،٢٩٨/١) و (١٦٥/٢-١٦٦) والفرق بين الفرق (١١٢-١١٦) وأصول الدين كلاهما للبغدادي (٣٣٥) والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني (٧٩) والملل والنحل (٤٣/١-٤٦) والفصل لابن حزم (١٢٨/٣) و (٣٦٦/٢ ، ٣٧٢) وذكر مذاهب الفرق لليافعي (٤٩)].

(٢) أي: الشفاعة للموحدين من أهل الكبائر في الخروج من النار.

(٣) هم أتباع بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد، وكان ظهوره في أيام ظهور واصل بن عطاء في ضلالته، وقد انفرد بقوله: إن من عصى الله ولو مرة واحدة، وسرق ولو حبة خردل فهو كافر، ويقول في الكبائر التي تكون من أهل القبلة: إنها نفاق كلها، وأن مرتكب الكبيرة منافق عابد للشيطان، وإن كان من أهل الصلاة، وأنه مكذب لله تعالى جاحد له، وأنه يكون في الدرك الأسفل من النار مخلداً فيها إن مات مُصِّراً، وأنه مع ذلك مؤمن مسلم، وقد عدَّ بعضهم هذه

٨١- والجَهْمِيَّةُ[١]: أعداءُ اللهِ، هم الذينَ يزعمونَ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ، وأنَّ اللهَ لم يُكَلِّمْ موسى، وأنَّ اللهَ لا يَتَكلَّمُ، ولا يُرى، ولا يُعرفُ للهِ مَكانٌ، وليسَ للهِ عرشٌ ولا كُرسيٌ، وكلامٌ كثيرٌ أَكرهُ حِكَايتَهُ، وهمْ كُفَّارٌ زَنَادِقَةٌ أَعداءُ اللهِ فاحذَرُوهمْ .

٨٢- والوَاقِفَةُ[٢]: وهم الذينَ يَزعمونَ أنَّا نقولُ: إنَّ القرآنَ كَلامُ اللهِ، ولا نقولُ غيرَ مخلوقٍ، وهمْ شَرُ الأَصْنَافِ وأَخبَثِهَا .

٨٣- واللَّفْظِيَّةُ[٣]: وهم الذينَ يزعمونَ أنَّا نقولُ: إنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، ولكنَّ ألفَاظَنَا بالقرآنِ، وتِلاوتَنَا وقِراءَتَنَا لهُ مخلوقةٌ، وهمْ جَهْمِيَّةٌ فُسَّاقٌ .

٨٤- والرَّافِضَةُ[٤]: الذينَ يَتبرأُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبي ﷺ ، ويَسبُونَهمْ، ويَنتَقِصُونَهمْ، ويُكَفِّرُونَ الأُمَّةَ إلا نفراً يسيراً، وليست الرَافِضَةُ مِنْ الإسلامِ في شيءٍ .

الفرقة ضمن فرق الخوارج. [ينظر: المقالات (٣٤٢/١) والفرق بين الفرق (٢٩ ، ١٩٥) وأصول الدين (٣٣٨) والفصل (١٢٧/٣) وذكر مذاهب الفرق (٤٥)].

(١) هم أتباع جهم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة، حيث زعم أنه لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على سبيل المجاز، وزعم أيضاً أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأنه لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه، وقال بنفي أسماء الله تعالى وصفاته ، ظهرت بدعته بترمذ وقتله سلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية.

[ينظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (٣٣٨/١، ٢١٤) والفرق بين الفرق للبغدادي (١٩٤) وأصول الدين للبغدادي أيضاً (٣٣٣) والملل والنحل للشهرستاني (٨٦/١)].

(٢) ينظر: فقرة (٦٠) هامش (٤).

(٣) ينظر: فقرة (٦١) هامش (٢).

(٤) الرافضة: اسم يطلق على كل من رفض إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وكان سبب هذه التسمية وأول ظهورها: أنه لما خرج زيد بن علي بن الحسين في أوائل المائة الثانية في

٨٥- والمَنْصُورِيَّةُ[1]: وهـمْ رَافضَـةٌ أَخبـثُ الرَّوافضِ، وهـم الـذينَ يقولـونَ: مَـنْ قَتـلَ أربعـينَ رجـلاً ممـنْ خـالفَ هَـواهمْ دخـلَ الجَنَّـةَ، وهـم الـذينَ يُخِيفُـونَ النَّـاسَ، ويَسـتَحِلُّونَ أَمْـوَالَهمْ، وهـم الـذينَ يقولـونَ: أخطـأَ جبريـلُ الرسـالةَ، وهـذا الكفـرُ الواضحُ الذي لا يَشُوبهُ إيمانٌ، فنعوذُ باللهِ ونعوذُ باللهِ .

خلافة هشام بن عبد الملك اتبعه الشيعة، فسألوه عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتولاهما وترحم عليهما، فرفضه قوم منهم فقال: رفضتموني رفضتموني، فسموا الرافضة، وقد افترقت الرافضة بعد ذلك إلى أربع فرق: زيدية وإمامية وكيسانية وغلاة، وافترقت هذه الفرق إلى فرق أخرى كثيرة.

ومن عقائد الرافضة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على استخلاف علي بن أبي طالب رضي الله عنه باسمه وأظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الإمامة لا تكون إلا بنص وتوقيف... الخ [ينظر: مقالات الإسلاميين (٨٩/١) والفرق بين الفرق (٢٩) ومجموع الفتاوى (٣٥/١٣)].

(١) من الشيعة الغلاة، وهم أصحاب أبي منصور العجلي، زعم أنه الإمام بعد أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، ودعا الناس إلى نفسه، وزعم أنه عُرج به إلى السماء، فمسح معبُودُه رأسه بيده ثم قال له: أي بُني اذهب فبلِّغ عني، كما زعم أن عيسى عليه السلام أول من خلق الله من خلقه، ثم علي رضي الله عنه، وكفر بالجنة والنار، وزعم أن الجنة رجل أُمرنا بموالاته، وأن النار رجل أُمرنا بمعاداته، وتأوَّل الفرائض على أسماء رجال أُمرنا بموالاتهم، والمحرمات على أسماء رجال أُمرنا بمعاداتهم، واستحلَّ وأصحابه قتل مخالفيهم وأخذ أموالهم، واستحلال نسائهم، وزعموا أن من قتل أربعين من أهل القبلة دخل الجنة، وقد أخذه يوسف بن عمر الثقفي والي العراق في أيام بني أمية فقتله.

[ينظر: المقالات (٧٤/١) والفرق بين الفرق (٢٢١) والملل (١٧٨/١) والفصل (١١٩/٣) ومنهاج السنة (٥٠٤/٢) وذكرمذاهب الفرق (٨٦)].

٨٦- والسَّبَائِيَّةُ[١]: وهـمْ رافضةٌ كذابونَ، وهـمْ قريبٌ ممنْ ذَكرتُ، مُخالفونَ للأُمَّةِ، والرافضةُ أسوأُ أثراً في الإسلامِ منْ أهلِ الكفرِ منْ أهلِ الحَرْبِ .

وصِنْفٌ منْ الرافضةِ يقولونَ: عليٌ في السحابِ، ويقولونَ: عليٌ يُبعثُ قَبلَ يومَ القيامةِ[٢]، وهذا كُلهُ كذبٌ وزورٌ وبهتانٌ .

٨٧- والزَّيْدِيَّةُ[٣]: وهـمْ رافضةٌ، وهـمْ الـذينَ يتبرأونَ منْ عثمانَ وطلحةَ والزبيرَ وعائشةَ[١]، ويرونَ القتالَ معَ كلِ مَنْ خَرجَ مِنْ وَلَدِ عليٍ، بَرَّاً كانَ أوْ فاجِرَاً، حتى يَغلبَ أوْ يُغْلَبَ .

---

(١) من الشيعة الغلاة، وهم أصحاب عبد الله بن سبأ، أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي رضي الله عنه، قيل: كان يهودياً من أهل الحيرة، فأظهر الإسلام بقصد إفساده، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سوق ورئاسة، فذكر لهم أنه وجد في التوراة أن لكل نبيٍ وصياً، وأن علياً رضي الله عنه وصي محمد صلى الله عليه وسلم، وأنه خير الأوصياء، كما أن محمداً خير الأنبياء، ثم ادَّعى الألوهية لعلي رضي الله عنه، وزعم أنه لم يمت، وأنه يرجع إلى الدنيا قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا، والسبئية يقولون بالرجعة، وبعضهم يزعم أن علياً في السحاب، وأن الرعد صوته، والبرق سوطه، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال: عليك السلام يا أمير المؤمنين. [ينظر: المقالات (٨٦/١) والفرق بين الفرق (٢١٣) والملل (١٧٤/١) ومنهاج السنة (٥١٠/٢) وذكر مذاهب الفرق (٨٧)].

(٢) ينظر: الهامش السابق.

(٣) فرقة من الشيعة تنتسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المولود سنة (٨٠هـ)والمقتول سنة (١٢٢هـ) وذلك حينما خرج على بني أمية زمن هشام بن عبد الملك بعد أن ألحَّت الشيعة عليه بذلك، ووعدوه بالنصر والمؤازرة، وفي أثناء استعداده لذلك سألوه عن رأيه في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فأثنى عليهما خيرا، فعندها رفضوه وتخلوا عنه إلا قليلاً منهم، فقال: "رفضتموني" فيقال: إنهم سُموا بالرافضة لذلك.

وقد افترقت الزيدية إلى فرق عديدة أشهرها ثلاث فرق: الجارودية، والسليمانية أو الجريرية، والبترية، ومن

عقائدهم: القول بإمامة زيد بن علي في وقته، والقول -عدا الجارودية- بجواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل، فعلي كان أفضل الصحابة إلا أن الخلافة فوِّضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها، كما أنهم وافقوا المعتزلة في كثير من مقالاتهم، كالصفات والوعد والوعيد، ونحوهما.

وبعض هذه المقالات تنسب إلى زيد بن علي نفسه، لكن بعض الباحثين أبطل ذلك، مبيناً أن زيد بن علي معدود في علماء السلف، وأنه بريء من الزيدية وأرائهم الباطلة.

ويرى بعض أهل العلم أن الزيدية أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة، عدا فرقة الجارودية منهم فإنهم على معتقد الرافضة وإن تسموا بالزيدية.

[ينظر: المقالات (١٦٣/١) والفرق بين الفرق (٣٠ ، ٣٩) والملل (١٥٤/١) وذكر مذاهب الفرق (٧٣) وكتاب: الإمام زيد بن علي المفترى عليه، لشريف الشيخ صالح الخطيب].

(١) وهذا قول السليمانية من الزيدية، أما البترية فقد توقفوا في أمر عثمان رضي الله عنه، وأما الجارودية فقد تقدم أنهم على مذهب الرافضة، ولهذا فهم يكفرون الصحابة بما فيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. [ينظر: المراجع المتقدمة].

٨٨- والحُسَيْنِيَّةُ[١][٢]: هم يقولونَ قولَ الزَّيديَّةِ .

٨٩- والشِّيْعَةُ[٣]: وهم في ما زعموا يَنتحلونَ حُبَّ آلِ محمدٍ دونَ النَّاسِ، وكَذبُوا، بلْ هم خَاصَّة المبْغِضُونَ لآلِ محمدٍ دُونَ الناسِ، إنما شِيعَةُ آلِ محمدٍ المتَّقُونَ، أهلُ السُّنَّةِ والأثرِ، مَنْ كانوا، وحيثُ كانوا، الذينَ يُحبونَ آلَ محمدٍ وجميعَ أصحابَ محمدٍ، ولا يَذكُرونَ أحداً منهمْ بسُوءٍ ولا عَيبٍ ولا مَنقَصَةٍ، فمنْ ذَكرَ أحداً منْ أَصحابِ محمدٍ عليه السلامُ بسوءٍ، أوْ طَعنَ عليهِ بعيبٍ، أوْ تَبرأَ منْ أحدٍ منهمْ، أوْ سبَّهمْ، أوْ عرَّضَ بسبِّهمْ وشَتْمِهمْ، فهوَ رَافضيٌّ مُخالفٌ خبيثٌ ضالٌ .

---

(١) في المحقق والمطبوع (الحسنية) ولم أجدها بهذا اللفظ في كتب الفرق والمقالات، وإنما وجدتها بلفظ (الحسينية) ولفظ المخطوط يحتمله، ولهذا أثبتها بهذا اللفظ، والله أعلم.

(٢) هم صنف من الرافضة يزعمون أن أبا جعفر محمد بن علي أوصى بالإمامة إلى أبي منصور محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - الذي زعموا أنه المهدي فخرج بالمدينة على أبي جعفر المنصور وجرت بينهما حرب انتهت بمقتل محمد هذا - ، وأن أبا منصور أوصى بالإمامة إلى ابنه الحسين بن أبي منصور. [ينظر: المقالات (١/٦٥ ، ٩٨-٩٩) والفرق بين الفرق (٦٣)].

(٣) هذا الوصف كان في بدايته يطلق على من فضل علياً على عثمان رضي الله عنهما ، لكنه لم يقف عند هذا الحد بل تعداه إلى تفضيله على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم آل الأمر إلى الرفض والطعن في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكفيرهم، والقول بعقائد باطلة لا تمت إلى الإسلام بصلة، كالغيبة والرجعة والعصمة ونحوذلك، وقد افترقوا إلى فرق عديدة كلها تنتحل محبة آل البيت، لا سيما علي بن أبي طالب وبنيه من بعده، حتى إن بعضهم غلا فيه فأوصله إلى مرتبة الألوهية، ومنهم دون ذلك، كما أشار المصنف هنا.

٩٠- وأَمَّا الخَوَارِجُ[١]: فمَرقُوا مِنْ الدِّينِ، وفَارقُوا المِلَّةَ، وتَمَرَّدُوا على الإسلامِ، وشَذُّوا عن الجَماعةِ، وضَلُّوا عنْ سَبيلِ الهُدَى، وخَرَجُوا على السُّلْطَانِ والأَئِمَةِ، وسَلّوا السَّيفَ على الأُمَّةِ، واستَحَلُّوا دِمائَهمْ وأَموالَهُمْ، وأَكفَرُوا مَنْ خَالفهُمْ، إلا مَنْ قالَ بقولِهِمْ، وكَانَ على مِثلِ رأيِهِمْ، وثَبتَ معهمْ في دَارِ ضَلالَتِهِمْ، وهمْ يَشتمُونَ أَصْحابَ محمدٍ عليه السلامُ، وأَصْهَارُهُ، وأَختانُه، ويتبرأونَ منهمْ، ويَرمونَهُمْ بالكفرِ والعَظائِمِ، ويرونَ خِلافَهُمْ في شَرائِعِ الدِّينِ وسُنَنِ الإسلامِ، ولا يُؤمنونَ بعذابِ القبرِ، ولا الحوضِ، ولا الشَّفاعةِ، ولا يُخرِجونَ أَحداً مِنْ أَهلِ النَّارِ، وهمْ يقولونَ: مَنْ كَذبَ كذبةً، أَوْ أَتَى صَغيرةً[٢] أَوْ كَبيرةً مِنْ الذنوبِ، فماتَ مِنْ

---

(١) سُموا بذلك لخروجهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ويسمون أيضاً بـ : المحكمة والحرورية والشراة والمارقة .

أما تسميتهم بالمحكمة فلأنهم أنكروا الحكمين وقالوا : لاحكم إلا الله .

وأما تسميتهم بالحرورية فلأنهم نزلوا بحروراء في أول أمرهم .

وأما تسميتهم بالشراة فلقولهم : شرينا أنفسنا في طاعة الله ، أي بعناها بالجنة وأما تسميتهم بالمارقة فأخذاً من قوله صلى الله عليه وسلم: (يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية) [متفق عليه: البخاري (١٥٨١/٣) ح (٤٠٩٤) ومسلم (١٦٦/٧) ح (١٠٦٤)] وهم يرضون هذه الأسماء كلها إلا (المارقة) فإنهم ينكرون أن يكونوا مارقة من الدين ، والخوارج فرق شتى تزيد على العشرين فرقة ، ولكن الذي يجمعها : تكفير علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما والخروج على السلطان الجائر ، والقول بخلق القرآن، وتكفير مرتكب الكبيرة وأنه خالد مخلد في النار إلا (النجدات) فإنهم خالفوهم في ذلك. [ينظر: المقالات (١٦٧/١-٢٢١) والفرق بين الفرق (٧٨) وأصول الدين (٣٣٢) والفصل (١٢٤/٣) والملل والنحل (١١٤/١) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٤٩) وذكر مذاهب الفرق (٢٣-٤٨)]

(٢) يعني: وأصر عليها، كما عند بعض فرقهم. [ينظر: المقالات (١٧٥/١ ، ١٨٧) والفرق بين الفرق (٩٢) والفصل (١٢٥/٣) والملل والنحل (١٢٤/١) وذكر مذاهب الفرق (٣٩ ، ٤٢)]

غيرِ توبةٍ فهوَ كَافرٌ في النَّارِ، خالداً فيها أبداً، وهمْ يقولونَ بقولِ البَكريَّةِ في الحبةِ والقيراطِ[1]، وهمْ قَدَريَّةٌ[2] جَهْميَّةٌ[3] مُرْجِئَةٌ[4] رَافِضَةٌ[5]، ولا يرونَ جماعةً إلا خلفَ إمامِهمْ، وهمْ يرونَ تأخيرَ الصلاةِ عنْ وقتِهَا، ويرونَ الصومَ قَبلَ رؤيةِ [الهلالِ][6]، والفطرَ قبلَ رؤيتِهِ، وهمْ يرونَ النِّكاحَ بغيرِ ولِي ولا سُلطانٍ، ويرونَ المتعَةَ في دِينهمْ، ويرونَ الدِّرْهَمَ بالدِّرْهَمَينِ يداً بيدٍ حلالاً، وهمْ لا يرونَ الصلاةَ في الخِفَافِ، ولا المسْحَ عليها، وهمْ لا يرونَ لسلطانٍ عليهم طاعةً، ولا لقريشٍ

وقالت البكرية -وقد عدَّها بعضهم من فرق الخوارج-: كل ذنب صغير أو كبير، ولو كان أخذ حبة خردل بغير حق، أو كذبة خفيفة على سبيل المزاح، فهي شرك بالله، وفاعلها كافر مشرك، مخلد في النار. [ينظر: الفصل (١٢٧/٣)].

(١) تقدم التعريف بهم، وبيان قولهم في فقرة (٨٠).

(٢) لأن بعض فرقهم قالت بقول المعتزلة في القدر، فقالوا: ليس لله سبحانه وتعالى في أعمال العباد مشيئة، وليست أعمال العباد مخلوقة لله. [ينظر: المقالات (١٧٧/١ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٩٤) وأصول الدين (٣٣٢)]

(٣) لقولهم بقول الجهمية والمعتزلة في نفي الصفات وخلق القرآن. [ينظر: المقالات (٢٠٣/١ ، ٢٣٥-٢٣٦ ، ٢٤٤)].

(٤) علل المصنف ذلك بقوله -كما سيأتي-: لأنهم يزعمون أنهم على إيمان دون الناس، ومن خالفهم كفار. اهـ. وحُكي عن صنف من الخوارج قطعهم على أنفسهم ومن وافقهم أنهم من أهل الجنة من غير شرط ولا استثناء. [ينظر: المقالات (١٩٨/١)]

(٥) لرفضهم كثيراً من الصحابة رضوان الله عليهم، فكفروا عثمان وعلي ومعاوية والحكمين وأصحاب الجمل، فشابهوا الرافضة في الوقيعة بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(٦) في الأصل (قبل رؤيته ..) بدون ذكر (الهلال) والتصويب من الطبقات لابن أبي يعلى.

خلافةً، وأشياءَ كثيرةً يخالفونَ فيها الإسلامَ وأهلَهُ[1]. فكفَى بقومٍ ضلالةً يكونُ هذا رأيُهمْ ومَذهبُهُمْ ودِيْنُهُمْ، وليسُوا من الإسلامِ في شيءٍ وهم المارِقَةُ .

٩١- ومِنْ أسماءِ الخَوارِجِ :

الحَرُورِيةُ[2]: وهمْ أهلُ حَرَوْرَاء[3] .

---

(١) ليست كل هذه المقالات محل إجماع بينهم، بل منها ما يختص به بعضهم، وينكره البعض الآخر، فهم فرق شتى، وقد انفردت بعض الفرق بمقالات لا يقول بها سائر فرق الخوارج.

(٢) وقد وردت هذه التسمية في قول عائشة لمعاذة رضي الله عنهما كما في الصحيحين حين سألتها: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: «أحرورية أنتِ؟» [متفق عليه: البخاري (١٢٢/١) ح (٣١٥) ومسلم (٢٦٦/٤) ح (٣٣٥) وينظر: المقالات للأشعري (٢٠٦/١) والفرق بين الفرق (٨٠) والشريعة (٣٣٨/١) وذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين (٢٣) وشرح حديث جبريل (٣١٩) ومجموع الفتاوى (٧١/١٩) ومنهاج السنة (٠٦/٢) و (٢٤٣/٥) و (٥٢٠/٨ ، ٥٢٣) ثلاثتها لابن تيمية، وفتح الباري (٤٢٢/١) و (٢٨٤/١٢) والعقود الفضيَّة في أصول الإباضية لأبي عبد الله سالم بن حمد الحارثي الإباضي (٤٥)].

(٣) والتسمية نسبة إليها، لأنهم نزلوا بها في أول أمرهم، وخرجوا على الناس منها، قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٢٨٣/٢): « حروراء: بفتحتين وسكون الواو، وراء أخرى، وألف ممدودة ... قيل: هي قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضعٌ على ميلين منها، نزل بها الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فنُسِبوا إليها » [وينظر: الفتح (٤٢٢/١)].

والأَزَارِقَةُ[1]: وهمْ أَصحابُ نَافِعَ بنَ الأَزْرَقِ[2]، وقولهمْ أَخبثُ الأقاويلِ، وأَبعَدَهَا منْ الإسلامِ والسُّنَّةِ.

والنَّجْدِيَّةُ[3]: وهمْ أصحابُ نَجْدَةَ بنَ عامرَ[4] .

---

(١) فرقة من كبرى فرق الخوارج، انفردوا باستحلال قتل النساء والأطفال من مخالفيهم، وكفروا القعدة منهم عن الهجرة إليهم، وأسقطوا حد الرجم عن الزاني المحصن بحجة أنه لم يرد في القرآن، وقالوا بأن قطع يد السارق يكون من المنكب. [ينظر: المقالات (١٦٨/١) والفرق بين الفرق (٨٧) وأصول الدين (٣٣٢) والفصل (١٢٥/٣) والملل والنحل (١١٨/١) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٥٠) وذكر مذاهب الفرق (٣٥)].

(٢) أبو راشد الحنفي، وهو أول من أحدث الخلاف بين الخوارج، وقد خرج بالبصرة في عهد عبد الله بن الزبير، واشتدت شوكته وكثر أتباعه، فبعث إليه عبد الله بن الحارث -عامل البصرة من قِبل عبد الله بن الزبير-: مسلم بن عبس في جيش كثيف، فاشتد القتال بينهم، وقُتل نافع بن الأزرق في جمادى الآخرة سنة خمس وستين (٦٥هـ)، وأما أتباعه فاستمر خروجوهم وحصل بينهم وبين المهلب بن أبي صفرة عدة وقائع امتدت إلى تسعة عشر عاماً، إلى أن فرغ من أمرهم في أيام الحجاج. [ينظر: المقالات (١٦٨/١) والفرق بين الفرق (٨٨-٩٠) والملل (١١٨/١-١٢٠)].

(٣) أو النجدات، فرقة من كبرى فرق الخوارج، ومن قولهم: أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط، وأن من نظر نظرة أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وأصر عليها فهو مشرك، ومن زنى وشرب وسرق غير مصر عليه فهو غير مشرك، وأسقطوا حد الخمر، وعذروا بالجهالة في الفروع، ولهذا قيل لهم: "العاذرية" وقد انشقت هذه الفرقة فيما بعد إلى ثلاث فرق. [ينظر: المقالات (١٧٤/١) والفرق بين الفرق (٩١) وأصول الدين (٣٣٢) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٥٠) وذكر مذاهب الفرق (٤٢)]

(٤) الحنفي، استولى على اليمامة والبحرين سنة (٦٦هـ) وكان أول أمره مع نافع بن الأزرق، ثم انشق عنه وفارقه، عندما كفَّر القعدة، واستباح دماء النساء والأطفال من مخالفيهم، وقد قتل نجدة هذا سنة (٦٩هـ) على يد أبي فديك، أحد أتباعه المنشقين عنه. [ينظر: المقالات (١٧٤/١) والفرق بين الفرق (٩١) والملل (١٢٢/١) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٥٠) وذكر مذاهب

والإِبَاضِيَّةُ[1]: وهمْ أَصحابُ عبدِ اللهِ بنِ إِبَاضٍ[2] .

والصُّفْرِيَّةُ[3]: وهمْ أَصحابُ داودَ بنِ النَّعْمَانَ[4]، حينَ قيلَ لهُ: إِنَّكَ صِفْرٌ مِنْ العِلمِ .

الفرق (٤٢) والأعلام للزركلي (٨/١٠)].

(١) فرقة من كبرى فرق الخوارج، قالوا: إن مخالفينا من أهل القبلة كفار غير مشركين، ومناكحتهم جائزة، وموارثتهم حلال، وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال، وما سواه حرام، وحرام قتلهم وسبيهم في السر غيلة، إلا بعد نصب القتال وإقامة الحجة، ومن مذهبهم: جواز الربا إلا في النسيئة، وقد تفرع عن هذه الفرقة عدة فرق. [ينظر: المقالات (١٨٣/١) والفرق بين الفرق (١٠٣) والملل (١٣٤/١) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٥٧) وذكر مذاهب الفرق (٣٧)].

(٢) أحد بني مرة بن عبيد من بني تميم، رهط الأحنف بن قيس، اضطرب المؤرخون في سيرته وتاريخ وفاته، وقد قيل: إن عبد الله ابن إباض كان يصدر في رأيه عن جابر بن زيد الأزدي، -والذي يقدمه الإباضية ويعتبرونه المؤسس الفعلي لمذهبهم- وقد ظهر عبد الله ن إباض -كما هو قول أكثر مؤلفي الفرق- زمن مروان بن محمد آخر لوك بني أُمية، وقتل عاقبة الأمر، ولا يزال مذهبه باقياً حتى الآن، فله وجود في عمان والجزائر. [ينظر: الملل (١٣٤/١) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٥٧) والأعلام (٦١/٤)].

(٣) فرقة من كبرى فرق الخوارج، وهم أتباع زياد بن الأصفر، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة، غير أنهم لا يرون قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم، ويرون جواز التقية في القول دون العمل، وقد تفرع عنها أكثر فرق الخوارج، بل قال الأشعري: "وأصل قول الخوارج إنما هو قول الأزارقة والإباضية والصفرية والنجدية، وكل الأصناف سوى الأزارقة والإباضية والنجدية إنما تفرعوا من الصفرية". [المقالات (١٨٣/١) وينظر: الفرق بين الفرق (٩٤) والملل (١٣٧/١) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٥٧) وذكر مذاهب الفرق (٣٩)].

(٤) المشهور في سبب تسمية هذه الفرقة بهذا الاسم أنه نسبة إلى زياد بن الأصفر، كما في المراجع التي أحلت عليها فيما تقدم وليس لداود هذا ذكر فيها، ولم أجد له ترجمة فيما وقفت عليه، وقد

والبَيْهَسِيَّةُ[1]، والمَيْمُونِيَّةُ[2]، والخَازِمِيَّةُ[3] .

كلُ هؤلاءِ خَوارجُ فساقٌ، مخالفونَ للسُّنَّةِ، خَارجونَ منْ المِلَّةِ، أهلُ بدعةٍ وضلالةٍ، وهمْ لصوصٌ قُطاعٌ، قدْ عرفنَاهمْ بذلكَ .

ذُكِرت عدة أقوال في سبب هذه التسمية، لكن الصحيح ما تقدم، والله أعلم.

(١) فرقة من الخوارج ينتسبون إلى أبي بيهس من بني سعد بن ضبيعة، واسمه هيضم بن جابر، انفردوا بقولهم: لا يكون الرجل مسلماً حتى يعلم جميع ما أحل الله له، وما حرم عليه، وقالت طائفة منهم: إن كل صاحب كبيرة فيها حد فإنه لا يكفر حتى يُرفع إلى الإمام، فإذا أقام عليه الحد فحينئذٍ يكفر، وقد تفرع عنها عدة فرق. [ينظر: المقالات (١/١٩١) والفصل (٣/١٢٦) والملل والنحل (١/١٢٥) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٥١) وذكر مذاهب الفرق (٤١)].

(٢) نسبة إلى رجل من أهل بلخ يُقال له ميمون بن خالد، وهي فرقة من الخوارج، تفرعت من فرقة أخرى وهي العجاردة، أتباع عبد الكريم بن عجرد. وذلك أنهم قالوا بالقدر على مذهب المعتزلة، فبرئت منهم العجاردة، وسُموا "الميمونية" ومن مقالاتهم: إباحة نكاح بنات البنات، وبنات أولاد الأخوة والأخوات، دون بنات الصلب، وبنان الإخوة والأخوات، وإنكار سورة يوسف، وأنها ليست من القرآن، لأنها بزعمهم في شرح العشق والعاشق والمعشوق، ومثل هذا لا يجوز أن يكون من كلام الله تعالى.[ينظر: المقالات (١/١٧٧ ، ١٧٨) وأصول الدين (٣٣٢) والفصل (٣/١٢٦) والملل والنحل (١/١٢٨ ، ١٢٩) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٥١-٥٢)].

(٣) هكذا هي عند الأشعري والبغدادي، وذكرها بعضهم بلفظ: "الحازمية" كالشهرستاني والرازي، وهم أصحاب حازم -أو خازم- بن علي، فرقة من الخوارج، تفرعت من فرقة أخرى وهي العجاردة، أتباع عبد الكريم بن عجرد، انفردوا بقولهم: بالموافاة، وأن الولاية والعداوة صفتان لله عز وجل، فهو يتولى العباد على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الإيمان، ويتبرأ منهم على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الكفر، وأنه سبحانه لم يزل محباً لأوليائه مبغضاً لأعدائه، وحُكي عنهم أنهم يتوقفون في أمر علي رضي الله عنه فلا يصرحون بالبراءة منه، ويصرحون بالبراءة في حق غيره. [ينظر: المقالات (١/١٧٩) والفرق بين الفرق (٩٦) والملل والنحل (١/١٣١) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٥٤)].

٩٢- والشُّعُوبِيَّةُ[١]: وهمْ أَصحابُ بدعةٍ، يقولونَ: العربُ والموالي عندنَا واحدٌ، لا يرونَ للعربِ حقاً، ولا يعرفونَ لهمْ فضْلاً، ولا يُحبونهمْ، بلْ يُبغضونَ العربَ، ويُضمرونَ لهمْ الغِلَّ والحسدَ والبُغضةَ في قلوبِهمْ، هذا قولٌ قبيحٌ ابتدَعَهُ رجلٌ منْ أهلِ العراقِ، وتَابعَهُ نفرٌ يسيرٌ فقُتلَ عليهِ .

٩٣- وأصحابُ الرأي[٢]: وهمْ مبتدِعَةٌ ضُلالٌ، أعداءُ السُّنَّةِ والأثرِ، يرونَ الدِّينَ رَأياً وقياساً واستحساناً، وهمْ يُخالفونَ الآثارَ، ويُبطلونَ الحديثَ، ويردُّونَ على الرَّسُولِ، ويَتخذونَ أبا حنيفةَ[٣] -ومَنْ قالَ بقولهِ- إمَامَاً، يَدِينُونَ بدِينهمْ، ويقولونَ بقولهمْ، فأيُّ ضلالةٍ بأبينَ ممنْ قالَ بهذا، أوْ كانَ على مِثلِ هذا ! يَتركُ قولَ الرَّسُولِ وأصحابِهِ، ويَتَّبعُ رأيَ أبي حنيفةَ وأصحابهِ، فكَفَى بهذا غَيَّاً وطُغْيَانَاً ورَدَّاً .

٩٤- والولايةُ بدعةٌ، والبراءةُ بدعةٌ[٤]، وهمْ يقولونَ: نَتولَى فلاناً، ونتبرأُ منْ فلانٍ، وهذا القولُ بدعةٌ، فاحذَرُوهُ .

---

(١) تقدم التعريف بهم. [ينظر: فقرة (٧١) وهوامشها].

(٢) ينظر: فقرة (٧٣) وهوامشها.

(٣) ينظر: فقرة (٧٤) وهوامشها، [وينظر: ما تقدم في التمهيد في ذكر المآخذ على هذه الرسالة].

(٤) روى أبو عبيد بسنده قال: « اجتمع الضحاك وميسرة وأبو البختري، فأجمعوا على أن الشهادة بدعة، والإرجاء بدعة، والبراءة بدعة » [الإيمان (٣٤) وينظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (٣٢٦/١ ، ٣١٨-٣١٩ ، ٣٢٧) وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١٠٥٠/٥ ، ١٠٤٨) قال الألباني في تعليقه على كتاب الإيمان لأبي عبيد: " إسناده إلى الجمع المذكور صحيح، وهم من صفوة التابعين ... (والبراءة) من بدع الخوارج، الذين خرجوا على علي رضي الله عنه وتبرؤوا منه، ثم صارت البراءة لهم مذهباً عُرفوا به، حتى كانوا يتبرؤون ممن كان منهم

٩٥- فمنْ قالَ بشيءٍ مِنْ هذهِ الأقاويلِ، أوْ رآها، أو هَوِيَهَا، أوْ رَضِيَهَا، أوْ أَحبَّهَا فقدْ خالفَ السُّنَّةَ، وخَرجَ من الجماعةِ، وتركَ الأثرَ، وقالَ بالخلافِ، ودخلَ في البدعةِ، وزالَ عن الطَّريقِ .

وما توفيقُنَا إلا باللهِ عليهِ تَوَكَّلنَا، وبهِ استعَنَّا، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ .

٩٦- وقدْ أَحدثَ أهلُ الأهواءِ والبدعِ والخلافِ أسماءَ شنيعةً قبيحةً، فسَمَّوا بها أهلَ السُّنةِ، يريدونَ بذلكَ عَيبَهمْ، والطَّعْنَ عليهمْ، والوَقِيعَةَ فيهم، والإزراءَ بهمْ عندَ السُّفَهاءِ والجُهَّال[1].

لمخالفته لهم، ولو في مسألة واحدة ".

وقال ابن بطة بعدما ذكر أن الشهادة بدعة والبراءة بدعة: « والشهادة: أن يشهد لأحد ممن لم يأت فيه خبر أنه من أهل الجنة أو النار ... والبراءة: أن يبرأ من قوم هم على دين الإسلام والسنة » [الشرح والإبانة (٣٦٥)].

(١) روى الصابوني بسنده عن أبي حاتم الرازي أنه قال: "علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل الأثر حشوية، يريدون بذلك إبطال الآثار، وعلامة القدرية: تسميتهم أهل السنة مجبرة، وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبهة، وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل الأثر نابتة وناصبة، قلت: وكل ذلك عصبية، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، وهو أصحاب الحديث" قال الصابوني معلقاً على هذا الأثر: "قلت: أنا رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقبوا بها أهل السنة، سلكوا معهم مسلك المشركين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنهم اقتسموا القول فيه، فسماه بعضهم ساحراً، وبعضهم كاهناً وبعضهم شاعراً، وبعضهم مجنوناً، وبعضهم مفترياً مختلقاً كذاباً، وكان النبي صلى الله عليه وسلم من تلك المعائب بعيداً بريئاً، ولم يكن إلا رسولاً مصطفى نبياً، قال الله عز وجل: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:٤٨] .

كذلك المبتدعة خذلهم الله اقتسموا القول في حملة أخباره، ونقلة آثاره، ورواة أحاديثه، المقتدين بسنته،

فأمَّا المرْجِئَةُ: فإنهمْ يُسمُونَ أهلَ السُّنةِ: شُكَّاكاً[1]، وكذبتِ المرْجِئَةُ، بلْ همْ أولَى بالشكِ وبالتكذيبِ.

وأمَّا القَدَريَّةُ: فإنهمْ يُسمُونَ أهلَ السُّنةِ والإثباتِ: مُجبرةً[2]، وكذبتِ القدريةُ، بلْ همْ أولَى بالكذبِ والخلافِ؛ أنْفَوا قُدرةَ اللهِ عنْ خَلقِهِ، وقالوا لهُ ما ليسَ بأهلٍ لهُ، تباركَ وتعالى .

وأمَّا الجهميةُ: فإنهمْ يُسمونَ أهلَ السُّنةِ: مُشبهَةً[3]، وكذبتِ الجهميةُ أعداءُ اللهِ، بلْ همْ أولَى بالتشبيهِ والتكذيبِ، افتروا على اللهِ الكذبَ، وقالوا على اللهِ الزُّورَ والإفكَ، وكَفروا في قولِهِمْ .

فسماهم بعضهم حشوية، وبعضهم مشبهة، وبعضهم نابتة، وبعضهم ناصبة، وبعضهم جبرية.
وأصحاب الحديث عصامة من هذه المعائب، برية نقية زكية تقية، وليسوا إلا أهل السنة المضية، والسيرة المرضية، والسبل السوية، والحجج البالغة القوية ..." [عقيدة السلف (٣٠٤-٣٠٦) وينظر: شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٢/٢٠٠-٢٠١) (٣/٥٨٨) وشرح السنة للبربهاري (١١٥) وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (٧٧-٧٨) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/٨٨) وشرح نونية ابن القيم (٢/٨١-٨٢)].

(١) لقولهم بجواز الاستثناء في الإيمان. [ينظر: فقرة (١٠)].

(٢) لقولهم: إن كل شيئ بقدر، ومنه: أفعال العباد فهي بقضاء الله تعالى وقدره، وإرادته ومشيئته.

(٣) لقولهم بإثبات الصفات لله جل وعلا.

وأمَّا الرافضةُ: فإنهم يسمونَ أهلَ السُّنةِ: نَاصبةً[1]، وكذبتِ الرافضةُ، بلْ همْ أولَى بهذا الاسمِ؛ إذْ نَاصَبُوا أصحابَ محمدٍ ﷺ النَّصْبَ والشَّتمَ، وقالوا فيهمْ غيرَ الحقِ ونَسبوهُمْ إلى غيرِ العدلِ كذباً وظُلماً وجُرأةً على اللهِ، واستخفافاً بحقِ الرَّسُولِ، واللهُ أولى بالتغييرِ والانتقامِ منهمْ .

وأمَّا الخَوارجُ: فإنهمْ يُسمونَ أهلَ السُّنةِ والجماعةِ: مُرجئَةً[2]، وكذبتِ الخوارجُ، بلْ هم المرجئةُ؛ يزعمونَ أنهمْ على إيمانٍ — دونَ الناسِ — ومَنْ خالفهمْ كفارٌ .

وأمَّا أصحابُ الرأي والقياسِ: فإنهمْ يسمونَ أصحابَ السُّنةِ نَابتةً[3]، وكذبَ أصحابُ الرأي أعداءُ اللهِ، بلْ هم النَّابتةُ؛ تركوا أثرَ الرَّسُولِ وحدِيثَهُ، وقالوا بالرأي، وقاسُوا الدِّينَ بالاستحسانِ، وحَكَموا بخلافِ الكتابِ والسُّنةِ، وهمْ أصحابُ بدعةٍ، جَهلةٌ، ضلالٌ، طلابُ دُنيَا بالكذبِ والبهتانِ .

٩٧- فرَحِمَ اللهُ عبداً قالَ بالحقِ، واتَّبَعَ الأثرَ، وتَمَسَّكَ بالسُّنةِ، واقتَدَى بالصالحينَ، وجَانَبَ أهلَ البدعِ، وتَركَ مجالستَهمْ ومُحادَثَتَهُمْ، احتسَاباً وطَلَباً للقُرْبَةِ مِن اللهِ، وإعزازَ دِينِهِ. ومَا توفِيقُنَا إلا باللهِ .

---

(١) لكونهم يتولون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحبونهم ويترضون عنهم، ومن كان كذلك فهو عند الرافضة قد نصب العداء لآل البيت.

(٢) لعدم تكفيرهم مرتكب الكبيرة، وقولهم: إنه لا يخلد في النار موحد، وأن أهل الكبائر يخرجون من النار بالشفاعة.

(٣) احتقاراً وازدراءً لهم، يقال: نبت لهم نابتة: إذا نشأ لهم نشأ صغار، والنوابت من الأحداث: الأغمار. [ينظر: الصحاح (٢٣٨/١) ولسان العرب (٩٦/٢) كلاهما مادة: (نبت)].

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلقه وأفضل رسله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ... وبعد:

- فقد تبيَّن مما تقدم أهمية هذه العقيدة حيث إن حرباً رحمه الله نسبها إلى أئمة أعلام تتلمذ عليه وأخذ منهم، كالإمام أحمد، وإسحاق، والحميدي، وسعيد بن منصور، مما جعل كثيراً من أهل العلم يحتفي بها وينقل منها.
- كما تبين صحة نسبتها للإمام حرب رحمه الله، ووهْم من نسبها إلى الإمام أحمد رحمه الله.
- وتبين أيضاً شمولية هذه العقيدة، حيث تضمنت كثيراً من مسائل العقيدة، كمسائل الإيمان، والقدر، والخلافة والجهاد، وفتنة القبر وعذابه ونعيمه، ومشاهد يوم القيامة كالحوض والصراط والميزان والصور والنفخ فيه والشفاعة والجنة والنار، والعرش وصفات الله عز وجل، ومسألة القول في القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق، والرؤيا وشيئاً من أحكامها، والقول في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبيان فضل العرب وذم الرأي والفياس في الدين ... وغير ذالك .
- كما تضمنت التعريف بعدد من الفرق كالمرجئة، والقدرية، والجهمية، والمعتزلة، والرافضة، والخوارج، والزيدية، والمنصورية، والسبئية، والبكرية، وغيرها، وتضمنت أيضاً نسبة عدد من المقالات لهذه الفرق، ولذا فهي تعد مصدراً من مصادر التعريف بالفرق والمقالات .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

The summary

This work – as the author -Imam Harb- him self- pointed out in the beginning of this belief - is agreeing with Sunna's belief and followed authorities. as he motioned to that it is also Ahmed's belief, Isaac and others from the learned peoples.
Then showed the Sunna's belief, and their opposites. Then he followed that by statement the details of the Sunna's belief in the fate, and refuting their opposites in this. Then he explained the Sunna's faith is in some of problems of the belief like succession of prophecy, jihad (holy battle), the tomb, its affliction, torture and ease, and scenes of the day of resurrection like the basin, the way, weight of works, the trumpet, and puff in it, the intercession, the paradise, the hell, the God's throne and adjectives, question of the Koran, bing god words, increate, seeing's god, and something from its judgments, and the belief in Prophet's companions (God bless him), Arab's superiority, dispraise of the suggestion and syllogism in the religion, and others. then he terminated this belief with definition of some of sects,(theological heresy schools of early Islam) such as this sects: postponed (المرجئة), Khawarij (الخوارج), Shiitic (الشيعة) , and the like, making something clear from its says .

فهرس المراجع

- الإبانة عن أصول الديانة. للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: بشير محمد عيون. مكتبة المؤيد، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية. للإمام أبي عبد الله عبد الله بن محمد بن بطه العكبري، الكتاب الأول. تحقيق: رضا بن نعسان معطي. دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية. للإمام أبي عبد الله عبد الله بن محمد بن بطه العكبري، الكتاب الثالث. تحقيق: د. يوسف الوابل. دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

- إبطال التأويلات لأخبار الصفات. للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء. تحقيق ودراسة: محمد بن حمد الحمود النجدي. مكتبة دار الإمام الذهبي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- إثبات الشفاعة. للإمام الذهبي. تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد. أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- اجتماع الجيوش الإسلامية. للإمام ابن القيم. تحقيق: د. عوَّاد عبد الله المعتق. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

- الأحكام السلطانية. للإمام الماوردي. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. دار الاعتصام.

- الأسماء والصفات. للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. لإمام الحرمين الجويني. تحقيق: الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني. عناية: محمد عبد العزيز الخالدي. دار الكتب العملية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- إزالة الستار عن الجواب المختار لهداية المختار. للشيخ محمد العثيمين. دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- الاستقامة. لابن تيمية. تحقيق: د. محمد رشاد سالم. دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- أصول الدين. لأبي منصور البغدادي. دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. للشيخ محمد الأمين الشنقيطي. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٣هـ.
- الاعتصام. لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. مكتبة التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- الاعتقاد. لأبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي. تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس. دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. للرازي. مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٨هـ.
- الأعلام. لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٩٧م.

- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي. تحقيق ودراسة: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. الناشر جامعة أم القرى.

- أعلام الموقعين عن رب العالمين. للإمام ابن قيم الجوزية. راجعه وعلق عليه: عبد الرؤوف سعد. دار الجيل، بيروت.

- العلو للعلي الغفار. للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. اعتنى به: أشرف بن عبد المقصود. مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل. مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ.

- إكمال المعلم بفوائد مسلم المعروف بشرح القاضي عياض. للإمام عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق د. يحيى إسماعيل.دار الوفاء، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- الإمام زيد بن علي المفترى عليه. تأليف: شريف الشيخ صالح أحمد الخطيب. المكتبة الفيصلية.

- الأنساب. للإمام السمعاني. تعليق: عبد الله عمر البارودي. دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- الإيمان، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

- الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية، خرج أحاديثه: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤١٣هـ.

- بيان تلبيس الجهمية. لشيخ الإسلام ابن تيمية. عناية: الشيخ محمد بن قاسم. دار القاسم، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير. تحقيق: د. عبد الله التركي. دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- تاريخ بغداد. للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- تأويل مختلف الحديث. تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. الناشر دار الكتب العلمية.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري. أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه: عبد الوهاب عبد اللطيف. الناشر: دار الفكر.
- التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع. لابن تيمية. تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي. مكتبة العبيكان، الطبعة الخامسة، ١٤١٩هـ.
- تذكرة الحفاظ. للإمام أبي عبد الله الذهبي. دار الكتب العلمية، بيروت.
- تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي. للدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- تفسير القرآن العظيم. للإمام الحافظ ابن كثير الدمشقي. اعتنى به حسين بن إبراهيم زهران. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

- تقريب التهذيب. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- تلبيس إبليس. للعلامة عبد الرحمن ابن الجوزي. دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. تحقيق: سعيد أحمد أعراب. الناشر مكتبة ابن تيمية.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل . للعلامة عبد الرحمن المعلمي . تحقيق محمد ناصر الدين الألباني . مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار. للإمام محمد بن جرير الطبري. خرج أحاديثه: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني.
- تهذيب سنن أبي داود. لابن القيم. مطبوع بهامش عون المعبود. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للحافظ أبي الحجاج المزي. تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- تهذيب اللغة. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. عناية: محمد عوض مرعب وزملائه. دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ.
- التوحيد. لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي. تحقيق: د. فتح الله خليف. دار الجامعات المصرية.

- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. دار المغني، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد. لابن منده. تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- جامع بيان العلم وفضله. للإمام أبو عمر ابن عبد البر. دار الكتب العلمية.
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح. للإمام ابن قيم الجوزية. تحقيق: علي الشربجي وقاسم النوري. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- حاشية رد المختار لابن عبدين، دار الفكر، ١٤١٥هـ.
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة. لقوام السنة الأصبهاني. تحقيق: الدكتور محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، ومحمد بن محمود أبو رحيِّم. دار الراية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- درء تعارض العقل والنقل. لابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين. للشيخ عبد الله اليافعي. تحقيق: د. موسى الدويش. دار البخاري، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- الرد على الجهمية. للإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
- الرد على الجهمية. للإمام محمد بن إسحاق بن منده. تحقيق: د. علي بن ناصر الفقيهي. مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

- الرد على الزنادقة والجهمية. للإمام أحمد بن حنبل. مطبوع ضمن كتاب عقائد السلف. لعلي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي. منشأة المعارف، ١٩٧١م.
- رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري. تحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي. مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات. لأبي عمرو الداني. تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار. للإمام الصنعاني. تحقيق: الشيخ الألباني. المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- رفع الملام عن الأئمة الأعلام . لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية . تحقيق حسين الجمل. مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة .
- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، للدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، مكتبة دار القلم والكتاب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- سنن ابن ماجة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر دار الكتب العلمية.
- السنة. لأبي بكر أحمد بن محمد الخلاَّل. تحقيق: د. عطية بن عتيق الزهراني. دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

- السنة. للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحَّاك. ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة. للعلامة محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
- السنة. للإمام أبي عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني. رمادي للنشر، الدمام، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.
- السياسة الشرعية. لابن تيمية. طبع وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة، ١٤١٩هـ.
- سير أعلام النبلاء. للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: مجموعة من المختصين. إشراف: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. للعلامة عبد الحي بن العماد الحنبلي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة. للإمام ابن بطة العكبري. تحقيق: د. رضا بن نعسان مُعطي. مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. للإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. دار طيبة، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.
- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، اعتنى بها: الأستاذ سمير مصطفى رباب. دار إحياء التراث العربي.

- شرح حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان (الإيمان الأوسط) لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. علي بن بخيت الزهراني. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- شرح حديث النزول. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس. دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

- شرح رياض الصالحين. للشيخ محمد العثيمين. دار البصيرة، الإسكندرية، الطبعة الثانية.

- شرح السنة للإمام أبي محمد البربهاري. تحقيق: عبد الرحمن الجميزي، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى،١٤٢٦هـ.

- شرح السنة. تأليف الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرنؤوط. الناشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

- شرح صحيح البخاري. لابن بطال. تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم. مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- شرح صحيح مسلم. لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي. راجعه: خليل الميس. الناشر دار القلم.

- شرح العقيدة الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: سعيد بن نصر بن محمد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- شرح العقيدة الطحاوية. للإمام علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي. تحقيق: د.عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- شرح العقيدة الواسطية. للشيخ محمد خليل هرَّاس. اعتنى به: علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.
- شرح العمدة (في بيان مناسك الحج والعمرة) لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. صالح الحسن. مكتبة الحرمين، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان. تأليف: الملا علي بن سلطان محمد القاري. تحقيق: الشيخ مروان محمد الشَّعَّار. دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- شرح القصيدة النونية لابن القيم. شرحها وحققها: د. محمد خليل هراس. دار الكتب العلمية.
- شرح مختصر الروضة. لسليمان بن عبد القوي الطوفي. تحقيق: د. عبد الله التركي. مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٤هـ.
- الشريعة. للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري. تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي. دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. للإمام محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية. عناية: مصطفى أبي النصر الشلبي. مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- الشفاعة. للشيخ مقبل الوادعي. دار الأرقم، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- الشفاعة عند أهل السنة والرد على المخالفين فيها. د. ناصر الجديع. دار أطلس، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- الصحاح. للجوهري. عناية: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي. دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- صحيح البخاري. ضبطه ورقمه واعتنى به: د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، دمشق، بيروت، اليمامة، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. لعلي بن بلبان الفارسي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- صحيح سنن أبي داود. صحح أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني. مكتب التربية العربي لدول الخليج، توزيع المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- صحيح سنن الترمذي. للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الصفات. للإمام الدارقطني. تحقيق: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان. مكتبة لينة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم. تأليف: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية عشر، ١٤٠٥هـ.
- ضعيف سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١٤١٢،١هـ .
- ضعيف سنن الترمذي . لمحمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١، ١٤١١هـ .
- طبقات الحنابلة. للقاضي أبي يعلى. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ١٤١٩هـ.

- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي. للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- العبر في خبر من غبر. للإمام أبي عبد الله الذهبي. دار الكتب العلمية، بيروت.
- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين. لابن قيم الجوزية. تحقيق: سليم بن عيد الهلالي. دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- العرش وما رُوي فيه. لابن أبي شيبة. تحقيق: محمد بن حمد الحمود. مكتبة السنة، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- العقود الفضية في أصول الإباضية. بقلم أبي عبد الله سالم بن حمد الحارثي الإباضي.
- عقيدة السلف وأصحاب الحديث. للإمام أبي عثمان إسماعيل الصابوني. د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع. دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود. لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري. للحافظ أحمد بن علي بن حجر القسطلاني. تصحيح وتحقيق وإشراف: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.الناشر: دار الفكر.
- الفتوى الحموية الكبرى. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. حمد التويجري. دار الصميعي، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

- الفرق بين الفِرَق. لأبي منصور البغدادي. دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الفروع. للإمام أبي عبد الله محمد بن مفلح. راجعه: عبد الستار أحمد فراج. عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل. للإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم. وضع حواشيه: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٦هـ.
- القدر. للإمام أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي. تحقيق عبد الله بن حمد المنصور. مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، دراسة وتحقيقا. تحقيق: د. سعود الخلف. دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى. للشيخ محمد العثيمين. مكتبة المعارف، ١٤٠٥هـ.
- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، المعروفة بنونية ابن القيم. شرح: أحمد بن عيسى. المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
- كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، دار إحياء التراث العربي.
- الكفاية في علم الرواية. للحافظ الخطيب البغدادي. مراجعة: الأستاذين عبد الحليم محمد وعبد الرحمن حسن محمود. دار الكتب الحديثة بالقاهرة، الطبعة الثانية.

- لسان العرب. للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة. بشرح الشيخ محمد العثيمين. تحقيق: أشرف بن عبد المقصود. مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية. للعلامة محمد بن أحمد السفاريني. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم. اختصره: محمد الموصلي. تحقيق: د. الحسن بن عبد الرحمن العلوي. أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. دار الكتب العلمية، بيروت.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي.

- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين. جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا للنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. لأبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية. دار الكتب العلمية.

- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. للشيخ: عبد القادر بن بدران الدمشقي. عناية: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية، رواية حرب الكرماني، اعتنى بإخراجها: د. ناصر السلامة. مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- مسائل حرب، تصنيف الإمام حرب الكرماني. تحقيق: د. فايز بن أحمد حابس، رسالة دكتوراه لم تطبع.
- المستدرك على الصحيحين. للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- المسند، للإمام أحمد بن حنبل. شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر.
- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد. للعلامة حافظ بن أحمد الحكمي. توزيع مكتبة ابن تيمية، طبعة المكتبة السلفية.
- معالم التنزيل المعروف بتفسير البغوي للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: خالد العك ومروان سوار. دار المعرفة، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ.
- المعجم الكبير. للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. حققه: حمدي عبد المجيد السلفي. دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. للإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي. تحقيق: محيي الدين مستو وزملائه. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. للإمام السخاوي. علق عليه: عبد الله الصديق. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، ١٤١١هـ.
- الملل والنحل. لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني. دار المعرفة، بيروت.
- منهاج السنة النبوية. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. محمد رشاد سالم. طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- منهاج القاصدين في فضل الخلفاء الراشدين. للإمام ابن قدامة المقدسي. تحقيق: د. فلاح بن ثاني السعيدي. مؤسسة غراس، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد. تحقيق: منصور السماري. أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- النهاية في الفتن والملاحم. للحافظ ابن كثير الدمشقي. تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الجيل، بيروت.

- *وفيَّات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لأبي العباس أحمد بن خلكان. تحقيق: الدكتور يوسف علي الطويل و مريم قاسم طويل. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.*